



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -

معهد تسيير التقنيات الحضرية

قسم تسيير التقنيات الحضرية



## الموضوع

السكن في الوسط الساحلي خصائص وحلول في إطار سياسة التنمية  
المستدامة.

دراسة حالة الشريط الساحلي لمدينة جيجل

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تسيير التقنيات الحضرية

لتخصص: تسيير المدن والتنمية المستدامة

- تحت إشراف الأستاذتين:

\*عبدي نضال

\* سماعيل نجوى

- من إعداد الطالبين :

\*عبدوب محمد السايح

\*ماضي حسان

### أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا جامعة أم البواقي

مشرفا جامعة أم البواقي

مشرفا جامعة أم البواقي

مناقشا جامعة أم البواقي

الأستاذ: الوافي عبد اللطيف

الأستاذة:عبدي نضال

الأستاذة: سماعيل نجوى

الأستاذ: بركاني حسام الدين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

(وقل رب زدني علما)

سورة طه الآية رقم 114

# شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

”فاذكروني أذكركم و اشكروا لي و لا تكفرون “

”و لئن شكرتم لأزيدنكم“

الحمد لله من قبل و من بعد دائما و أبدا

مع آخر اللمسات لهذا البحث كان لزاما علينا أن نتوجه بالحمد و الشكر للمولى تبارك و تعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل ،كما نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذتين: عبدي نضال والأستاذة سماعلي نجوي اللتان لم تبخلان علينا بتوجيهاتهما من أجل إتمام و إتقان هذا العمل.

كما أود أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل ، من أساتذة و مختصين وخاصة أساتذة معهد تسيير التقنيات الحضرية وقسم التهيئة الحضرية بجامعة العربي بن مهيدي الذين تفضلوا علينا بمعلوماتهم من أجل مساعدتنا في الوصول إلى نهاية الدراسة وإنجاز هذا العمل.

و في الأخير نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد و لو بكلمة طيبة.

و لله الحمد و الشكر أولا و أخيرا

م.حمد و ح.حسان

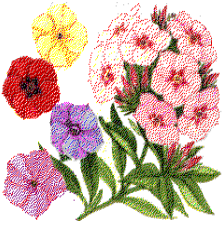
## الإهداء

إلى أغلى ما في الوجود إلى نبع الحنان الطاهر و الجود  
اهدي و القلب يقطر شوقا إلى من كانت لأيامي شروقا  
هذا السعي و العمل الدؤوب الذي احسبه رحيق الشهد لسنوات مضت في كل  
الدروب أُمي التي كان قرة عيني و سبب وجودي أطل الله عمرها

إلى ذلك النبع الذي أمطرني بفؤاده غيثا و بصبره حنانا  
و بعاطفته فيضا إلى الذي سهر وعمل من اجل إيصالي إلى هذا المستوى أبي  
العزيز ذو الفضل بعد الله أطل في عمره وشفاه  
إلى إخوتي كل باسمه حفظهم الله

إلى الأصدقاء و اخص منهم إبراهيم و حسان و مصطفى و باي و صالح...  
إلى كل من يسأل عني من قريب او بعيد، إلى جميع الأصدقاء، إلى كل من  
عرفته من قريب أو من بعيد، إلى من ابتسم في وجهي و نصحني إلى من  
أحبيته في الله و إلى كل طالب علم.

أهديكم جميعا هذا العمل المتواضع



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



قال الله تعالى: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا" صدق الله العظيم.  
أهدي ثمرة جهدي إلى أصحاب المكانة العالية في القلب و الفل الكبير في نجاحي الوالدين الكريمين أطال  
الله في عمرهما.



إلى روضة العز وغصن المحبة إلى من كانت السبب في سراجا منيرا و قلبا حنيئا التي من سهرت لمرى  
وفرحت لسعادتي هي التي لم تبخل علي بعطفها ومنحتني من فضلها و كل عمرها إلى إيصالى إلى الهدى



إلى الكوكب الذرى الذي أنار لي دروب الحياة بعفوه و علمني وبروحه ألهمني حب الدراسة الذي ضحي  
بعمره لإيصالى إلى العلى بقلب صادق.

إلى الدين شاركوني أيام حياتي حلوها و مرها و كانوا لي العون المعين و السند القويم و الناصح الحكيم.  
أخواتي الأعزاء: صبرينة وزجها يزيد ، عبد الرزاق وزوجته، عبد الحليم، محمد، عنتر، منى.

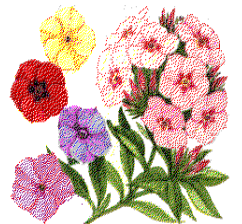
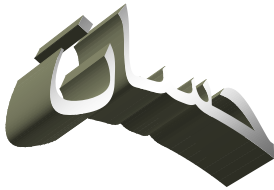
إلى أغلى و أعز ما في قلبي ومنايا في الدنيا و نبع الحنان الطاهر و رفيقة دربي و أملي في الحياة ونور  
حياتي، إلى من شاركتني تعب هذه المذكرة ووقفت بجانبى طيلة مشواري الدراسي "حياة"

إلى أصدقاء و الأحباب و أخص بالذكر: محمد السايح ع، لامين ب، أمير ب، عبد الرحمان ق، حسام م، سميح  
ط، شمس الدين ب، عادل ب، عبد الفتاح م، سليمان ب، لخميسي ث، وليد ب، عبد الحليم س، وغيرهم.

إلى جميع الأساتذة خاصة الأساتذتين المشرفتين "سماعلي نجوة و عبدي نضال"  
إلى أصدقاء و صديقات الدراسة و كل الأصدقاء، و طلبة تسيير التقنيات الحضرية عامة



أهدي عملي هذا إلى كل من حملهم قلبي و لم تسعهم ورقتي .



### تمهيد:

يشكل الوسط الساحلي إحدى أهم الأوساط الطبيعية، التي طالما جلبت الأنظار إليها منذ القدم، فمناخها الرطب ومظاهرها الفيزيائية المنفردة بقربها و مجاورتها للبحر وإمكانياتها الطبيعية المتنوعة، جعلتها وسطا طبيعيا يحتل الصدارة في ميدان الاستغلال و الاستيطان البشري.

فبالرغم من كونها من أعقد الأنظمة الفيزيائية المتواجدة على سطح الأرض وذلك بانتمائه المزدوج إلى مجالين مختلفين تماما وهما المجال البحري من جهة والمجال القاري من جهة ثانية ، وبقدر ما يلعب هذا الانتماء من أدوار في خلق مجالات ساحلية غنية بقدر ما يفرز جملة من الاختلالات و المشاكل التي تجعلها تتسم بالهشاشة وعدم الاستقرار فالانجراف الساحلي يتوج على رأس هذه اللاتوازنات حيث أنه بدأت تطرح مشكلة الانجراف الساحلي وبحدة أمام تضائل الجرف القاري أين أظهرت آخر التقارير في هذا المجال أنه و من أصل 250 إلى 300 كم من المواقع الساحلية الرملية تدهورت نحو 80 إلى 85% منها، وهو رقم مثير للخوف والتساؤل في نفس الوقت . الشريط الساحلي الذي كان ولازال يمثل بالنسبة للإنسان المكان الأمثل و المناسب للاستقرار وممارسة مختلف نشاطاته ،كونه منطقة جذب للعديد من الأنشطة البشرية مما افرز مشاكل لا يمكن للساحل أن يستوعبها أو على المسيرين حلها خاصة في ظل التطور الاقتصادي والوتيرة المتسارعة للتنمية في سواحل المتوسط، فلذلك نجد أكثر من ثلثي سكان الأرض يتمركزون على طول السواحل، الشيء الذي يجعلها موضعا لرهانات متعددة.

و تعتبر الجزائر إحدى أهم بلدان المغرب العربي، التي تطل على البحر الأبيض المتوسط بواجهة بحرية تمتد على حوالي 1200 كلم من الغرب نحو الشرق، مكونة شريطا ساحليا ضيقا لا تزيد مساحته عن 45000 كلم<sup>2</sup> أي ما يعادل 1.9 % من المساحة الإجمالية للجزائر، وبالرغم من ذلك فهو يشكل مجال وبؤرة للمركز المكثف «LITTORALISATION» الذي يضم أكثر من 100 تجمع سكاني بمختلف الأحجام وبكثافة سكانية تقدر بـ 281 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد عكس ما هي عليه على المستوى الوطني 12 نسمة في الكيلومتر المربع أي نسبة 43% من مجموع سكان الجزائر، وما يقارب 5242 وحدة صناعية أي نسبة 74% من النسيج الصناعي الجزائري و أكثر من 62 % من الأراضي الزراعية<sup>1</sup>.

ومن المعلوم اليوم أن هذا التركيز في استغلال الوسط الساحلي الجزائري، مازال في تزايد مستمر، خاصة بعد التغير الذي أصبح يشهده الاقتصاد العالمي وما ينجم عنه من تلاشي في بعد المسافات الجغرافية وإزالة حواجز التبادل التجاري و بالتالي ظهور مفهوم العولمة الذي فتح الطريق والأبواب للمشاريع الضخمة لا سيما الموانئ بان تأخذ أولويتها في مجال التخطيط و التهيئة الساحلية و إهمال القطاعات الأخرى مثل قطاع السكن، و هو ما كان له بالدرجة الأولى انعكاسات سلبية على الساحل الجزائري إذ يعد اليوم من أكثر الفضاءات الجزائرية الحساسة التي تبرز مظاهر مختلفة ومتنوعة من التدهور مثل:

- التدهور المستمر للمناطق والمواقع الساحلية ذات القيمة الإيكولوجية كالكتبان الرملية، الشواطئ و المناطق الرطبة.

- تلوث المجال البحري من جراء تركيز الوحدات الصناعية الكيميائية و البتر وكيميائية و التجمعات السكانية، على الساحل و ما ينتج عنه من فقدان الشواطئ لوظيفتها السياحية.

- تردد العواصف البحرية و ما ينجم عنها من تأثير على المشاريع الساحلية الضخمة ، أضف إلى هذا مشكلة تراجع الخط الساحلي التي أصبحت تتفاقم بشكل سريع ومثير للانتباه فنجد حوالي 300 كلم من الشواطئ الرملية الجزائرية هناك 85% منها في حالة تعرية، و 10% منها في حالة استقرار و 5%<sup>2</sup> في طريقها للتعرية و التراجع.

و تعتبر هذه الظاهرة اليوم، خطرا ساحليا هاما أصبح يهدد و بشكل خطير حياة و استقرار المواطن الجزائري، هذا الأخير الذي له الحصة الكبرى في خلق وطبع هذا المفهوم على سواحلنا باستغلاله الغير عقلاني، إذ يرتكز أساسا على عدم المعرفة الحقيقية من خلال جهله التام بخصائصها و ميكانيزمات عملها، مما ينتهي الأمر به إلى وضع خطط شاملة تخلو من تقديرات مستقبلية واضحة و مضبوطة.

يعتبر المسكن ضروريات العيش الأساسية للإنسان و من الأولويات التي يحتاج إليها و لهذا يسعى دائما إلى الحصول عليه حسب إمكاناته و خصائص المدينة المتواجد بها، لدى فان تلبية الحاجيات من سكن وتجهيزات تستلزم تخطيط استراتيجي وشامل من قبل الدولة و خصوصا بالأوساط الحساسة والهشة التي تعاني من ندرة العقار مثل المدن الساحلية لتمييزها بجيومورفولوجيا خاصة من شواطئ و جبال غابات، تتطلب شكل خاص من المباني والتجهيزات .

---

2 سماعلي نجوى: تطور الساحل الجزائري وانعكاسات التهيئة (حالة ساحل سكيكدة)، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة كلية علوم الأرض و الجغرافيا والتهيئة العمرانية قسم التهيئة العمرانية 2006- الصفحة 15-

### الإشكالية:

عرفت الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال نموا سكاني هائلا، حيث قُدر سنة 1962 بـ 10.23 مليون نسمة، وازداد ارتفاعا في السبعينات والثمانينات حيث بلغ في 1985 حوالي 22.6 مليون نسمة، وهذا راجع إلى دخول الجزائر في مرحلة الاستقرار السياسي والاقتصادي بعد الحرب، حيث نجد أن عدد السكان قدر بحوالي 29.70 مليون نسمة سنة 1999 بالإضافة إلى شبح البطالة الذي يهدد المجتمع إلا أنه في مطلع سنة 2000 ومع صدور القانون الرئاسي للوائح المدني بدأت البلاد تشهد تحسنا في الأوضاع الأمنية و بالتالي الاقتصادية و الاجتماعية حيث بلغ عدد السكان حوالي 30.5 مليون نسمة وارتفع سنة 2003 إلى 31.60 مليون نسمة كما قدر عدد السكان في جانفي 2015 بـ 38.7<sup>3</sup> مليون نسمة.

إن تحسين المستوى المعيشي للفرد الجزائري أدى بالضرورة إلى ارتفاع في وتيرة النمو السكاني مما نتج عنه عجز في الحظيرة السكنية التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار خاصة في الحواضر الكبرى والمدن الساحلية ، أين يواجه السكن بمختلف أنماطه على طول الساحل الجزائري العديد من المشاكل جراء تداخل الأنشطة التي تتميز بها البيئة الساحلية من موانئ و مناطق التوسع السياحي والخصائص الفيزيائية و الجيومرفولوجية مما أدى بهذا الأخير إلى التوسع في اتجاهات متعددة جعلته يوصف بالعشوائي.

حيث يعتبر قطاع السكن أهم قطاع في حياة الفرد الاجتماعية و الاقتصادية وباعتباره رمز الاستقرار ، والزيادة الهائلة في عدد السكان عبر السنوات أدت إلى زيادة الطلب على السكن هذا ما نتج عنه أزمة خانقة عانى ويعاني منها المواطن و التي كانت ولا زالت الهاجس الوحيد له رغم مجهودات الدولة المتواصلة.

وقد جاء اختيار مدينة جيجل كعينة لهذه الدراسة الميدانية كمدينة ساحلية جزائرية تميزت بنمو سكاني متسارع منذ الحقبة الاستعمارية بسبب الهجرة الريفية بحثا عن الأمن والعمل، حيث أولت الجزائر اهتماما كبيرا في توفير السكن باختلاف أنواعه وأنماطه للقضاء على الأحياء الفوضوية لاسيما بالمدن الكبرى و تلبية الطلب المتزايد المرافق للنمو السكاني المرتفع. و في هذا الإطار انتهجت الدولة عدة سياسات سكنية متباينة منذ الاستقلال حتى وقتنا الحالي أدرجت فيها العديد من المشاريع السكنية و تعدد بها المتدخلون و الفاعلون في مجال السكن. وبناء على ما سبق جاءت إشكالية الدراسة مبنية على التساؤلات التالية:



### التساؤل الرئيسي:

ما هو واقع السكن في المناطق الساحلية لمدينة جيجل؟ وهل يلعب دور إيجابي في توازن واستقرار السواحل خاصة في ظل قانوني حماية الساحل وتثمينه والتنمية المستدامة أم لا؟

### التساؤلات الفرعية:

- كيف يسير السكن في المناطق الساحلية الجزائرية عموما وبمدينة جيجل خصوصا ؟
- ماهي وضعية السكن من منظور التنمية الاقتصادية وتسيير السواحل بين التطور الاقتصادي والتنمية المستدامة ؟
- ما مدى احترام التشريعات المتعلقة ببناء المساكن والتعمير بالمناطق الساحلية ؟ والتزام الفاعلين والسكان بها؟
- ما هو انعكاس استراتيجيات أدوات التهيئة والتعمير في تسيير السكن في المناطق الساحلية؟

### أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع راجع إلي عدة أسباب منها ما هو موضوعي علمي ومنها ما هو ذاتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

### أ- الأسباب الموضوعية:

إن اختيار الوسط الساحلي كمجال لتطبيق لهذه الدراسة جاء لكونه وسط مزدوج وحساس ، حيث عرف اهتماما بالغا منذ مطلع القرن 21م في معظم الأيام الدراسية ، الندوات والمداخلات خاصة منها التي تتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة ، إضافة إلى ذلك الوضعية المزرية التي تعاني منها المناطق الساحلية الجزائرية عموما ومدينة جيجل خصوصا خاصة من الجانب العمراني والجانب البيئي .

إذ أن الاهتمام المفرط بالجانب السياحي وكذلك توسع وتهيئة المدينة في السنوات الأخيرة وتجاهل التأثيرات الناتجة عنه اثر كثيرا على مكانة مدينة جيجل سياحيا ،اقتصاديا ،طبيعيا وإقليميا خاصة بعد تدهور المحيط العمراني والبيئي للمدينة ،بسبب ارتفاع تركيز السكان والأنشطة بها وما نتج عنه من انتشار للسكنات الفوضوية والتوسع العشوائي رغم وجود القوانين والتشريعات المنظمة لذلك.

### ب - الأسباب الذاتية:

جاء اختيار مدينة جيجل كمجال لتطبيق هذه الدراسة لعدة أسباب ذاتية أهمها كون احد الطلبة المنجزين لهذه الدراسة من سكان المدينة من جهة، و نظرا للعلاقة الوطيدة بين الوسط الطبيعي والوسط الحضري إذ لا يمكن لأحدهما الاستغناء عن الآخر هذا ما يؤكد تخصص تسيير المدن والتنمية المستدامة الذي يتبعه الطلبة في مسارهم بالجامعة من جهة ثانية .

**أهداف الدراسة:** تهدف دراسة السكن بالوسط الساحلي إلى ما يلي:

- دراسة وضعية السكن في المناطق الساحلية الجزائرية .
- توضيح العلاقة بين كل من السكن والساحل والتنمية المستدامة.
- تحديد المشاكل التي يعاني منها الساحل و السكن في المناطق الساحلية لمدينة جيجل .
- وضع بعض الحلول والاقتراحات والتوصيات فيما يخص الظاهرة المدروسة بمدينة جيجل خصوصا والجزائر عموما .

### منهجية البحث:

بعد وضعنا للإشكالية قمنا بتحديد المنهج الذي يتلاءم مع الموضوع الذي نحن بصدد دراسته ويتمثل في المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على المعطيات الواقعية ، وكذا الاعتماد على بعض المراجع النظرية قصد تدعيم البحث بما يتناسب معه حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال مراحل البحث العلمي والتحقيق الميداني المبينة أدناه.

### أ-مرحلة البحث النظري:

كون موضوع البحث من المواضيع الحديثة المطروح حاليا، فقد أوجب علينا التعمق في مطالعة مختلف المواضيع المتعلقة به والتي هي جد قليلة وذلك انطلاقا من الكتب والمقالات المنشورة في المجالات العلمية بما في ذلك الجرائد وخصوصا زيارة المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت والإلمام بكل هذه المواضيع التي لها علاقة سواء مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة (السكن في الشريط الساحلي).

### ب - مرحلة البحث الميداني:

حتى نتمكن من الإلمام بمختلف المعطيات والإحصائيات الخاصة بالمنطقة والتي تخدم موضوعنا ونثري معلوماتنا، حيث استوجب علينا القيام بخرجات ميدانية و إجراء اتصالات مباشرة بمختلف المصالح والمديريات على مستوى الولاية وذلك للاطلاع على المشاكل المطروحة و المتعلقة بالوسط الساحلي و من بين هذه المصالح التقنية نجد :

- المعهد الوطني للخرائط والاستكشاف عن بُعد بقسنطينة INCT.
- مديرية البناء والتعمير لولاية جيجل DUC.
- المحافظة الوطنية للساحل لولاية جيجل .
- مديرية البيئة لولاية جيجل.
- مديرية البرمجة والتخطيط لولاية جيجل DPAT.
- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل.
- مديرية السياحة لولاية جيجل.
- المصالح التقنية ببلدية جيجل.

كما قمنا بخرجات ميدانية لإلقاء نظرة وتفحص بعض النقاط الأساسية، وخاصة منطقة الشريط الساحلي وهي المنطقة الأهم في موضوع دراستنا وجولات في الأحياء السكانية المختلفة للوقوف على الحالة العامة للأنماط السكانية السائدة في منطقة الشريط الساحلي ، إضافة إلى أخذ الصور الفوتوغرافية المدعمة للمواقع التي تم إدراجها كأمثلة ضمن هذه الدراسة حتى يتسنى لنا مقارنتها ومتابعة تطورها الزمني والشكلي.

### ج - مرحلة معالجة المعطيات:

بعد جمع المعلومات والإحصائيات والصور، قمنا بتحليل هذه المعطيات ومعالجتها وإسقاطها في جداول وخرائط ، ورسومات بيانية مع التحليل والتعليق عليها وفقا لما يخدم موضوع الدراسة ، وفي آخر المطاف أتت مرحلة التحرير و الكتابة حيث نظمنا هذه الدراسة في فصول كالتالي:

✱ **الفصل الأول:** يحتوي هذا الفصل على المصطلحات التي تتعلق بموضوع الدراسة وما يتعلق بهذه المصطلحات كما يلي:

السكن المدينة واهم ما جاءت به السياسة السكنية في الجزائر، الساحل واستدامته التنمية المستدامة مبادئها أبعادها، وبيان العلاقة بين هذه المفاهيم و نقاط التقاطع المشتركة ، والإحاطة بموضوع الدراسة من جميع جوانبه.

✱ **الفصل الثاني:** يتضمن هذا الفصل الدراسة التحليلية لبلدية جيجل وذلك بتطرق إلى: الدراسة الطبيعية لإقليم بلدية جيجل وإظهار خصائصه الفيزيائية، وكذلك التحليل السكاني والسكني عبر المراحل والسياسات المنتجة من طرف الدولة وتأثيرها على مدينة جيجل وساحلها، وتحديد المشاكل التي يعاني منها الشريط الساحلي لمدينة جيجل من جراء هذه السياسات.

✱ **الفصل الثالث:** ويتمثل أساسا في دراسة تحليلية للساحل الجيجلي عن طريق متابعة التوسع العمراني للمدينة بالاعتماد على الصور الجوية، وكذلك اخذ عينات من الشاطئ ومتابعة تطورها، ووضع حلول واقتراحات للظاهرة المدروسة والمتمثلة في: السكن في الوسط الساحلي في اطار التنمية المستدامة وذلك بالاعتماد على القوانين والتشريعات الخاصة بمجالات الدراسة (السكن - الساحل - التنمية المستدامة ).

✱ في الأخير كل عمل لابد أن تواجهه مشاكل وصعوبات خاصة مع كثرة المتعاملين في شتي المجالات وتتمثل هذه المشاكل في نقص المعطيات حول الموضوع مما استدعى اللجوء إلى استعمال الصور الجوية التاريخية لدراسة الظاهرة، و صعوبة الحصول على الإحصائيات والمخططات الجديدة في معظم مديريات الولاية وخاصة المتعلقة بالشريط الساحلي، بالإضافة إلى مشكل اعتراض المواطنين عند التقاطنا للصور الفوتوغرافية خاصة في المساكن القريبة من البحر، وتنوع المظاهر على الشريط الساحلي الجيجلي وصعوبة تحديد المشاكل التي يعاني منها هذا الأخير مع تغير فصول السنة.

### تمهيد:

إن العلاقة بين السكن والساحل تتمثل في التركيز السكاني في المناطق الساحلية، ما نتج عنه مشاكل بيئية يصعب حلها، لهذا لجأت المنظمات الدولية لحماية البيئة إلى وضع عدة قوانين من أجل حمايتها في إطار التنمية المستدامة، ويعتبر الوسط الساحلي أحد الأوساط الأكثر حساسية من بقية الأوساط باعتباره وسطاً مزدوجاً.

لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى ضبط و تحديد مجموعة من المفاهيم والمصطلحات والمتمثلة في كل من : السكن، الساحل والتنمية المستدامة، حيث ستكون موحدة خلال هذه الدراسة.

## أولا :السكن :

### 1.تعاريف حول السكن:

- هو الوحدة الأساسية المكونة للنسيج العمراني، فعلى أساسه يتحدد المظهر المورفولوجي للمدينة بالاستناد عليه، يمكن التعرف على الحالة الاجتماعية والاقتصادية لسكانها<sup>1</sup>.

- كما يجب أن يلي كل متطلبات الفرد، بمعنى يجب أن يضمن كل العوامل التي تسمح بحياة لائقة، وتوفير شروط الحياة المثالية مثل الكهرباء الماء الغاز .

### 2. أنواع السكن: نستطيع تقسيم السكن إلى نوعين أساسيين هما:

2- 1 - السكن الفردي: وهو كتلة سكنية مكونة من سكن واحد حيث يكون هذا الأخير خاص بكل مجالاته الداخلية والخارجية ويكون منفصل تماما كالفيلات أو متصل أفقيا من أحد واجهاته ويكون دائما مستقل عموديا.

2- 2 - السكن الجماعي: وهو تراكب وتجاور الوحدات السكنية مع بعضها البعض وهذا لضمان وحدة المدخل بين الوحدات. إلى جانب الاشتراك في الهيكلة وفي بعض المجالات الخارجية ومواقف السيارات والمجالات العمومية.

يمكن استعمال هذا النوع من السكن لتلبية حاجيات محلية ناتجة عن ظروف استثنائية أو ذات منفعة عامة مؤكدة.

### 3- تعريف المناطق السكنية:

تمثل أول خطوة في تأسيس التجمعات السكانية، كما أنها تشكل عاملا أساسيا بين العوامل التي تركز عليها الدراسات التقنية.

فالمناطق السكنية هي مكان النشاطات المخصصة للراحة والاستجمام، والعمل والحياة العائلية مع امتدادها إلى النشاطات العمومية المشتركة أو التبادلات الاجتماعية هذه النشاطات يمكن أن تكون نشاطات إنتاجية، شرط أن لا تسبب إزعاج، كما أن لا يجب أن تكون بالضرورة من طرف القاطنين في تلك المنطقة السكنية<sup>2</sup>.

1- فرخي محمد: السياسات السكنية ونوعية السكن في الجزائر حالة مدينة جيجل، مذكرة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013 ص10.

2- الأستاذ شيكوش: محاضرات السنة الثالثة لمقياس مشاريع عمرانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة معهد تسيير التقنيات الحضرية 2012، ص17.

**4 - تعريف الحي:** هو وحدة مهيكله للمجال الحضري أين تشكل الناحية السكنية الضيقة الغالبة على باقي القطاعات الأخرى وخاصة قطاعي الإنتاج والخدمات و هو عبارة عن تنظيم اجتماعي ذو بعد فيزيائي محدود<sup>3</sup>.

**5- تعريف المدينة:** هي تلك التجمع البشري البالغ الكثافة والذي يتميز بالتعقيد والتنظيم في آن واحد وهي تضم مكونات مادية وأخرى غير مادية متلاحمين فيما بينهما كما أنها تعتبر مركز لتلبية المصالح والحاجيات والأغراض المتعددة والمتنوعة للسكان وتختلف المدن باختلاف الأمم و الشعوب وهي تتشأ وتنمو وتزدهر وقد تتحل وتندثر وقد تعود في شكل محيط جديد<sup>4</sup>.

- وبقيت المدينة مسرح للنشاط اليومي للسكان يتم فيه التبادل الاجتماعي والتفاعل الثقافي لتطوير المواهب في هذا المجال، وهي بهذا تصقل سلوكهم العام حسب ما يعتنقه الغالبية منهم من قيم مستمدة من الدين والبيئة المحيطة، ونشير إلى أن تشكيل هيكل المدينة و تحديد كيفية استعمال الأرض داخل محيطها يخضع لعدة مؤثرات أهمها:

- الحاجيات المجتمعة والأهداف المنشودة.

- القيم الاجتماعية والثقافية والجمالية.

- المعطيات الاقتصادية.

- النشاطات الغالبة المميزة.

**6- السياسة السكنية في الجزائر<sup>5</sup>:**

عرفت الجزائر تحولات مهمة على المستوى الاقتصادي و السياسي مست من قريب أو من بعيد قطاع السكن الذي اعتبر من الأولويات الكبرى حيث كان يعاني من أزمة حادة بسبب ارتفاع النمو السكاني الذي رافقه نزوحا ريفيا معتبرا تضاعف خلال العشرية السوداء .

- و كحل لهذه الأزمة لجأت الدولة إلى وضع عدة برامج تهدف إلى ترقية السكن و ذلك من خلال:

• تطوير و تنويع صيغ عروض السكن.

• التفكير بإنشاء مدن جديدة بموجب قانون (02-08).

3 - بوجمعة خلف الله ، كتاب العمران و المدينة ( دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة 2005) ص:65.

4- نفس المرجع ص:66.

5- فرخي محمد: السياسات السكنية ونوعية السكن في الجزائر حالة مدينة جيجل، مذكرة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013 ص45.

- تشجيع العائلات على العودة إلى الوسط الريفي في إطار برنامج التنمية الريفية.
- وضع برنامج مستقبلي على مدى 5 سنوات من طرف رئيس الجمهورية و المتمثل في مشروع مليون وحدة سكنية<sup>(2)</sup> بمتوسط 200.000 سكن/سنة على كامل التراب الوطني.
- ظهور قانون 90-29 المؤرخ في 01-12-1990<sup>(3)</sup> الذي يهدف إلى تحديد القواعد الرامية إلى تنظيم الأراضي القابلة للتعمير و تكوين وتحويل المباني في إطار سير اقتصادي و وقاية المحيط و الأوساط الطبيعية و التراث الثقافي و التاريخي على أساس احترام المبادئ و أهداف التهيئة العمرانية.
- و جاء هذا القانون بمخططين هما:
- **المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU):** و الذي صودق عليه بموجب المرسوم التنفيذي: 91-177 المؤرخ في 28-05-1991.
- **مخطط شغل الأراضي (POS):** و الذي نص عليه بموجب المرسوم التنفيذي: 91-178 المؤرخ في 28-05-1991.
- كما جاء في هذا القانون عدة إجراءات خاصة بالتعمير:
- شهادة التعمير.
- رخصة التجزئة.
- رخصة البناء (المادة 50 من القانون 90/29).
- رخصة الهدم (المرسوم التنفيذي 91/176 المؤرخ في 28-05-1991).
- شهادة التقسيم.
- شهادة المطابقة (المرسوم التنفيذي 91/176 المؤرخ في 28-05-1991).
- شهادة الحيازة (المرسوم التنفيذي 91/254 المؤرخ في 27-07-1991).
- كما ظهرت في هذه الفترة عدة قوانين تخص التعمير والعقار منها:
- القانون 90-25: المتعلق بالتوجيه العقاري ينص على الاعتراف بالملكية الخاصة.
- القانون 90-30: المتعلق بالأماكن الوطنية.
- القانون 90-11: المتعلق بنزع الملكية (ألغى القانون 74-26).
- القانون 90-08: المتعلق بالبلدية.
- القانون 90-09: المتعلق بالولاية.
- القانون 01-20: المتعلق بالتهيئة في إطار التنمية المستدامة.



القانون 02-08:المتعلق بالمدن الجديدة.

القانون 03-93: المتعلق بالنشاط العقاري.

القانون 06-06: المتعلق بتوجيه المدينة.

- إن مختلف السياسات السكنية التي كانت مطبقة خلال الفترة الاستعمارية وحتى وقتنا هذا التي استخلصناها من خلال الدراسة تمثلت في:

**6-1- سياسة السكن الاجتماعي:** يضم ( سكن اجتماعي إيجاري "LSL" - سكن تساهمي إيجاري "LSP" - سكن اجتماعي تطوري "LSE" - سكن اجتماعي عن طريق البيع بالإيجار LSVL...)

**6-2- سياسة التخصيصات:** التخصيص هو وسيلة عمرانية تهدف إلى توفير السكن الفردي الحضري الأفقي و المنسجم مع النسيج العمراني ، كما تهدف إلى الحد من انتشار السكن الفوضوي إذ يحصل المواطن على أرض متوفرة على جميع الشبكات، و يقوم ببناء مسكنه وفقا للقانون 02/82 المؤرخ في 06/02/1982، المحدد لكيفية تحضير رخصة البناء و التجزئة و رخصة المطابقة و قد اقتصر التخصيص في بداية الأمر على البلدية في إطار أحكام الأمر 26-74 الذي ألغي بموجب القانون 90-25 المتعلق بالتوجيه العقاري.

أصبح التخصيص في ظل هذا القانون ينشأ من طرف وكالات التسيير و التنظيم العقاري الحضري أو من طرف أي شخص طبيعي وفقا للقانون 90-29 المتعلق بالتهيئة و التعمير و المرسوم التنفيذي رقم 91-76 المؤرخ في 01-09-1991 المحدد لكيفية دراسة شهادة التعمير و رخصة البناء و رخصة الهدم في حالة الضرورة.

أما الهيئات التي يمكنها إنشاء التخصيص فهي :- البلدية/الوكالة العقارية/التعاونية العقارية/من طرف الخواص.

**6-3- سياسة الترقية العقارية:**

ظهرت هذه السياسة بمقتضى القانون 86-07 المؤرخ في 04-03-1986 الذي ألغي بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-03 المؤرخ في 01/03/1993 الذي أعطي صيغة جديدة للترقية العقارية حيث أصبحت نشاطا تجاريا يمارسه كل من لديه إمكانية مادية و سجل تجاري، وتنقسم الترقية العقارية إلى:

**6-3-1- ترقية عمومية:** تقوم بإنشائها مؤسسات عمومية أو الجماعات المحلية مثل:

- مؤسسة ترقية السكن العائلي EPLF: تعلن هذه المؤسسة تحت إشراف الجماعات المحلية، تقوم بإنجاز سكن ترقوي لصالح الأسر المساهمة بالأموال حيث يكون سكن عائلي مملك.
- مؤسسة ترقية السكن الفردي CNEP: يمكن أن يستفيد من سكناتها أي مواطن منخرط بالصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط.

6-3-2- ترقية خاصة: بظهور القانون 86-07 المؤرخ في 04-03-1986 فتح المجال أمام المقاولين الخواص و المستثمرين لإنجاز شبكات ذات نوعية جيدة و بأسعار مرتفعة قد تكون مساكن فردية و جماعية.

#### 6-4- الهيئات المكلفة بالسياسة السكنية و إنجاز السكن:

باعتبار أن السكن قطاع هام في التنمية الاجتماعية لابد من تجسيد هيئات تتكلف بالتسيير ووضع سياسات وبرامج و مشاريع له ، ومن هذه الهيئات نذكر:

#### 6-4-1- ديوان الترقية و التسيير العقاري:

- أنشأ ديوان الترقية و التسيير العقاري بموجب المرسوم التنفيذي رقم 76-143 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 كان يسمى سابقا ديوان السكن ذو الكراء المعتدل، HLM وينشط الديوان خاصة في قضايا التأجير و البيع و الإشراف على المشاريع أي التمويل المالي لإنجاز المساكن.

- بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 91-147 المؤرخ في 12/05/1991 تغيرت الطبيعة القانونية لهذه الهيئة حيث أصبحت مؤسسة ذات طابع صناعي، تجاري ، مستقلة إداريا و ماليا كما أنها تخضع لقواعد القانون التجاري.

#### - مهامه:

تتجلى مهام الديوان في تجسيد السياسة الاجتماعية للدولة وترقية الخدمة العمومية في مجال السكن لاسيما الفئات الاجتماعية الضعيفة الدخل.

#### - أهدافه:

- إنجاز المشاريع السكنية عبر التراب التابع لها.
- ضمان ترميم الأملاك العقارية و صيانتها.
- تسيير الأملاك العقارية و تحصيل الإيجار.
- تأجير المساكن ذات الاستعمال المهني و الحرفي.
- المحافظة على الممتلكات لضمان بقائها صالحة للسكن وضمان تسيير جميع الأملاك الملحقة بها.

#### 6-4-2- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP :

تم تأسيسه بمقتضى القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964 المتعلق بتأسيس الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ، وهي المؤسسة العمومية ذات الشخصية المدنية و الاستقلال المالي.

- مهامه:

- إيجاد وتسيير أشكال من التوفير التي يقصد منها التشجيع السكني.
- التدخل لتسهيل التمويل للبناء السكني.
- منح قروض سلف خاصة بالبناء.
- إجراء كل عملية مالية لتسيير ما تملكه من أموال و تستخدمه من جديد.

#### 6-4-3- مديرية البناء و التعمير و السكن DUCH:

هي هيئة تتلخص مهمتها في الإشراف التقني على عملية التعمير و البناء و السكن بصورة عامة على مستوى الولاية وفقا للقرار الوزاري المؤرخ في 14/07/1980 والذي يحدد نوعية التنظيم لحركية إدارة التعمير و البناء و السكن لكن حاليا انقسمت هذه المديرية إلى:

\* مديرية البناء و التعمير DUC.

\* مديرية السكن و التجهيزات العمومية DLEP.

و للذكر فهما مديرتان مستقلتان عن بعضهما.

#### 6-4-4- الصندوق الوطني للسكن CNL:

هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري ظهر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-145 المؤرخ في 12/03/1991 لمعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 94-111 المؤرخ في 18/05/1994 و من مهامه:

- تقديم المساعدة المالية.
- تمديد مدة إعادة تسديد القروض.
- تخفيض نسبة الفائدة.
- المساهمة في تحديد سياسة تمويل السكن.
- إدارة الأسهم و المساهمات التي تقدمها الدولة كفايدة للسكن.

#### 6-4-5- الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره AADL:

- ظهرت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-148 المؤرخ في 12-05-1991 و هي مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بشخصية معنوية و الاستقلال المالي و تهدف الوكالة على المستوى الوطني إلى:
- ترويج السوق العقارية و تطويرها.
  - القضاء على السكن غير الصحي.
  - تحديث الأنسجة القديمة و إصلاحها.
  - تغيير النسبة الحضرية و إنشاء المدن الجديدة.
  - إعادة أساليب بناء مستحدثة إلى جانب التكوين و الإعلام.

#### 6-4-6- الوكالة العقارية المحلية AFL:

- هي مؤسسة عمومية ذات صناعي و تجاري ، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 50-405 المؤرخ في 22-12-1990 تتولى تولى تسيير المحافظة العقارية للبلدية المعنية ونعني بقولنا محلية أن نشاطها لا يتعدى حدود البلدية التي تقع في دائرة اختصاصها ، تنشئ و تهئئ المؤسسة العقارية نوعين من التخصيصات:

- تخصيصات ترقية.
- تخصيصات اجتماعية.

#### مهامها:

- تسيير الأملاك و الحقوق العقارية داخل المحيط العمراني.
- شراء و بيع و إيجار الأراضي المهيأة القابلة للتعمير وكل المعاملات التي تدخل في السوق العقارية لحساب البلدية.
- الترميم و نزع البناءات و الأراضي إضافة إلى بناء العمارات الجديدة وكل عملية ترقية داخل المحيط العمراني.
- مشاركة البلدية في تحضير و إعداد أداة التهيئة للمراقبة و المتابعة.

## ثانيا : تعاريف حول الساحل :

### 1- تعريف الساحل:

#### 1. 1- تعاريف عالمية:

- هو ذلك الشريط الضيق الذي يفصل بين الأراضي البارزة (اليابسة) و الأراضي المغمورة بمياه البحر<sup>6</sup>.
- يعرفه paskofe على انه مجال ثلاثي الأبعاد وهو منطقة التداخل و الالتقاء بين اليابس و البحر و الهواء و يحدث هذا التبادل في الطاقة المواد و الكائنات الحية.
- تعرفه (Cicin-Sain) في كتابها عن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، فذكرت أن الساحل هو التقاء البحر باليابس.
- كما عرف (Timothy Beately) المناطق الساحلية بأنها "مناطق متحركة فهي منطقة تداخل بين الأرض والماء والغلاف الجوي أيضا وجميعها تتفاعل مع بعضها في نظام وتوازن، وهذا النظام يمكن أن يتغير بتأثير من الطبيعة أو من البشر".

#### 1.2- تعاريف محلية :

#### - حسب القانون 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه<sup>7</sup>:

- حسب المادة 07 من قانون حماية الساحل وتثمينه :
- يشمل الساحل في مفهوم هذا القانون جميع الجزر والجزيرات والجرف القاري وكذا شريطا ترابيا بعرض اقله ثمانمائة (800 متر) على طول البحر ويضم :
- سفوح الروابي والجبال المرئية من البحر وغير المفصولة عن الشاطئ بسهل ساحلي.
- السهول الساحلية التي يقل عمقها عن ثلاثة كيلومترات (3 كلم) ابتداء من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر.
- كامل الأجمات الغابية .
- الأراضي ذات الوجهة الفلاحية .
- كامل المناطق الرطبة وشواطئها التي يقع جزء منها في الساحل ابتداء من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر كما هو معرف أعلاه.

6 - بهلول سامي: تهيئة الشريط الساحلي لمدينة جيجل مذكرة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013، ص04.

7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 10 الصادرة في 12فبراير 2002.

- المواقع التي تضم مناظر طبيعية او تحمل طابعا ثقافيا او تاريخيا .
- 2- **تعريف الساحل المستديم** : هو الساحل الذي يستجيب لمبادئ الاستدامة الثلاث بموجب تطبيق التخطيط المستدام للمناطق الساحلية كما هو من الصعب تحقيق هذه الأخيرة كونه وسط معرض للأخطار الطبيعية والتكنولوجية .
- 3 - **تعريف الشاطئ** : هو الجزء الموالي للبحر من اليابس وقد يكون في شكلين شاطئ صخري او شاطئ رملي.
- 4 - **تعريف المدينة الساحلية**: كل المدن المطلة على البحر والتي يصل حجم سكانها إلى 100 ألف نسمة تعتبر مدنا ساحلية.<sup>8</sup>
- 5- **المدينة المستديمة**: إن إيجاد مفهوم للمدينة المستديمة أصبح ملحا في نظرنا خاصة وان تدهور البيئة العمرانية للمدن وصل إلى حد لا يطاق وأصبحت فيه أنظمة البيئة الطبيعية غير قادرة علي تحمل المزيد من تصرفات الإنسان و أعماله التي انعكست سلبا على البيئة ككل و لذلك فالمدينة المستدامة هي التي تستجيب لمفاهيم التنمية المستدامة<sup>9</sup> .
- 6- **تعريف المدينة الساحلية المستديمة**: وتشمل المدينة الساحلية التي تتوفر بها شروط الاستدامة التي نجدها في غيرها من المدن وهي المدينة التي تربط بين الاستدامة والساحلية وذلك كونها تتميز بطابع عمراني خاص وبيئة طبيعية مزدوجة.
- 7- **شروط التمدن في المناطق الساحلية**:
- المادة 45 من القانون رقم 90-29 تنص على توضع الخدمات الحضرية في المناطق الساحلية يخضع لشروط من بينها:
- حماية المساحات ووضع قيمة للمواقع و المناظر ذات الطابع التراثي و الثقافي و التاريخي و السياحي الوطني.
- حماية الأوساط المهمة من اجل التوازنات البيولوجية.
- إدراج قانون الخدمات الحضرية الذي يتحقق عن طريق أحكام مخطط شغل الأراضي المصادق عليه.

8 ( Consulter en 2015) [http://www.cpas-egypt.com/pdf/Abeer\\_Glal/Ph.D/3.pdf](http://www.cpas-egypt.com/pdf/Abeer_Glal/Ph.D/3.pdf) p20

9 مريد عبد القادر: الاستدامة و التشكيل العمراني في مدن الواحات بين تجارب الماضي والواقع القائم دراسة حالة مدينة طولقة، مذكرة ماجستير جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي - 2011 ص29.

- في هذا الاطار البنايات على الشريط الساحلي تأخذ 100 متر عرض ابتداء من الشاطئ، هذه المسافة تحسب أفقيا ابتداء من اعلى نقطة من ارتفاع الماء على الأقل.
- يجب أن يكون مرخصا لكل البنايات و الخدمات الضرورية الجوارية و المباشرة مع الماء.
- يدفع تقرير هذه الشروط يحتوي على ملاحظتين تتمثلان فيما يلي:
- تقرير حول المدينة الحالية. - تقرير حول اتجاهات التوسع.
- 8 - القوانين المتعلقة بتنظيم المناطق الساحلية في الجزائر:
- القانون 02-02 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1422 الموافق 05 فبراير 2002 المتعلق بحماية الساحل وتنظيمه.
- القانون 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير. لاسيما المواد 43 - 44 - 45 منه.
- القانون 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة . من خلال المادة 13 التي تنص على: يحدد المخطط الوطني للتهيئة الإقليم كفاءات ضمان المحافظة على المناطق الساحلية والجرف القاري وحمايتها وتنظيمها.
- المرسوم التنفيذي 07/ 206 المؤرخ في 30 جوان 2007: الذي يحدد الشروط و كفاءات البناء و شغل الأرض على الشريط الساحلي، شغل المناطق الطبيعية المحاذية للشواطئ و توسيع المنطقة موضوع منع البناء.
- 9 - تخطيط المناطق الساحلية في العالم<sup>10</sup>:
- يعرف التخطيط الساحلي بأنه " عملية لدراسة المصادر بطريقة شاملة سواء الأنشطة الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية بالإضافة إلى الفرص والمشاكل الموجودة بالمناطق الساحلية واقتراح أنشطة مستقبلية.
- ويعتبر أيضا هو التوفيق بين متطلبات التنمية وحماية وحفظ البيئة الطبيعية، ويتحقق ذلك من خلال خطط التنمية والقرارات المتعلقة بالتخطيط ، والتي تنفذ سياسات الصيانة وتحسين البيئة الساحلية، وفي نفس الوقت الاهتمام بتنمية السواحل ووضع الاستخدامات المناسبة سواء الترفيهية أو الخدمية....

## 10- استعمالات الأراضي بالمدن الساحلية<sup>11</sup>:

إن التعرف على أنواع استعمالات الأراضي التي تناسب المدن والمناطق الساحلية وتدقيق التناسب داخل هذه المناطق هي الطريقة الأساسية لتخطيط سليم وتنفيذ الضوابط داخل هذه النوعية من الأراضي، فاستراتيجيات التخطيط الساحلية متصلة بمجموعة متنوعة من القضايا، مثل التنمية الحضرية وحماية البيئة، وسهولة الحركة، ومتطلبات الأنشطة الأخرى،... وهذه القضايا سوف تؤثر بالتأكيد على اختيار الاستعمالات المناسبة بالمناطق الساحلية. ويمكن حصر استعمالات الأراضي للمناطق الساحلية فيما يلي:

**10-1 - المناطق السكنية :** وهي المناطق المخصصة للمعيشة وتحتوي على منازل بجميع أشكالها وأنواعها، وهذه المناطق يمكن أن تتأثر بأية مخاطر تأتي من ناحية الشاطئ لذلك يجب فصلها عن منطقة الشاطئ بمنطقة عازلة، وهي مناطق دائمة التنمية العمرانية.

**10-2 - المناطق التجارية:** وهي المناطق التي تضم المكاتب والمحلات والأسواق ، كما تضم بعض المشاريع التجارية الكبيرة ويفضل وضع هذه الاستعمالات بعيدا عن المخاطر التي يمكن أن تواجهها من منطقة الشاطئ حيث إنها أنشطة مهمة وحيوية للمدينة الساحلية.

**10-3 -المناطق المفتوحة:** وهي المناطق الترفيهية ويشترك فيها القطاعان العام والخاص، وهذه المنطقة يمكن الاستفادة منها لأنها تعمل كم منطقة عازلة بين المناطق الساحلية المعرضة للتآكل، ومناطق التنمية الحضرية.

**10-4 - المناطق الخاصة بالسياحة:** وهي من أكثر الاستعمالات شيوعا في المناطق الساحلية، ولكن عند وضع هذا النوع من الاستعمالات لابد من إجراء دراسات بيئية لتقييم تأثير المشاريع السياحية الكبرى على البيئة للحد من التأثير على المجتمع بشكل عام.

كما يوجد بعض الاستعمالات التي تتماشى مع الاستعمال السياحي مثل الاستعمال السكني ولكن عند وضعه يجب أن يكون متناسبا مع استراتيجية التنمية للمنطقة الساحلية.

**10-5 -المناطق الصناعية:** وهي كل الاستعمالات التي تتعلق بالمصانع والورش، وكثير من هذه الأنشطة تتعارض مع الاستعمالات الترفيهية، ولكن لابد أن تحد د ويوافق عليها قانونيا وبيئيا كما يوجد بعض النوعيات من الصناعات التي يحظر وضعها في هذه المناطق ذات الحساسية البيئية.



**10-6- مناطق الحماية البيئية ( المحميات الطبيعية ):** وهي المناطق ذات التعامل الخاص بيئيا، حيث يمكن أن تكون مناطق تراثية أو يتوافر بها أنواع نادرة من الغطاء النباتي أو حيواني ، وهذه المناطق يتم التعامل معها بشكل خاص في حظر البناء عليها أو ممارسة أي نشاط يضر بالنظام البيئي فيها.

**10-7-المناطق الزراعية:** وهي المناطق التي يزرعها السكان ويقومون بتسويق منتجاتها، ويجب الحفاظ على هذا الاستعمال وعدم وضع أي أنشطة سكنية بجواره حتى لا يتم التعدي عليه، كما يمكن أن تستغل هذه المناطق كمنطقة عازلة بين الشاطئ واستعمالات أخرى قد تضره.

**10-8- استعمالات خدمية:** كالمستشفيات والمدارس والمساجد والكنائس وأقسام الشرطة، بالإضافة إلى المرافق كمحطات الكهرباء والمياه ، وبما أن كل هذه الاستعمالات ضرورية وحيوية فلا بد أن توضع في مكان آمن يسهل الوصول إليه.

- إن تنمية الساحل يمكن أن يكون لها تأثير في كثير من الأحيان على المنطقة التي تلي الساحل. مثل تأثير التنمية وخصوصا التنمية العمرانية على عمليات صيد الأسماك او الموارد الاقتصادية أو المناطق الترفيهية، وبالتالي على وسائل معيشة المجتمعات الساحلية ولذلك لابد أن تأخذ السلطات المحلية هذا في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتخطيط السواحل وكذلك أيضا عند النظر في الآثار البيئية المترتبة على التنمية التي تحدث خارج المناطق الساحلية.

- ويعتبر دور التخطيط الساحلي بناءا على التصنيف السابق هو المحافظة على البيئة الطبيعية مع مراعاة المخاطر التي يمكن أن تواجه هذه السواحل مثل الفيضانات وتآكل الأراضي والتنمية العمرانية وتحسين البيئة الساحلية والتي تضررت من الاستخدامات العمرانية أو الاستعمالات الصناعية، وبشكل عام فإن الغرض الرئيسي والهام للتخطيط الساحلي هو دراسة الماضي والحاضر لاختيار أفضل الإمكانيات للمستقبل. وللتخطيط الساحلي عوامل هامة تحدد إطار عمله وهي كالتالي:

- 1- تحديد الفرص والمحددات التي تحدد برامج إدارة الساحل مثل حجم ونوعية المشاكل التي يواجهها الساحل سواء الاجتماعية أو الاقتصادية وكذلك السياسات والاستراتيجيات العامة التي تضعها الحكومة.
- 2- اختيار نوعية المخططات وشكل المنتج المراد الحصول عليه.
- 3- دراسة مستويات المخططات سواء إقليمية أو محلية.

## 11- السياسات الوطنية تجاه المناطق الساحلية:

### 11-1- استراتيجية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT في الإقليم الساحلي<sup>12</sup>:

- احترام شروط تمدن المناطق الساحلية و شغلها.
- تنمية أنشطة الصيد البحري و الأنشطة الأخرى.
- حماية المناطق الساحلية و الجرف القاري و مياه البحر من الأخطار التلوث.
- حماية المناطق الرطبة.
- حماية التراث الأثري المائي.

### 11-2- السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة<sup>13</sup>:

تهدف إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص و مؤهلات كل فضاء جهوي و تهدف إلى تحقيق و تجسيد الآتي :

- 1- خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية و التشغيل.
- 2- تساوي الحظوظ في الترقية و الازدهار بين جميع المواطنين.
- 3- الحث على التوزيع المناسب بين المناطق و الأقاليم لدعائم التنمية و وسائلها باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل و الحواضر و المدن الكبرى و ترقية المناطق الجبلية و الهضاب العليا و الجنوب.
- 4- دعم الأوساط الريفية و الأقاليم و المناطق و الجهات التي تعاني صعوبات و تفعيلها من أجل استقرار سكانها.
- 5- إعادة توازن البنية الحضرية و ترقية الوظائف الجهوية و الوطنية و الدولية للحواضر و المدن الكبرى.
- 6- حماية الفضاءات و المجموعات الهشة إيكولوجيا و اقتصاديا و تهمينها.
- 7- حماية الأقاليم و السكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية.
- 8- الحماية و التثمين و التوظيف العقلاني للموارد التراثية و الطبيعية و الثقافية و حفظها للأجيال القادمة.

12 - بهلول سامي: تهيئة الشريط الساحلي لمدينة جيجل مذكرة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013، ص37.

13 - نفس المرجع ص38.

### 11-3- المخطط الوطني لتهيئة الساحل PAC<sup>14</sup>:

والذي جاء بموجب المادة 26 من القانون رقم 02-02 المؤرخ في 5 فبراير سنة 2002 و المتعلق بحماية الساحل و تهيئته :

يعد المخطط الوطني لتهيئة الساحل الأول من نوعه في معالجة النقائص و الخلل الذي تعرفه السواحل الجزائرية و إعطائها ديناميكية حقيقية و وضع حد للفوضى التي حالت دون تجسيد التنمية المنشودة و استغلال الإمكانيات الاستثمارية المتاحة يمتد هذا المخطط على عدة سنوات و تتزامن مع المخطط الخماسي حيث ينتظر أن تعرف هذه المرحلة وضع قواعد وأسس منتمية لتهيئة الساحل و تبعث السياحة والتنمية المستدامة من خلال المخطط الذي سيكبح التوسعات على حساب الساحل و التأطير الحضري له و التسيير المتكامل لمصادر المياه و تطهيرها و تسيير و معالجة النفايات الصلبة .

و حماية المواقع الطبيعية الحساسة و تسيير و تثمين التراث التاريخي الثقافي و غير المادي وتتم دراسة هذا المشروع من خلال تقديم اقتراحات المسؤولين المحليين لمختلف الولايات الساحلية لإنجاز المخطط و تفعيله و تجسيده ميدانيا ، مؤثرا مسؤولية مختلف الأطراف في صيانة هذا المخطط لمعالجة الأضرار التي مست كثيرا الساحل . من خلال فوضى العمران و التعدي على الأرضية الفلاحية و الاستغلال غير عقلاني للثروات الساحلية .

لقد تبين أن المخطط ليس مخطط إظافي وإنما مخطط يجمع بصفة منسقة ما بين كل الانشغالات و المشاكل المطروحة و كذا الاستثمارات و المشاريع المقترحة في السواحل و ذلك بعد عملية معاينة ومسح ميدانية للإقليم و التي كشفت حسب المعاينة عن وجود تنمية شبه فوضوية خلقت بذلك اختلالات كالاكتظاظ في الشمال و الساحل و فراغ في الهضاب العليا و الجنوب .

- يعتبر هذا المخطط الذي وضعتة الحكومة سيكون أداة فعالة لإعادة الاعتبار للساحل و ثرواته حيث سيضع حد للتوسع العمراني غير المعقول مع ضرورة الخروج باستراتيجية الحفاظ على الساحل و الشاطئ و صيانتة مع النزاع القائم بين مختلف الناشطين.

- و حسب ما ورد في الخلافات فان عملية مسح و جرد الساحل كشف عن تجاوزات مختلفة منها تآكل الساحل دون مراقبة، تلاحم بين كل التجمعات العمرانية و تدفق العمران على الأراضي الفلاحية و تراجع المناطق المحمية بسبب الكثافة السكانية و نسبة شغل الشريط الساحلي.

14 المحافظة الوطنية للساحل لولاية جيجل : الاستراتيجية المعتمدة من اجل الحفاظ على الساحل سنة 2012.

- وجود مناطق نشاطات صناعية كما تعدت عدة بلديات التوسع الطولي الذي لا يجب أن تتجاوز 03 كلم زيادة على ذلك وجود خط الساحل بعدة امتار ، و لمحاربة ووضع حد لمختلف هذه الظواهر التي تهدد المناطق الساحلية عمد المخطط الوطني لتهيئة السواحل ما يلي:
- تنصيب اللجنة الساحلية لتحضير مشروع تجسيد المخطط.
- وضع جباية خاصة بالساحل و إشراك الخواص في ذلك.
- إعطاء للجماعات المحلية سلطة التحكم إبراز و ترقية البلديات الساحلية و تثمين مؤهلاتها.

## ثالثا : التنمية المستدامة:

### 1- التعريف الاصطلاحي للتنمية المستدامة :

خلال العشرين سنة الماضية ظهرت الكثير من الأبحاث و الكتابات و المؤلفات الرائعة و التي ساهمت بقدر كبير في تحديد ملامح مفهوم التنمية المستدامة " كأسلوب جديد لطريقة تفكير و اتجاه استراتيجي محوره ، تطوير مستويات المعيشة ، تحقيق العدالة الاجتماعية ، الحفاظ علي الموارد و بذلك تبلورت الأسس الرئيسية للديمومة في ( التوازن البيئي - التوازن الاجتماعي و الثقافي - التوازن الاقتصادي)<sup>15</sup>، حيث تعددت التعريفات و التفسيرات أصبح معها من الصعب العثور علي تعريف شامل ضمن إطار عالمي موحد و من أهمها :

#### 1-1- تعريف منظمة الفاو (FAO) للتنمية المستدامة : ( الذي تم تبنته في عام 1989 ) و الذي

ينص علي أن " التنمية المستدامة هي إدارة و حماية قاعدة الموارد الطبيعية و توجيه التغير التقني و المؤسسي بطريقة تضمن تحقيق و استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية و المستقبلية "<sup>16</sup>.

#### 1-2- تقرير بورتلاند الشهير و الذي عرف التنمية المستدامة علي أنها " التنمية التي تلبي

احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة علي تلبية احتياجاتها "<sup>17</sup>.

#### 1-3- تعريف مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992 التنمية المستدامة " ضرورة إنجاز الحق في التنمية

بحيث تتحقق علي نحو متساو الحاجات التنموية و البيئية لأجيال الحاضر و المستقبل و أشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى انه لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية و لا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها و هذان المبدأان اللذان تقررا باعتبارهما جزءا من جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الحادي و العشرين ينطويان على بعض الدلالات العميقة للغاية بالنسبة لاستخدام وإدارة الموارد الطبيعية و النظام الإيكولوجي و البيئة "<sup>18</sup>.

### 2- التعريف القانوني للتنمية المستدامة:

#### 2-1- حسب القانون الفرنسي: يعرفها بأنها التنمية التي توفق بين التنمية البيئية و الاقتصادية

و الاجتماعية فتتشا دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة فعالة من الناحية الاقتصادية عادلة من

15 اللجنة العالمية للبيئة والتنمية : مستقبلنا المشترك، سلسلة عالم المعرفة العدد 142 الكويت 1989 ص17.

16 مريد عبد القادر : الاستدامة و التشكيل العمراني في مدن الواحات بين تجارب الماضي و الواقع القائم دراسة حالة مدينة طولقة، مذكرة ماجستير جامعة العربي بن مهيدي - ام البواقي- 2011 ص25.

17 اللجنة العالمية للبيئة والتنمية : مستقبلنا المشترك، سلسلة عالم المعرفة العدد 142 الكويت 1989 ص 78.

18 دوجلاس موسيشت مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء الدين شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، الطبعة الأولى ، القاهرة 2000 ص17

الناحية الاجتماعية و أنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية و النظم البيئية و تدعم الحياة على الأرض دون نسيان الهدف الاجتماعي و الذي يتجلى بمكافحة الفقر و البطالة و عدم المساواة والبحث عن العدالة<sup>19</sup>

**2-2- حسب القانون الجزائري<sup>20</sup>:** ادمج القانون المتضمن حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة الصادر في 19 جويلية 2003 مصطلح التنمية المستدامة الذي يندرج ضمن الاهتمامات النابعة من الخطوط الرئيسية المحددة خلال قمة الأرض بريتو دي جانيرو 1992 ، و التي شاركت فيها بلادنا بنشاط و يأخذ القانون الجديد بعين الاعتبار الالتزامات الدولية التي تم الاتفاق عليها في هذا المؤتمر، كما يركز على مبادئ الحقوق الجديدة للبيئة المصادق عليها على المستوى الدولي و المتمثلة في:

- مبدأ التنوع البيولوجي.
  - مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية.
  - مبدأ التكامل.
  - مبدأ العمل الوقائي و التصحيح حسب الأولوية عند المصدر.
  - مبدأ الإعلام و المشاركة.
- و يمنح أهمية جد خاصة للإعلام و مشاركة المواطن لفائدة وضع نظام إعلامي بيئي و تأسيس الحق في الإعلام البيئي.

### 3- مبادئ التنمية المستدامة:

- تحتاج التنمية المستدامة لتحقيقها إلى تنفيذ مجموعة من المبادئ والأسس و التي منها<sup>21</sup>:
- 3-1 - مبدأ الرؤية بعيدة المدى:-** التطور المستدام يمتد بنظرة بعيدة المدى كإطار زمني يتم فيه تقييم النجاح في الوصول إلى أهداف المجتمع .
  - 3-2 - مبدأ الترابط:-** تؤكد التنمية المستدامة علي الترابط بين الاقتصاد و المجتمع و البيئة مع إدراك أن التأثير علي جانب قد يؤدي إلى تأثير إيجابي أو سلبي علي الجوانب الأخرى .

19(2014) www.actu-environnement.com (consulter en 2014) .ACTU-environnement N845317.2006 .SARTCOGITERRA.

20 شادي عزالدين: التنمية المستدامة في الجزائر، بحث سنة أولى ماجستير ، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم علوم الإعلام و الاتصال 2009 ص10.

21 مريد عبد القادر: الاستدامة و التشكيل العمراني في مدن الواحات بين تجارب الماضي و الواقع القائم دراسة حالة مدينة طولقة، مذكرة ماجستير جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - 2011 ص39.

**3-3- مبدأ المؤشرات المتعددة الأبعاد:** - تتطلب التنمية المستدامة الارتباط المتعددة الأبعاد للقضايا الاقتصادية ، البيئية ، الاجتماعية .

**3-4 - مبدأ المشاركة أو الاحتواء :** بمعنى أن التنمية المستدامة تستند إلى التدخل و الاشتراك من قبل كل السكان و الملاك و المشاركين في عملية التطوير المستديم فيجب ضمان حضور السكان في جميع السياسات العامة مع الشفافية في اتخاذ القرارات وبدون هذه الشروط لا يمكن أن تكون هناك ملائمة للقرارات .

**3-5 - مبدأ الحيطة والتحفظ :** إن تأثير التصنيع و النمو الاجتماعي و الاقتصادي على الأوساط البيئية يحتاج إلى يقظة وتنبيه كبيرين إلى الملاحظة المستمرة و شبكات المراقبة كما يستدعي هذا المبدأ أيضا الحكمة في اتخاذ القرارات فعندما تكون الأسباب غير واضحة فإن ذلك يدعو إلى إعطاء الأولوية لخطوات وقائية أكثر منها علاجية وهذا يستلزم التصرف قدر الإمكان في الأسباب أكثر من الآثار و النتائج.

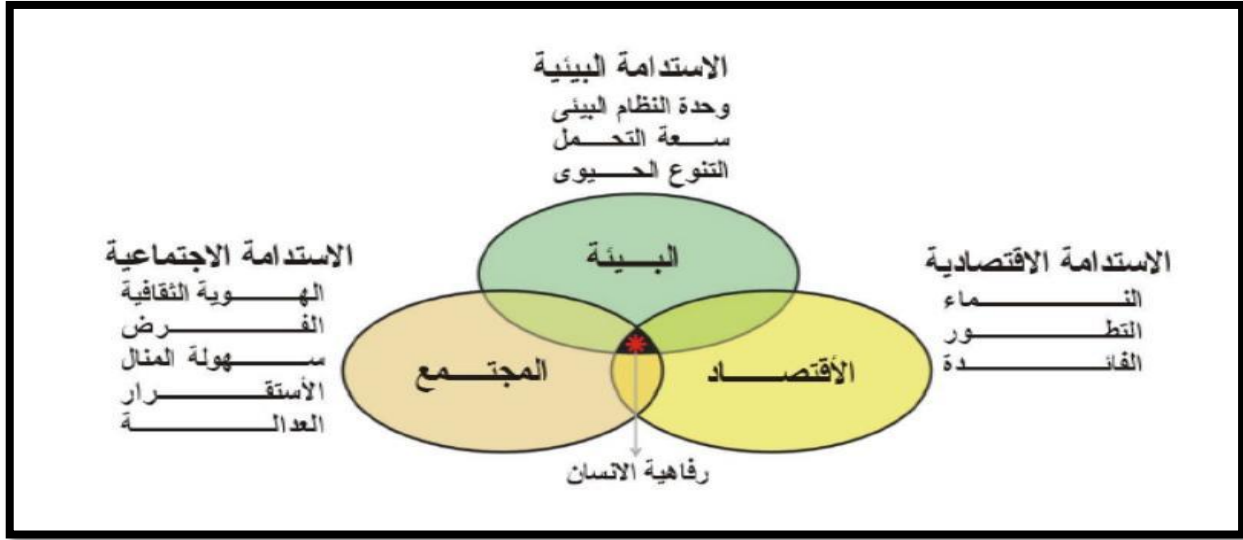
**3-6- مبدأ التضامن أو العدالة الاجتماعية والإقليمية:** بمعنى العدالة بين السكان و بين الأجيال فالتنمية يستفيد منها الجميع ولن تكون هناك تنمية مستدامة ما لم يتحقق شرط العدالة الاجتماعية بين السكان و الأقاليم و الأجيال .

#### 4- الأبعاد المحورية للاستدامة<sup>22</sup>:

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية و التي تعتبر الدعائم الرئيسية لها كما هو مبين من خلال الشكل رقم (1) وهي البعد الاقتصادي ( الدخل الاقتصادي ) و البعد الاجتماعي ( العدالة الاجتماعية ) و البعد البيئي ( احترام البيئة ) وهي مترابطة و متداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط و الترشيح للموارد .

22 مريد عبد القادر: الاستدامة والتشكيل العمراني في مدن الواحات بين تجارب الماضي والواقع القائم دراسة حالة مدينة طولقة، مذكرة ماجستير جامعة العربي بن مهيدي - ام البواقي - 2011 ص42.

شكل رقم (01) الأبعاد المحورية للاستدامة.



المصدر: [www.Arch.hku.hk/BEER/sustain.comBy.SamCM.Hui.6/2005](http://www.Arch.hku.hk/BEER/sustain.comBy.SamCM.Hui.6/2005)

**4-1- البعد الاقتصادي (الفعالية الاقتصادي):** وينبع من إن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية و أي تلويث لها و استنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها و من ثم يجب اخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من اجل توفير الجهد و المال و الموارد .

إن معظم المشاكل التي نعرفها اليوم في المجال الاقتصادي سببها كون أن المال و الإنتاج والربح هي السائدة وهي التي تتحكم بصفة أساسية في النشاط الاقتصادي.

إن تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة و بالتالي تحسين الفعالية الاقتصادية والدخل الاقتصادي يتطلب تسييرا معقولا للموارد البشرية و الطبيعية والمالية لكي يسمح بإشباع متطلبات المجتمعات البشرية و هذا يكون بالخصوص عن طريق إلقاء المسؤولية علي المؤسسات المنتجة و المستهلكين على السواء بشأن الحقوق و الخدمات التي ينجزونها و يستعملونها .

**4-2- البعد الاجتماعي (العدالة الاجتماعية):** أي حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة و سليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية و الخدمات البيئية و الاجتماعية يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية ( مأوى، طعام، ملابس، هواء ... ) فضلا عن احتياجاته المكملة لرفع مستوى معيشته ( عمل، ترفيه.... ) بمعنى إشباع حاجات المجتمعات البشرية في الحاضر و المستقبل و تحسين نوعية المعيشة و يكون هذا خاصة بإعطاء فرصة للجميع في العمل التعليم العلاج الطبي الخدمات الاجتماعية، السكن اللائق و بمشاركة فعاليات المجتمع في مختلف مستويات اتخاذ القرار.



**4-3 - البعد البيئي (حماية البيئة) :** إن البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية و هو العمود الفقري للتنمية المستدامة حيث إن كل تحركاتنا و بصورة رئيسية تركز على كمية و نوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية و عامل الاستنزاف البيئي هو احد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدام لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية و مترابطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوطات عليه.

ومن الملاحظ أن هذه العناصر يرتبط بعضها ببعض وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا فالإقتصاد احد المحركات الرئيسية للمجتمع و احد العوامل الرئيسية المحددة لماهيته و المجتمع هو صانع الإقتصاد و البيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية و يؤثر فيها كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع و تؤثر في أنشطتهم المختلفة و لذلك فان مفهوم التنمية المستدامة يهدف إلى تحقيق التوافق و الانسجام بين هذه العناصر الثلاثة و أن يصورها كلها في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا أي تحقيق التنمية الاقتصادية و تلبية حاجيات المجتمع و ضمان السلامة البيئية مع المحافظة في الوقت نفسه علي حقوق الأجيال القادمة من نصيبها من الموارد الطبيعية و التمتع ببيئة نظيفة.

و العلاقة بين التنمية المستدامة و حماية البيئة علاقة وثيقة و يرجع ذلك إلى أن البيئة هي المصدر الأساس لجميع الموارد و الإخلال بالتوازن البيئي يؤدي إلى تدمير النظم البيئية . ولنجاح عملية التنمية المستدامة لا بد من ارتباط هذه المحاور وتكاملها نظرا للارتباط الوثيق بين البيئة و الإقتصاد و الأمن الاجتماعي بما يتناسب مع الحفاظ علي المكونات الأساسية الطبيعية للحياة و التي تعتبر من العمليات طويلة الأمد.

### خلاصة:

إن تعدد التعاريف والمفاهيم راجع أساساً إلى اختلاف مصادرها فكل يعطي التعريف حسب وجهة نظره واختصاصه إلا أن المعنى الحقيقي لكل مصطلح يبقى ثابت رغم تعدد وجهات النظر.

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل و تناولنا لبعض المفاهيم المتعلقة بالسكن و الساحل و التنمية المستدامة، تبين لنا أنها متكاملة فيما بينها، وذلك من أجل الحصول على بيئة ساحلية نظيفة تحافظ على الموارد الطبيعية وتلبي الاحتياجات اليومية وتساهم في النمو الاقتصادي وتقوي الرابط الاجتماعي، وهذا مع مراعاة واحترام البيئة الطبيعية و المحافظة على مكوناتها و خصائصها دون أن ننسى أن هذا النوع من الأوساط (الساحل ) له دور كبير في التنمية الاقتصادية للوطن.

### تمهيد:

يعد إبراز خصائص كل مدينة من أهم الشروط التي تتطلبها الدراسات العمرانية ويعتبر السكن والسكان والعمران من أهم العناصر المكونة للمدينة، إذ يجب أخذها بعين الاعتبار لما تكتسيه من أهمية بالغة في فهم أي ظاهرة أو مشكلة يعاني منها هذا الوسط الحضري.

إذ تكتسب مدينة جيجل موقعا جغرافيا هاما على الشريط الساحلي للمتوسط وكذا الجبال والغابات المحيطة بها، بالإضافة إلى مقرها كعاصمة للولاية فهي تلعب دورا هاما في تنميتها، كل هذا جعلها مميزة عن غيرها من المدن الساحلية الأخرى، لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم الخصائص الطبيعية و السكانية والعمرانية لمدينة جيجل لما لها من انعكاس على العلاقة بين الوسط الساحلي والتطور السكني بالمدينة والعلاقة بينهما.

كما تتمثل أهمية دراسة مقومات كل مدينة في معرفة الخصائص التي تتميز بها هذه المدينة، ومدى قدرتها على تقديم الخدمات الضرورية للسكان، خاصة فيما يتعلق بالسكن وتأثيره على الأوساط الطبيعية الهشة وهذا ما سنتطرق إليه في دراستنا لمقومات مدينة جيجل من خلال الخصائص الطبيعية، العمرانية والسكانية للمدينة.

## أولا : الدراسة الطبيعية لمدينة جيجل:

### 1- البعد التاريخي لمدينة جيجل :

جيجل مدينة عربية تعود إلى آلاف السنين تأسست حوالي القرن الرابع قبل الميلاد من طرف الفينيقيين ، و قد كانت محطة للعديد من الحضارات التي نجد أثارها هنا و هناك على مستوى إقليم الولاية.

تاريخ المنطقة يتميز بحركية كبيرة و غني بالأحداث، فأول اسم أطبق على المنطقة هو " إيجيلي " IGIGILI و هي كلمة فينيقية تتكون من شطرين الأول "I" و يعني جزيرة ساحلية، والشرط الثاني "إغيل" وهو يعني دائرة الحجر و تعاقب الحضارات بعد ذلك أفرز العديد من الأسماء منها " جيديري "، " خيخل " وفي الأخير جيجل .

إن الانحطاط المتدرج للحضارة الرومانية سمح بتحرر القبائل البربرية في الجبال و استرجاع سيادتها و تقاليدها لتشهد بعد ذلك المنطقة تسابق الغزاة بالاستيلاء على الموقع الاستراتيجي الذي تتميز به. بعد الوندال 429 م والبيزنطيين 533 م جاء عهد الفتوحات الإسلامية فتعرب اسم المنطقة إلى جيجل، كما شهدت المدينة ازدهارا تحت سلطة القيروان التي كان يحكمها أنداك الأغالبة ، خلال القرن العاشر، تحالف سكانها من قبيلة كتامة مع الفاطميين حيث تم الإطاحة بحكم الأغالبة . أما بعد خروج الفاطميين، وقعت المدينة تحت حكم الزييريين سنة 973 م، ثم الحماديين سنة 1007 م ثم المهديين سنة 1120 م، وظلت طمعا لعدة دول أوروبية حاولت غزوها مثل الإسبان إلى أن استتجد سكانها بالأخوين عروج وخير الدين بربروس سنة 1514 م، لتصبح أول مدينة يدخلها الأتراك، و ينطلق منها لتحرير بجاية و الجزائر من الميمنة الإسبانية، وفي 13 مارس 1838 وبعد سبع سنوات من الاستيلاء على الجزائر وعام من الاستيلاء على قسنطينة ، يحتل الاستعمار الفرنسي المدينة و تبقي ثورات المدينة المقاومة لسنوات متفرقة من 1841، 1845، 1847، و لم يتم الاستيلاء على كامل المدينة إلا في سنة 1851 م.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - منوغرافيا ولاية جيجل سنة 2013.

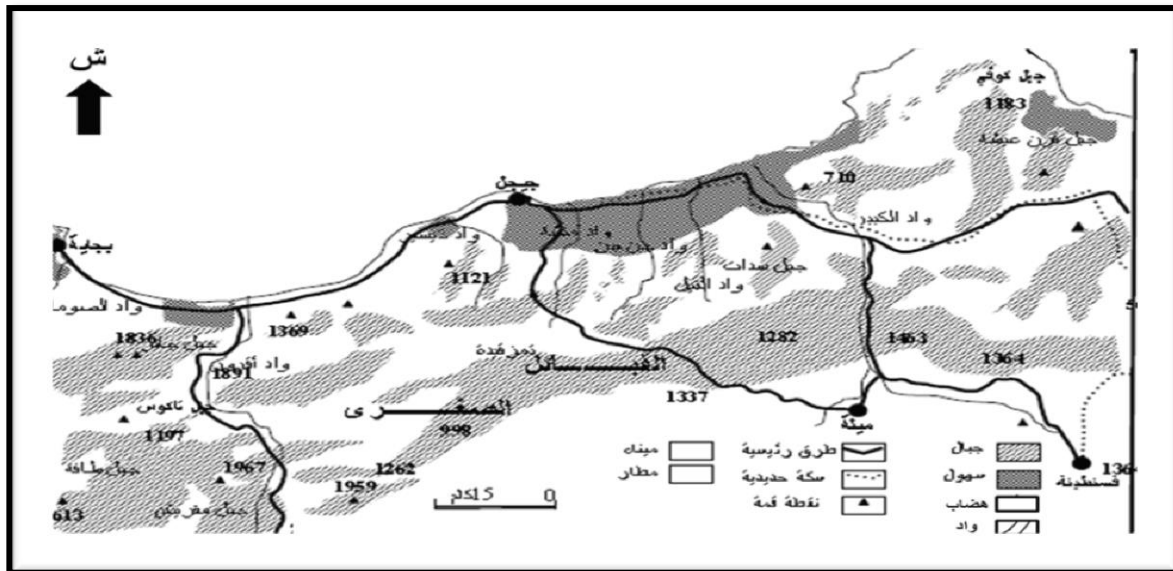


الشرق، أما جنوبا فتحدّها بلدية قاوس ، وتبقى الناحية الشمالية ممدودة دائما بالبحر المتوسط، وتتربع المدينة على مساحة قدرها 1520 هكتار.

**2- ج - الموقع الجغرافي:** تحتل بلدية جيجل موقعا جغرافيا هاما إذا تشغل جزء من ساحل البحر المتوسط الذي يحدها من الشمال ويحيط بها من الناحية الغربية تلال بارتفاع يتراوح بين 145 - 384 م كما توضح الخريطة رقم 02 أدناه، تتمثل هذه الارتفاعات في منطقة جبل مزغيطان ، ومن الناحية الجنوبية تلال بارتفاع 144م إلى 283م.

أما في الشرق فتوجد تلال أقل أهمية من سابقتها يتراوح ارتفاعها بين 75 - 122 م في منطقة العقابي، يفصل هاته التلال عن البحر الأبيض المتوسط سهل ضيق و داخل هاته الحدود الطبيعية تمتد المدينة من العرايش بالقرب من هضبة جبل مزغيطان غربا حتى حي العقابي شرقا و من الشمال إلى الجنوب حتى سطح الحدادة و أولاد عيسى و المقاسب مروراً بهضبة أيوف التي تتميز بنوع من الانبساط وتمثل الأحياء العلوية للمدينة .

الخريطة رقم (02): ولاية جيجل : الموقع الجغرافي.



المصدر: بوشفرة حسينة: إشكالية التوسع العمراني بمدينة جيجل، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض والجغرافيا 2006 ص14.

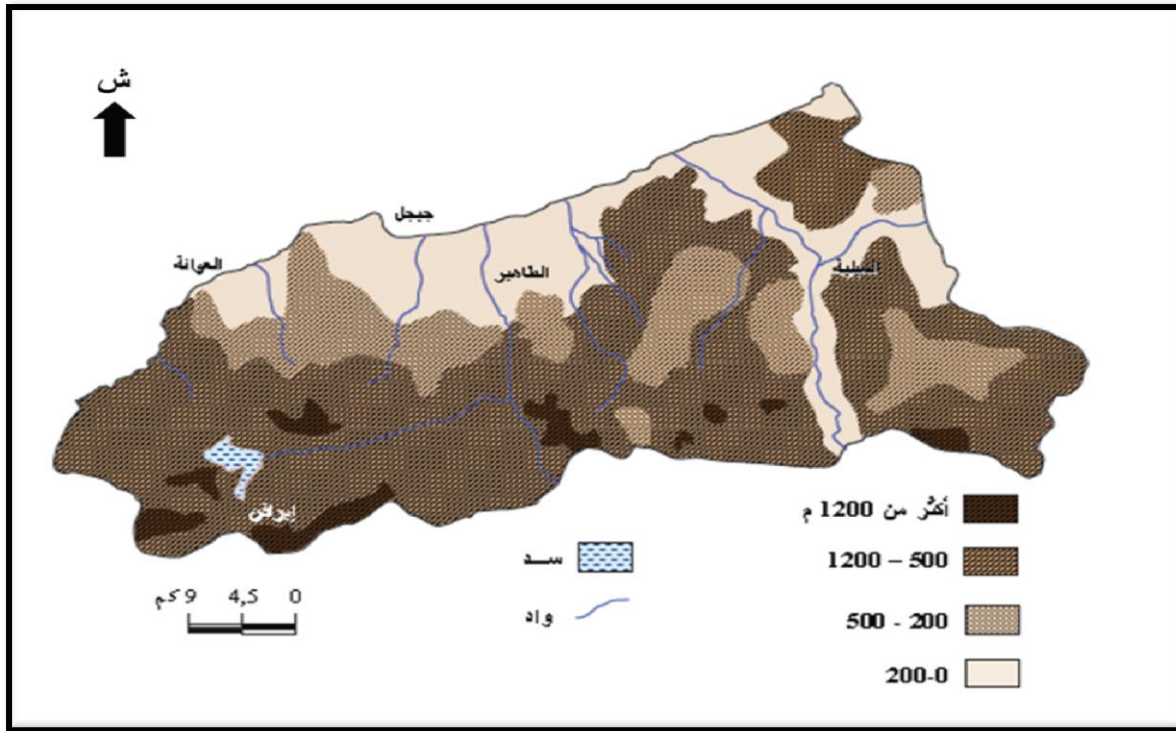
وتبرز أهمية الموقع الجغرافي للبلدية كونها، تمثل عقدة للنقل والمواصلات بمختلف أنواعه حيث ترتبط بولاية قسنطينة من الجنوب الشرقي وولاية بجاية من الغرب بالطريق الوطني رقم 43 الذي يتفرع عن الطريق

الوطني رقم 77 ليربطها بمنطقة الهضاب العليا من الناحية الجنوبية وكذا موقعها الساحلي الذي ساهم في تطور الملاحة البحرية بالمنطقة .

### 3- الخصائص الطبيعية لمدينة جيجل:

**3-1- التضاريس:** تضم ولاية جيجل في جزئها الأكبر سلسلة الأطلس التلي (سلسلة جبال البابور) التي تمتد من الغرب إلى الشرق ، حيث تتميز بطابعين مختلفين تماما عن بعضهما ، الشمال و هو عبارة عن سهول ساحلية اوشبه ساحلية ضيقة و غنية بالثروات.

الخريطة رقم (03) ولاية جيجل : توزيع الوحدات التضاريسية الكبرى.



المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل سنة 2008.

هذه السهول محاطة من الناحية الجنوبية بسلاسل جبلية وعرة كما يظهر من خلال الخريطة رقم (03)، إذ تتشكل الناحية الشرقية للولاية بصفة خاصة من السلسلة الجبلية التي تعد أقل صعوبة وارتفاع بفعل التغيرات الجيولوجية التي عرفت، تتخلل هدين الكتلتين بعض التلال المبعثرة .وباختصار يمكن تقسيم الولاية إلى وحدتين تضاريسيتين موزعتين كما يلي:

**3-1-1- السهول:** تنتشر على الشريط الساحلي ، تظهر خاصة في حوض الطاهير و ضفاف الوادي الكبير ومنطقة العوانة ، و تظهر ضيقة ومحدودة المساحة تفصلها هضاب و تلال و تتميز بكونها النطاق الحيوي للولاية ، حيث تعدد الشريان الرئيسي لمعظم النشاطات بها، خاصة الزراعة إضافة إلى تركيز الهياكل القاعدية بها.

**3-1-2- الجبال:** تمثل الطابع الغالب على تضاريس الولاية إذ تغطي حوالي 82 % من المساحة الإجمالية لها ، أي ما يقارب 1966 كلم<sup>2</sup> ، و تتميز بوعورتها مع ارتفاعات تتراوح بين 500 م إلى 1000 م و تتعدى في بعض الأحيان 1600 م، ولهذا يمكن تقسيم الجبال بالولاية إلى مجموعتين .

**3-1-2-أ- الجبال المرتفعة:** تتكون هذه المجموعة من جبال عالية تتراوح بين 800 م وأكثر ، وعة إلى شديدة الوعة ، تقع الحدود الجنوبية للولاية، كما هو الحال بالنسبة لجبال الباور المحاذية لبجاية ، وهذا ما أعطاها سحر خاص حيث ارتفاعها مع تقطعها خلق طرق جبلية ذات مناظر خلابة أعلى القمم بها : تامزغيدة 1625 م، مسيد الشنا 1543 م، مسيد عيسى 1426 م وسيدي إدريس 1324 م .

**3-1-2-ب - جبال متوسطة الارتفاع:** تتوضع هذه المجموعة بموازاة الكتلة الجنوبية ، تتراوح الارتفاعات بها ما بين 500م و 800 م ، تتوزع على الساحل الغربي للولاية خاصة بالعوانة ، والوسط حيث تظهر جليا بالطاهير وبعض الكتل المتفرقة بالجهة الشرقية ، تتميز بشبكة هيدروغرافية مهمة، إضافة إلى هذا فهي تزخر بغطاء نباتي حيواني كثيف<sup>2</sup>.

إن وجود السهول الساحلية اوشبه الساحلية الضيقة و الغنية بالثروات بشمال الولاية كان له تأثير مباشر علي الشريط الساحلي للولاية عموما والمدينة خصوصا، حيث ساهمت هذه في استقطاب السكان من باقي مناطق الولاية لسهولة استغلالها.

**3-2- الشبكة الهيدروغرافية:** تعد ولاية جيجل من أكثر الولايات غنى بالمواد المائية بسبب استقبالها لكميات كبيرة من التساقط بمتوسط يبلغ 120 ملم سنويا، هذا ما ساعد على خلق شبكة هيدروغرافية كثيفة كما توضح الخريطة رقم 04 أدناه، حيث تغطي المياه السطحية عليها بنسبة تفوق 94% وقد أدت الارتفاعات

2 مسمة فارس، دارة محمد: السياحة الإيكولوجية بالشريط الساحلي لولاية جيجل، مذكرة مهندس دولة، تسيير وتقنيات حضرية، المركز الجامعي أم البواقي 2007 ، ص38.

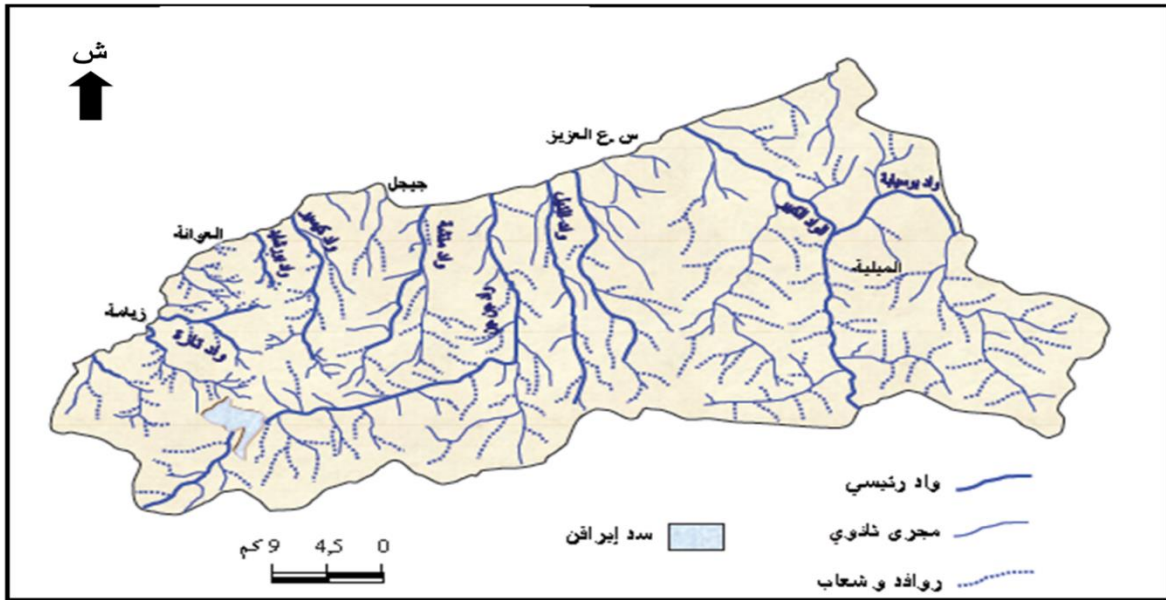


المتفاوتة ما بين 0 م أي مستوى سطح البحر، و أكثر من 1600 م و الانحدارات الشديدة إلى تجمع المياه مجاري سريعة الجريان خاصة في المناطق المقاومة للتعرية، ومن أهم الأودية بالولاية<sup>3</sup>.

- **الواد الكبير:** يعتبر من أطول الأودية حيث ينبع من الهضاب العليا خارج الولاية و يعبر دائرة الميلية من الجنوب و يتجه إلى الشمال، تغذيه مجموعة من الروافد أهمها وادي بومرزوق، وادي النجا.

- **واد جن جن:** ينبع من أعالي سلسلة الباور جنوب بلدية زيامة المنصورية، و يتجه شرقا بموازاة البحر، ثم ينعطف شمالا ليصب شمال مدينة الطاهير، يكتسي أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي بسبب وفرة مياهه حيث تصل قمة صبيه إلى 302 مليون م<sup>3</sup>/السنة.

#### الخريطة رقم (04) ولاية جيجل : الشبكة الهيدروغرافية.



المصدر: مديرية الري لولاية جيجل 2008.

- **وادي النيل:** ينبع غرب بلدية الشحنة مشغل خصوصا في الزراعة، أما الخزان الجوفي من المياه و المتمثل في الأسطة المائية، تظهر بصفة خاصة في الجهة الشمالية الشرقية من الولاية، أهمها:

- **سماط وادي الكبير:** تقدر طاقته الإجمالية بـ: 40 \* 10<sup>6</sup> م<sup>3</sup> في السنة بعمق 40 م ويشمل البلديات التالية : الميلية ، العنصر ، وادي عجول و سيدي معروف.

<sup>3</sup>- نبيهة بوسقيعة: السياحة الإيكولوجية خيار للتنمية السياحية بولاية جيجل، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض والجغرافيا 2006 ص44.

- سماط واد جن جن: تقدر طاقته ب : 13 \* 10<sup>6</sup> م<sup>3</sup>. و يشمل البلديات التالية: الطاهير، الأمير عبد القادر.

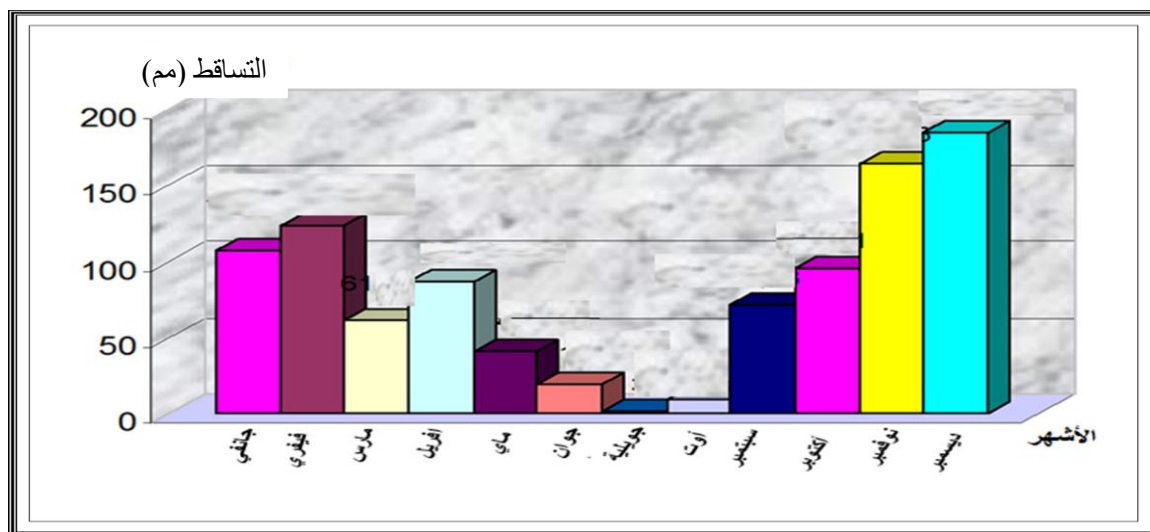
- سماط واد النيل: تقدر طاقته الإجمالية ب 20 \* 10<sup>6</sup> م<sup>3</sup> و يشمل البلديات التالية : الطاهير، الشقفة ، وجانة و القنار .

إن مثل هذه الشبكة الهيدروغرافية تشكل خطرا على الشريط الساحلي لمدينة جيجل حيث أن الأراضي الغنية بالمياه السطحية لا يمكنها أن تتحمل التركيز السكاني المرتفع، وكذلك التأثير المباشر على الخط الساحلي لما تقوم به من تعرية بسبب مصبات الأودية في البحر مما ينتج عنه تراجع في الخط الساحلي إثر تناقص الرمال الشاطئية، مما يزيد من حدة نشاط ظاهرة التعرية.

**3-3- الدراسة المناخية لمدينة جيجل :** بسبب موقع الولاية ضمن المناطق الساحلية الجزائرية، يسود مدينة جيجل مناخ متوسطي يتغير من فصل لآخر، يتميز بكونه رطب و ممطر شتاء، حار وجاف صيفا، كما أن وجود سلسلة جبال البابور ساعد في ارتفاع نسبة التساقط بالمدينة شتاء ، أما فصل الصيف فيتميز بالحرارة المعتدلة نوعا ما<sup>4</sup>.

◀ **الأمطار:** تتساقط خاصة في فصلي الخريف و الشتاء ما بين شهري أكتوبر و افريل بمعدل يتعدى 1200 مم سنويا إلا أنه في السنوات الأخيرة تراجع حتى 400 مم سنويا كما هو موضح في الجدول رقم 01

**الشكل رقم 02: ولاية جيجل: متوسط التساقطات الشهرية ما بين 2006 و 2013.**



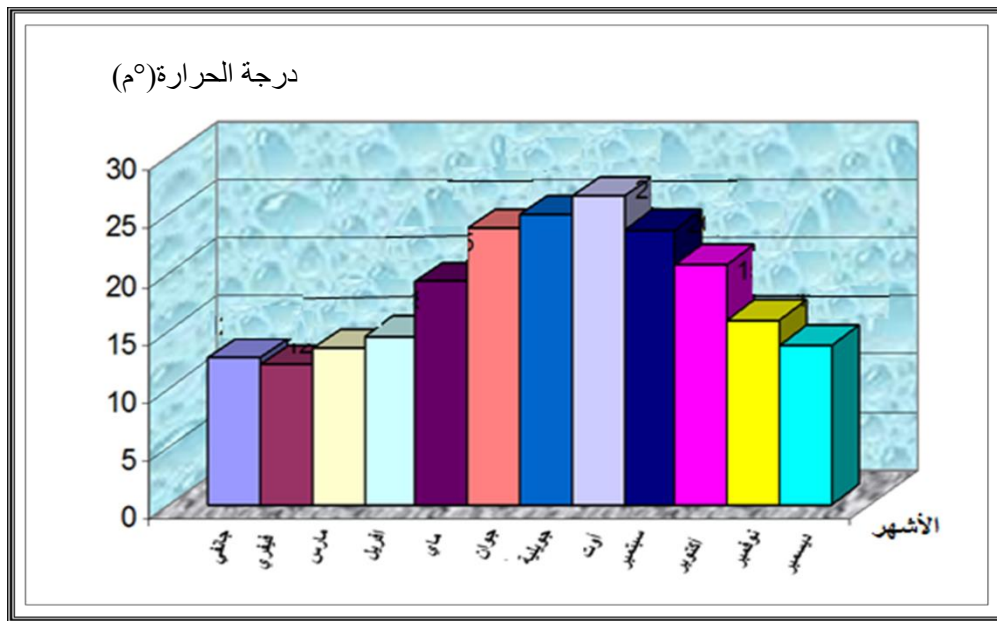
المصدر: محطة الأرصاد الجوية لولاية جيجل 2014.

<sup>4</sup> منوغرافية ولاية جيجل 2014

في الملحق والشكل رقم (01) المبين لمتوسط التساقطات الشهرية في المدينة للفترة الممتدة بين سنة 2006م و 2013 م . فمن خلال الشكل نلاحظ أن تساقط الأمطار يستمر على طول السنة إلا أنه يسجل انخفاض في شهر جوان و جويلية وأوت مقارنة مع باقي اشهر السنة من هذا نستنتج أن مدينة جيجل تتميز بمناخ ممطر و رطب عموما.

◀ **الحرارة :** تعرف الولاية ليونة و اعتدال وذلك بفضل وجود البحر إذا تتراوح درجات الحرارة بين 20° و 30° صيفا و بين 5° و 15° شتاء، تكون أقصى درجات خلال شهر أوت حيث وصل متوسط درجات الحرارة لهذا الشهر خلال الفترة 2006-2013 إلى 26° م كما هو في الجدول رقم 02 في الملحق والشكل رقم (02) المبين لمتوسطات الحرارة الشهرية في المدينة للفترة الممتدة بين سنة 2006م و 2013 م .

الشكل رقم 03: ولاية جيجل: متوسطات الحرارة الشهرية ما بين 2006 و 2013.



المصدر: محطة الأرصاد الجوية لولاية جيجل 2014.

فمن خلال الشكل نلاحظ أن درجات الحرارة متقاربة خلال اشهر السنة حيث تتراوح بين 12 و 15° م بين شهري نوفمبر و افريل وتتراوح بين 19 و 26° م بين شهري ماي و أكتوبر من هذا نستنتج أن مدينة جيجل تتميز بالاعتدال في درجات الحرارة ويسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط.

◀ **الرياح:** أغلب الرياح السائدة هي رياح شمالية غربية يبلغ معدلها 116 يوم سنويا، وتهب بين شهري أكتوبر و افريل، ورياح شمالية شرقية بمعدل سنوي يبلغ 78 يوم، تمتد بين شهر جوان و شهر سبتمبر و

عموما يمكن وصفها بأنها رياح ضعيفة إلى معتدلة تتراوح سرعتها ما بين 10 إلى 40 كلم في ساعة وهي كذلك الممول الأساسي للمنطقة للأمطار، وكذا نجد رياح السيروكو الآتية من الجنوب (الصحراء) خاصة الجنوب الغربي، وهي رياح ساخنة تتسبب في أغلب الأحيان في انتشار الحرائق لكن نسبة كثافتها ضعيفة بمعدل لا يتعدى 40 يوم سنويا.

ومنه يمكن القول إن العوامل المناخية بمدينة جيجل لها تأثيرين مباشرين على الشريط الساحلي يتمثلان في سهولة التسيير والتحكم في المجال بفضل المناخ المتوسطي، وكذلك سوء الاستغلال بسبب توافد السكان والهجرة الداخلية والخارجية، هذا ما أدى إلى زيادة عدد السكان والوحدات السكنية على طول الشريط الساحلي.

#### 4-التجهيزات الكبرى والهياكل القاعدية:

تعتبر التجهيزات من العناصر المهيكلية للأحياء السكنية، و هذا لما تلعبه من دور هام في حيوية ونشاط هذه الأحياء، ويختلف توزيعها وموضعها من حي إلى آخر كما هو موضح في الخريطة رقم 05 أدناه، كما تستقطب هذه التجهيزات عدد لا بأس به من سكان المدينة، وتوزيع هذه التجهيزات عبر أحياء المدينة حسب طبيعتها يساعدنا على معرفة مناطق التركيز السكاني في المدينة<sup>5</sup>.

**4-1- الطرق:** تحتوي ولاية جيجل على شبكة كثيفة ومتنوعة من الطرق منها الطرق الوطنية ، الولائية و البلدية ، كما تعتبر هذه الشبكة الوسيلة الأساسية للنقل والمواصلات سواء في الداخل أو مع الولايات المجاورة حيث يبلغ طولها 1.756,6 كلم موزعة كالآتي:

- الطرق الوطنية: ( 27 - 43 - 77 ) : 197 كلم.
- الطرق الولائية: ( 02-39-132-135-147-150-170 ) : 373,6 كلم.
- الطرق البلدية: 1.186,00كلم منها 256,30 كلم مصنفة.

<sup>5</sup> منوغرافية ولاية جيجل 2014

- الطريق الوطني 27 والطريق الوطني 43 اللذان يربطان الولاية مع الأقطاب الاقتصادية سكيكدة وقسنطينة واللذان يخترقان الولاية باتجاه بجاية، حيث يعتبر هذا المحور الدعامية الاقتصادية الأساسية لتهيئة ولاية جيجل.

- الطريق الوطني 77 بالمسار الجديد الذي يعتبر منفذا هاما شمال جنوب و يمكن أن يلعب دورا هاما في الإدماج الاقتصادي والمجالي للولاية وذلك بربط مباشرة منشآت ميناء جن جن بالطريق السيار شرق غرب على مستوى ولاية سطيف.

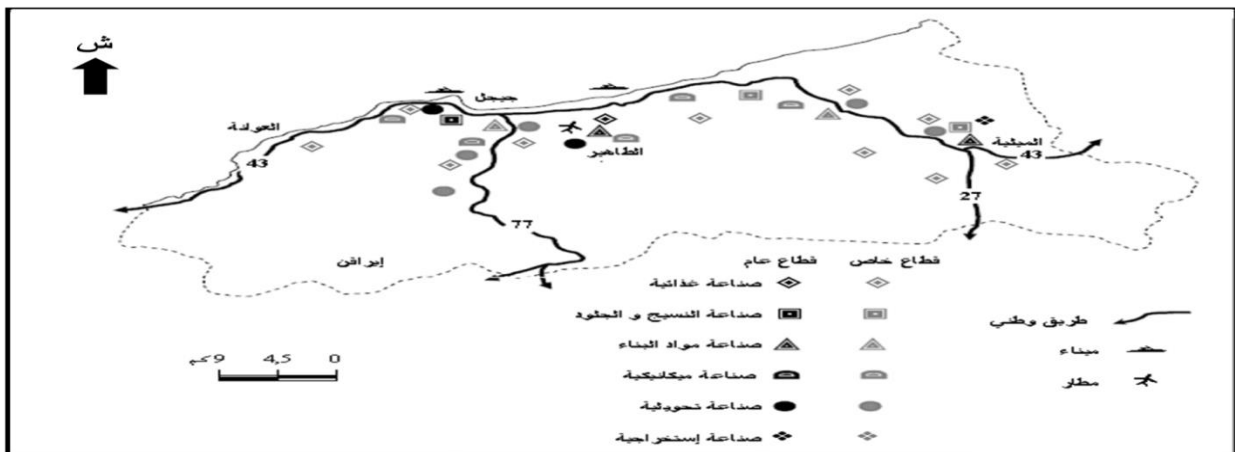
بالإضافة إلى هذه المنافذ يوجد بولاية جيجل محاور إضافية لا تقل أهمية عن سابقتها بإمكانها لعب دور هام في الإدماج الاقتصادي والمجالي لإقليمها وهي:

- الطريق الولائي 137 العابر للمجال الجبلي للجهة الغربية للولاية ويربط تجمعات زيامة المنصورية والعوانة وسلمى، إراقن و تاكسنة مع عين الكبيرة بولاية سطيف، هذه المحاور تربط الطريق الوطني 77 على مستوى تاكسنة مع الطريق الوطني 43 على مستوى العوانة وزيامة المنصورية.

- الطريق الولائي 135، 135 أو 135ب العابر للمجال الجبلي للجهة الوسطى للولاية ويربط تجمعات الطاهير والشفقة مع برج الطهر، الشحنة وأولاد عسكر و يسمح بربط ولاية جيجل بولاية ميلة ومع الطريق الوطني 43 على مستوى العنصر.

كما تتوفر الولاية كذلك على 64 منشأة فنية (جسر).

### الخريطة رقم (05) ولاية جيجل: توزيع الأنشطة.



المصدر: مديرية الصناعة لولاية جيجل 2010.

كما تعتبر الطرق احدى اهم عوامل التركيز السكاني، ولاحتواء مدينة جيجل على شبكة هائلة من الطرق الوطنية والولائية و البلدية معظمها بموازة الشريط الساحلي فقد أدت إلى تركيز السكان خاصة بمقرات البلديات والدوائر والولاية، فرغم أهميتها في نقل البضائع إلا أنها تسببت في التأثير على البيئة الطبيعية للشريط الساحلي بتركز المفرط للسكان.

**4-2- منشآت السكة الحديدية:** بولاية جيجل خط للسكة الحديدية يربطها بشبكة السكك الحديدية الوطنية وموصول مباشر بميناء جن جن، يحتوي هذا الخط على محطة للفرز بطاقة استيعاب 8000000 طن سنويا بالإضافة إلى سبعة محطات أخرى للمسافرين و شحن البضائع ، ومن بين أهم الخطوط نذكر:

- جيجل - قسنطينة / للمسافرين.
- سكيكدة - بازل - قسنطينة - برج بوعرييج - توقرت / لنقل البضائع .

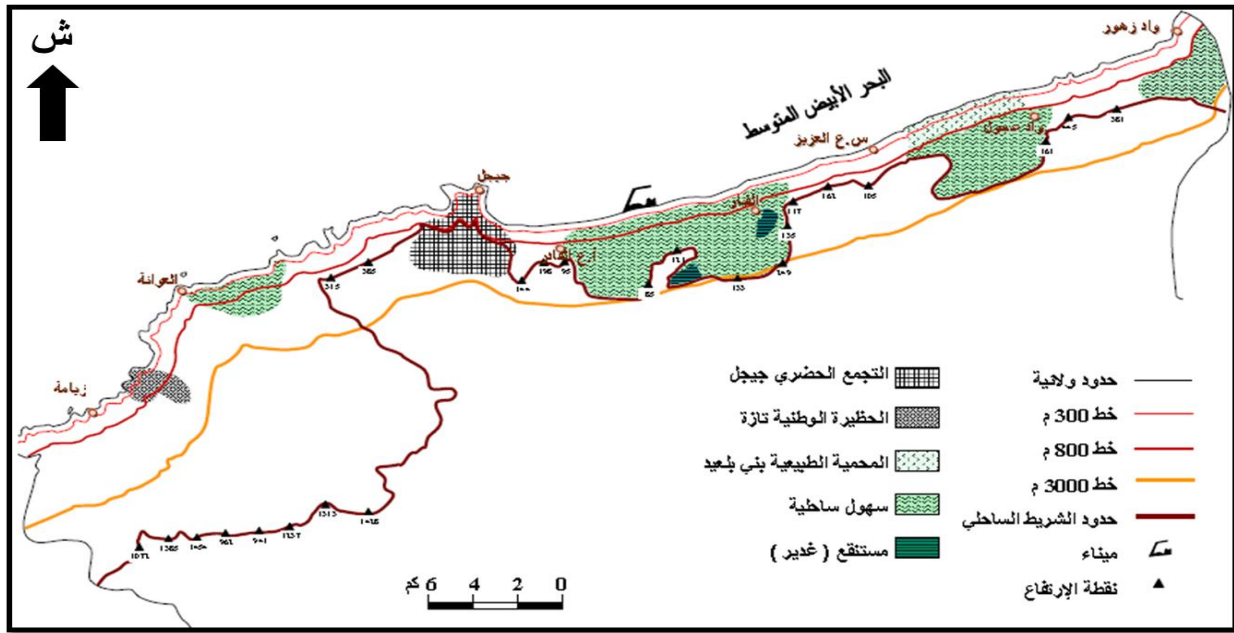
**4-3- ميناء جن جن:** يقع على بعد 40 كلم من المنطقة الصناعية بلارة، و على بعد 10 كلم من مدينة جيجل و 02 كلم من مطار فرحات عباس ، و موصول مباشرة بالطريق السريع جيجل، قسنطينة ، أنجزي نهاية سنة 1991 ، هذا الميناء يحتوي على منشآت هامة تستجيب لكل التقنيات الحديثة في مجال النقل البحري دو طاقة استيعابية تقدر ب 4,4 مليون طن سنويا، كما كان له تأثير مباشر في جبل السكن من داخل وخارج الولاية من اجل البحث عن العمل وبالتالي انتشار البيوت القصديرية والبناء الفوضوي لذا يعتبر الميناء نقطة سوداء تعيق مشاريع التنمية على الشريط الساحلي في غياب الرقابة وعدم صرامة القرارات الحكومية.

**4-4- مطار فرحات عباس:** يقع على بعد 12 كلم من مدينة جيجل و يمنح جميع التسهيلات من أجل اتصالات جوية سواء داخل أو خارج الوطن ، كما يستقبل جميع أنواع الطائرات إلا أنه يتوفر حاليا على خط واحد و هو الخط الرابط بين جيجل - الجزائر العاصمة بمعدل (01) رحلة يوميا تضمنها شركة الخطوط الجوية الجزائرية، وكبقية التجهيزات القاعدية يعتبر المطار نقطة جذب السكان كونه قريب من مدينة جيجل والشريط الساحلي.

## 5- خصائص الشريط الساحلي الجيجلي:

يمتد الشريط الساحلي لولاية جيجل على طول 120 كلم، يظهر الجزء الغربي منه بطابعه الصخري الجبلي المغطى بالغابات والنباتات الخضراء ما يضيف عليه مسحة جمالية و هي منطقة دائمة الاخضرار على مدار السنة ،كما يتميز بعدم الانتظام ووعورة المسالك و في بعض النقاط نجد اتصال مباشر للانحدارات الشديدة مع البحر، كما هو موضح في المخطط رقم 01 أدناه هذا إلى جانب وجود جزر صغيرة في وسط البحر، مما يعطي طابع مميز و خلاب للشريط الممتد من زيامة إلى جيجل . بينما تتميز الجهة الشرقية بطابعها السهلي ذو الطابع الفلاحي أين نجد الشواطئ الجميلة و من خلفها الجبال المكسوة بالغابات، و تتمثل في شاطئ كبير وواسع ممتد على طول 30 كلم من جيجل إلى سيدي عبد العزيز الذي يعد واحد من اكبر الشواطئ بالعالم، كما يتميز بنقطة كبير بفعل الكثبان الرملية، بالإضافة إلى شاطئ بني بلعيد وواد الزهور، المتميزين بطبيعة عذراء .

المخطط رقم (01):مدينة جيجل : حدود الشريط الساحلي حسب قانون حماية الساحل وتضمنه.



المصدر: مديرية البيئة لولاية جيجل 2008.

## ثانيا : التحليل السكاني والسكني لمدينة جيجل:

### تمهيد:

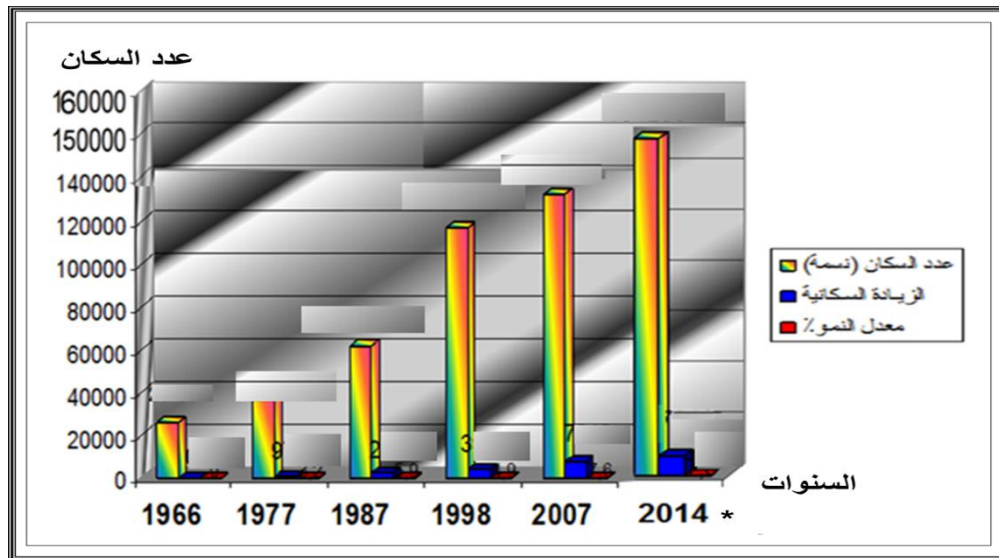
تهدف هذه الدراسة السكانية إلى معرفة جميع الخصائص الديموغرافية و السكنية لمدينة جيجل، التي لابد من التطرق اليها عند القيام بأي دراسة تتعلق بالمدينة، إذ تسمح بقراءة الإحصائيات المتعلقة بالسكان والتي تساعدنا في التحكم في المجال الحضري.

### 1.مراحل النمو السكاني لمدينة جيجل<sup>1</sup>:

أ-المرحلة الأولى 1962-1966م: وقد تميزت هذه المرحلة بأهم حدث في تاريخ الجزائريين وهو الاستقلال، وبالتالي رحيل عدد الكثير من المعمرين وتعويضهم بالسكان النازحين من الأرياف وقدر عدد السكان في هذه المرحلة ب 25730 نسمة سنة 1966 كما هو في الجدول رقم 03 في الملحق.

ب - المرحلة الثانية 1966-1977م: في هذه المرحلة عرفت المدينة تطورا هاما في عدد السكان حيث بلغ 36422 نسمة في تعداد 1977م، وذلك نظرا لتحسن الظروف المعيشية كما تم ترقية جيجل إلي مركز ولاية سنة 1974موهذا النمو كان بمعدل 3,2% ومعدل صافي الهجرة (+0,15%) كما هو في الجدول رقم 03 بالملحق ، والشكل البياني رقم (03) المبين أدناه.

الشكل رقم 04: مدينة جيجل . مراحل النمو السكاني ما بين 1966-2014.



المصدر: إنجاز الطالبين بالاعتماد على معطيات مديرية التخطيط لسنة 2008.

1- فرخي محمد: السياسات السكنية ونوعية السكن في الجزائر حالة مدينة جيجل، مذكرة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013، ص 63.



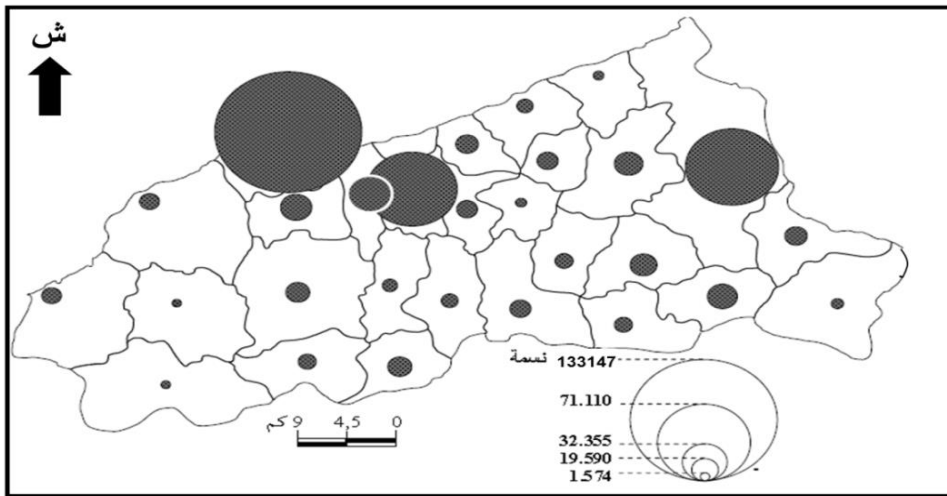
ج - المرحلة الثالثة 1977-1987م: تميزت هذه المرحلة بالرخاء الاقتصادي وتحسن ظروف المعيشة حيث بلغ عدد السكان سنة 1987م 62252 نسمة مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو حيث قدر بـ 5,5٪ وقدر معدل صافي الهجرة بـ (+0,1٪) كما هو في الجدول رقم 03 في الملحق.

د - المرحلة الرابعة 1987-1998م: قدر عدد السكان في تعداد 1998م بـ 117506 نسمة وبمعدل نمو 4,9٪ الذي انخفض عن المرحلة السابقة ومعدل صافي الهجرة بـ (+4,9٪) أي ارتفاع هذا المعدل، وهذا يدل على أن مدينة جيجل أصبحت أكثر جذبا للسكان و ذلك نتيجة للظروف الأمنية التي شاهدها الجزائر في هذه الفترة خاصة في بداية التسعينيات (93-94) كما هو في الجدول رقم 03 في الملحق.

هـ - المرحلة الخامسة 1998-2008م: قدر عدد السكان ببلدية جيجل في سنة 2008 بـ 133147 نسمة أي بمتوسط زيادة سنوي تقدر بـ 7646 نسمة كما هو في الجدول رقم 03 في الملحق.

\* و - المرحلة السادسة 2008 - 2014: لعدم وجود إحصائيات للسكان لسنة 2014 وباعتماد على معطيات مديرية التخطيط والبرمجة لولاية جيجل لسنة 2012 قمنا بحساب عدد السكان لسنة 2014 وفق عمليات الإسقاط السكاني والتقديرات الإحصائية حيث قدر عدد السكان لمدينة جيجل لسنة 2014 بـ 154250 نسمة أي بمتوسط زيادة سنوية تقدر بـ 8514 نسمة وبمعدل نمو 8.4٪ كما هو مبين في الجدول رقم 03 في الملحق.

الخريطة رقم (06) ولاية جيجل . توزيع السكان عبر البلديات.



المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل 2008.

من خلال هذه النتائج نستنتج أن معظم سكان ولاية جيجل يتركزون في بلدية جيجل كما هو موضح في الخريطة رقم (06) أعلاه هذا ما ينتج عنه ضغط على المحيط العمراني للبلدية وظهور الأحياء الفوضوية. أما التأثير الأخطر والمباشر فهو على الشريط الساحلي للبلدية لما يعانيه هذا الأخير من الاستغلال غير العقلاني بسبب ارتفاع الكثافة السكانية.

## 2- الكثافة السكانية:

من خلال دراسة هذا العنصر يمكن معرفة مناطق التركز السكاني، حيث أن التباين في التوزيع المجالي للسكان يخضع بصفة عامة لعدة عوامل منها الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية وكذا العوامل التاريخية، وهذه العوامل تتحكم في اتجاهات التوسع العمراني ، والجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي للسكان بمدينة جيجل (سنة 2008).

جدول رقم 01: مدينة جيجل توزيع الكثافة السكانية عبر أحياء.

الأحياء	المساحة ( هكتار )	عدد السكان ( نسمة )	الكثافة ( نسمة/ هكتار )
مركز المدينة	63.26	3151	49.81
عسوس	276.75	6449	23.30
عيسى حريش	30.90	8386	271.39
الشاطئ	61.09	3477	56.91
الفوبر	11.50	2012	174.95
لعقابي	212.05	9110	42.96
لمقاسب	122.20	10572	86.51
مصطفى	53.90	4510	83.67
أيوف الشرقي	104.22	13351	128.10
أيوف الغربي	117.16	12870	109.84
Zhun3	183.29	14734	80.38
موسى	53.19	7895	148.43
الحدادة	123.64	4068	32.90
بوالرمل	111.41	5418	48.63
المجموع	1520	130108	69.73

المصدر: D.P.A.T لولاية جيجل + معالجة الطالبين 2015

### نستنتج من خلال الجدول أن:

\* 97.71 % من السكان متمركزين بمركز المدينة والأحياء المحيطة به.

\* 0.74 % من السكان في التجمع الثانوي (أولاد بوالنار).

\* 1.53 % من السكان في المناطق المبعثرة.

وهذه الكثافة السكانية الكبيرة بمركز مدينة جيجل راجعة إلى تركيز اغلب التجهيزات والنشاطات بالمركز. - من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن الكثافة السكانية لمدينة جيجل تتراوح في حدود 69.73 نسمة/هكتار و هي كثافة متوسطة. ويظهر لنا اختلاف في التوزيع المجالي للسكان و هذا من خلال التباين في الكثافات السكانية حيث نميز أربع فئات رئيسية :

أ- الفئة الأولى: ذات كثافة سكانية مرتفعة جدا حيث تتراوح ما بين 271.39 ن/هـ و 174.95 ن/هـ، و تضم هذه الفئة كل من حي عيسى حريش و الفوبر، و هما أحياء قديمة شعبية ظهرت منذ الاستعمار، تتميز باكتظاظ السكان و بناياتها متداخلة و شوارعها ضيقة جدا كما يتميز هذين الحيين بصغر المساحة .

ب - الفئة الثانية: تتميز بكثافة سكانية مرتفعة و لكن أقل من سابقتها، تتراوح ما بين 148.43 ن/هـ و 109.84 ن/هـ، تضم هذه الفئة كل من حي موسى، أيوف الشرقي و أيوف الغربي و هي أيضا عبارة عن أحياء شعبية قديمة محيطة بالمركز بنيت منذ الاستعمار و بناياتها متداخلة أيضا و الطرق بها قليلة .

ج - الفئة الثالثة: ذات كثافة متوسطة تتراوح ما بين 86.51 ن/هـ و 32.90 ن/هـ، تضم كل من وسط المدينة ، لمقاسب، حي مصطفى Zhun3 ، الشاطئ، لعقابي، بوالرمل والحدادة.

وهذه الكثافة المتوسطة تعود إلى كون أن مركز المدينة وأحياء المقاسب والعقابي ذات طابع فردي (بناء فردي)، ونجد أيضا حي الشاطئ وحي مصطفى يغلب عليها البناء الفردي، حيث نجد انتشار نمط الفيلا في حي الشاطئ إضافة إلى وجود عدد قليل من المساكن الجماعية أي العمارات التي تعود إلى الاستعمار، كما أن هاذين الحيين مساحتهما صغيرة، أما الحدادة وبوالرمل فهي عبارة عن مناطق جديدة ذات تحصيصات، وبالنسبة للمنطقة الحضرية الثالثة فهي تحتوي على النمط الجماعي إضافة إلى النمط الفردي.

د- الفئة الرابعة: وهي ذات كثافة سكانية منخفضة حيث تقدر بـ 23.30 ن/هـ، و هي تضم كل من حي عسوس الذي يضم منطقة الرابطة التي تحتوي على البيوت القصديرية، كما أن مساحة الحي الكبيرة تضم مساحة هامة تابعة للقطاع العسكري.

• والفئات الأكثر تأثيرا على الشريط الساحلي هي الفئة الأولى والفئة الرابعة وهذا راجع إلى أن الفئة الأولى تتميز بكثافة عالية وهذه الأحياء ( عيسى حريش والفوبور ) أحياء قريبة من الشريط الساحلي.

• أما الفئة الرابعة والتي تضم منطقة الرابطة فهي تهدد وسطين طبيعيين هما الشريط الساحلي والغطاء النباتي معا كونها تتموضع بينهما.

3- تطور الحظيرة السكنية بمدينة جيجل<sup>2</sup>: عرفت الحظيرة السكنية بمدينة جيجل تطورا ملحوظا منذ الاستقلال حيث قدر عدد المساكن في سنة 1966-1119 مسكن لأنها كانت أغلبها موروثه عن العهد الاستعماري

جدول رقم 02: مدينة جيجل: تطور الحظيرة السكنية.

السنوات	عدد المساكن بالمدينة (المسكن)	الزيادة السكنية (مسكن)	معدل الزيادة السكنية السنوي (مسكن/عام)
1966	1119	—	—
1977	4983	3864	386
1987	9832	4849	485
1998	15951	6119	612
2008	21459	5508	550
2014	22465	1006	251

المصدر: إنجاز الطالبين بالاعتماد على معطيات مديرية السكن والتجهيزات العمومية لسنة 2014.

لكن بعد ذلك بدأت في التزايد كما هو موضح في الجدول رقم (02) إذ وصلت سنة 1977 إلى 4983 مسكن بزيادة قدرها 3864 مسكن وذلك نتيجة لترقية المدينة إلى مركز ولاية سنة 1974 كما أنها في سنة 1987 عرفت تطورا كبيرا إذ قدر عدد المساكن 9832 مسكن بزيادة قدرها 4849 مسكن نظرا لعملية التنمية التي عرفت ارتفع هذا العدد إلى 15951 مسكن في سنة 1998 بزيادة ليصل قدرها 6119 مسكن ليصل

2 - فرخي محمد: السياسات السكنية ونوعية السكن في الجزائر حالة مدينة جيجل، مذكرة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013، ص70.

إلى 21459 مسكن خلال إحصاء 2008 وبزيادة قدرها 5508 مسكن ليصل سنة 2014 إلى 22465 مسكن بزيادة قدرها 1006 مسكن.

### 3-1- الأنماط السكنية بمدينة جيجل<sup>3</sup>.

**3-1-1- السكن الاجتماعي:** في بادئ الأمر تجلّى السكن الاجتماعي الذي جاءت به المخططات التنموية من مشاريع إسكانية بالإضافة إلى ما أنجزته السلطات الاستعمارية من السكنات قدرت بـ 365 مسكن منتشرة عبر أحياء المدينة تندرج ضمن مخطط قسنطينة و الجدول رقم (03) يوضح توزيع هذه السكنات عبر مختلف المخططات التنموية وعبر الأحياء المستفيدة، حيث تتركز معظم هذه الأحياء في الجهة الشمالية الغربية للمدينة وذلك بسبب سهولة التضاريس في هذا الجزء من المدينة.

**الجدول رقم (03): مدينة جيجل: توزيع السكنات الاجتماعية حسب المخططات التنموية.**

المخططات	عدد المساكن	الأحياء المعنية
المخطط الثلاثي	250	حي عريض، حي الشاطئ
المخطط الرباعي الأول	239	مخيم الفرس الهضبة الشرقية الغربية ZHUN1 و ZHUN2
المخطط الرباعي الثاني	1708	والهضبة الشرقية ZHUN1، ZHUN2
المخطط الخماسي الأول	218	العقابي، مخيم الفارس قطاع التربة و ZHUN3
المخطط الخماسي الثاني	632	العقابي، 40 هكتار. حي الشاطئ ZHUN2

المصدر: مديرية السكن لولاية جيجل 2013.

و بانتهاء عهد المخططات التنموية والتخلي عنها ظهرت المخططات الجديدة والسنوية التي تخصص الدولة بموجبها نصيب كل ولاية من البرامج الإسكانية توزعها بدورها الولاية على حسب احتياجات مختلف بلدياتها مختلف بلدياتها سنويا وقد تذبذبت حصة المدينة بالمقارنة مع الولاية من سنة إلى أخرى لكنها تبقى دائما تمثل أكبر حصة إذا ما قورنت بباقي المدن.

فبعد أن حصلت على 39 من مساكن البرامج التنموية ارتفعت النسبة لتصل 80 سنة 1997 وهي السنة التي عرفت ميلاد هذه المخططات ولتعود إلى الانخفاض سنتي 1998 و 1999 لينتهي الأمر سنة 2000 بعدم تخصيص أي برنامج إسكاني بالمدينة بهدف القضاء على الضغط الممارس على المدينة بعد الأحداث الأمنية وما أسفرت عليه من هجرة نحو المدينة وقد تركزت هذه البرامج الجديدة خاصة بالمناطق السكنية الحضرية الجديدة رغبة في استكمال ما أنجزته البرامج التنموية جنوب المدينة.

3 - فرخي محمد: السياسات السكنية ونوعية السكن في الجزائر حالة مدينة جيجل، مذكرة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013، ص 72.

**3-1-2- التحصيلات:** ساهمت التحصيلات والتي طبقت في المدينة خلال العشريتين الأخيرتين في توفير السكن والحد من النمو العشوائي داخل النسيج العمراني و لهذا فقد تم تخصيص مساحات لا بأس بها بالمدينة لتحصيلات وهذا ما جعل المدينة تستفيد بـ 3159. تحصيل بـ 38 حصة إذ نسجل أكبر عدد منها بأولاد عيسى بـ 7 تحصيلات و 1190 حصة جنوب (ZHUN3). جاءت هذه التحصيلات لتخفيف الضغط على الساحل والتوسع نحو الداخل.

**3-1-3- السكنات الترقية:** استفادت مدينة جيجل من برنامج إسكان ترقوي ضم حوالي 1262 مسكن منذ بدايته سنة 1986 أنجزت 814 مسكن منها 781 مسكن من طرف مؤسسات عمومية و 33 مسكن من إنجاز مرقين خواص تبقي 190 مسكن آخر في طور الإنجاز و 285 مسكن لم تتطرق بها الأشغال ومن خلال هذه الأرقام تبدو مساهمة الخواص ضئيلة مقارنة مع المؤسسات العمومية ويرجع ذلك إلى كون تجربة الخواص في المجال حديثة ( أول تدخل للخواص كان سنة 1996).

**3-1-4- السكن التطوري:** تم تسجيل حوالي 494 مسكن تطوري بمدينة جيجل أنجزت منها حوالي 309 مسكن منها 162 مسكن أنجزت في الجبهة الجنوبية للمدينة في إطار إسكان أصحاب المساكن المهترئة والرديئة بحي عسوس مركز المدينة والمتبقية منها متفرقة عبر أحياء المدينة وحسب البرنامج المسطر فإنه تم برمجة 110 مسكن تطوري دون الانطلاق بها لنفاذ الاحتياجات العقارية لذلك.

**3-1-5- السكن التساهمي:** تعد تجربة المدينة في هذا النوع من السكن الحديثة ولذلك فإنه وأن تم برمجتها فهي لم ترى النور لحد اليوم وتتمركز هذه الأخيرة بحي عسوس عند الواجهة البحرية بعد تهديم المباني الرديئة هناك دائما بسبب غياب العقار لإنجازها بالإضافة إلى 250 مسكن في طور الإنجاز بمنطقة العقابي وبرنامج سكني آخر مبرمج بهضبة مزغيطان.

رغم أن السلطات قد جربت جميع السياسات السكنية ورغم ما حققته هذه الأخيرة من تنوع في إنتاج السكن وفي أنواع المتدخلين إلا أنها لم تكن كافية إذ تشير الإحصائيات إلى وجود احتلال بين العرض والطلب إذ يقدر العجز بـ 1148 مسكن مع وجود حوالي 761 مسكن غير لائق منها 666 مسكن قصديري ظهرت خلال العشرية الأخيرة بعد نزوح عدد هائل من السكان من بلديات تاكسنة، بني ياجيس والعوانة.

### 3-2- البرامج السكنية لولاية جيجل<sup>4</sup>:

3-2-أ- قبل سنة 2005: استقادت مدينة جيجل من 13280 وحدة سكنية في اطار المخطط الخماسي الأول في شكل صيغ متعددة معظمها من النمط الجماعي بأحياء متفرقة منها ما هو قريب للشاطئ ومنها ما هو في الجهة الجنوبية للمدينة والجدول رقم 04 يوضح صيغ السكنات في هذه البرامج.

الجدول رقم (04): مدينة جيجل: البرامج السكنية قبل سنة 2005.

النوع السكنات	عدد السكنات
LPL	1630
صيغة البيع بالإيجار	200
Lsp	133
السكن التطوري	1689
السكن الترقوي	3117
fnpos	400
ASTREINTE ملزمة	395
الريفي	5716
المجموع	13280

المصدر: مديرية السكن لولاية جيجل 2010.

3-2-ب - من 2005 إلى 2009: استقادت مدينة جيجل من 18174 وحدة سكنية موزعة كالآتي:

الجدول رقم (05): مدينة جيجل: البرامج السكنية من سنة 2005 إلى 2009.

نوع السكنات	العدد
LPL	7300
سكنات أساتذة التعليم العالي	70
سكن ريفي	7304
LSP	3000
FINPOS	100
البيع بالإيجار	400
المجموع	18174

المصدر: مديرية السكن لولاية جيجل 2010.

4 فرخي محمد: السياسات السكنية ونوعية السكن في الجزائر حالة مدينة جيجل، مذكرة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013، ص75.

3-2- ج - بين سنتي 2010 و2011: استفادت مدينة جيجل من 20124 وحدة سكنية موزعة كالاتي:

الجدول رقم (06): مدينة جيجل: البرامج السكنية لسنتي 2010 و2011.

نوع السكنات	2010	2011
السكن الترقوي المدعم	1000	1624
البيع بالإيجار	3000	1000
السكن الريفي	2300	4700
LPL	1500	5000
المجموع	7800	12324

المصدر: مديرية السكن لولاية جيجل 2012.

والملاحظ هنا أن سنة 2005م كانت السنة الفاصلة حيث استفادت مدينة جيجل من 13280 وحدة

سكنية قبل هذه السنة بعدة صيغ كما يبينه الجدول رقم (04) أعلاه.

هذه البرامج كان لها تأثير علي المدينة وزيادة عدد المساكن بالحضير السكنية لها حيث كان معظمها في الجهتين الشرقية والغربية للمدينة مما نتج عنه ضغط على الشريط الساحلي لمدينة جيجل بسبب ندرة العقار وصعوبة المنطقة وانحصار السهل المتمثل في الشريط الساحلي بين الغابات والجبال والبحر.



### ثالثا : انعكاسات السياسة السكنية على الشريط الساحلي لمدينة جيجل :

على الرغم من التحولات والإجراءات التي عرفها قطاع السكن والتي سبق الإلمام بها خلال فترة ما بعد الإصلاحات، إلا أن الواقع حال دون وصول السياسة السكنية في كل مرحلة إلى أهدافها المسطرة، فمشكل السكن مازال الهاجس الذي لطالما عانى ومازال يعاني منه المواطن الجزائري ولم يتخط عقبته<sup>5</sup>.

#### 1- انتشار المساكن القديمة والمفتقرة إلى الصيانة:

من أهم مميزات قطاع السكن في الجزائر، وجود نسبة كبيرة من المساكن القديمة و الآيلة للسقوط وهو ما ينبغي اتخاذها بعين الاعتبار عند تقرير الطلب على السكن.

إلا أنه وفي الكثير من الأحيان نلاحظ مباني ليست قديمة إلا أنها بدأت تتآكل بسرعة شديدة لعدم متابعة جيدة من قبل الهيئة المختصة للمراقبة من جهة وقلة الصيانة الدورية للمحافظة على العمر الإنتاجي لهذه العمارات.

2- ارتفاع درجة التزام أو الاكتظاظ في المسكن: إن قلة المساكن بالنسبة للطلب عليها من جهة، وتقادم الأوضاع الاقتصادية أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للفرد من جهة أخرى، فأصبح هذا الأخير لا يفكر في المسكن البسيط الذي يرتقبه بل في الطريقة التي تسمح له بتصرف دخله مقابل اقتناء جميع الحاجات الضرورية للمعيشة، لمثل هذه الأسباب فإن درجة التزام ما فتئت تتعدد من سنة إلى أخرى.

3- نقص رفاهية السكنات وتزايد الأحياء والبيوت القصديرية: حتى الآن لا يوجد تصنيف واضح يحدد مواصفات المساكن حتى تتميز بمستويات معيشية مقبولة و أخرى غير مقبولة، ومن هذا المنطلق نجد أن هذه المواصفات تتفاوت من دولة إلى أخرى بل وقد تختلف داخل الدولة الواحدة ومن منطقة لأخرى بل وفي بعض الأحياء في المكان الواحد ومن مسكن لآخر.

وبصفة عامة فالمساكن ذات المستويات الدنيا لمتطلبات الحياة هي التي تنعدم فيها أبسط متطلبات السكن الصحي وهي عادة ما تتمثل في البيوت القصديرية أو المزرية والتي تتألف من الصفيح لتتخذ في البداية صفة المسكن المؤقت ثم تنتقل إلى صفة المسكن الرسمي.

5 - بهلول سامي: تهيئة الشريط الساحلي لمدينة جيجل مذكرة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013،

إن مثل هذه الأكواخ والأحياء القصديرية غالبا ما يسكنها ذوي الدخل المنخفضة، حيث تشتمل على مباني لا يتوفر فيها أي مرفق مثل مصدر المياه النقية ولا يوجد لها متسع لدورة المياه وربما قد يتمكن سكانها من الحصول بشكل غير قانوني على الكهرباء من مصدرها المختلفة .

وعلى الرغم من المحاولات التي تقوم بها السلطات للقضاء على البيوت القصديرية إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بالحجم الهائل والكبير لانتشارها ، فعلى سبيل المثال، أشار الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 على وجود 291000 سكن مؤقت (فوضوي) منها 170000 سكن تقع في المدن، وقد تم القضاء على 5000 سكن مؤقتا تقريبا في سنة 2010، مما يدل على عدم تمكن السلطات من التحكم في هذه الظاهرة بشكل لائق.

أما مدينة جيجل وحسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 فهي تضم حوالي 6063 سكن فوضوي أكثر من 70% منها في بلدية جيجل رغم مخططات التنمية التي استفادت منها البلدية.

**4-ارتفاع الطلب على الوحدات السكنية بالمدينة :** على الرغم من الجهود التي قامت بها الدولة على مدار السنوات من أجل تنمية قطاع السكن خاصة في فترة ما بعد إلا السكن خاصة في فترة ما بعد الإصلاحات، حيث عمدت هذه إصلاحات إلى توفير أكبر عدد من السكنات بمختلف الأنماط الحضرية و الريفية لامتصاص المتزايد، إلا أنه وبالمقابل مازال المجتمع الجزائري يتخبط في مشكلة أزمة السكن، ومازال العديد من الطلبات على السكنات لم يتم تلبيةها وهذا ما أسفر في الأخير إلى تفاقم حدة العجز من سنة لأخرى.

وعليه فعلى الرغم من التوسع العمراني الذي شهدته المدن وعلى الرغم من التعدد في الأنماط السكنية إلا أن الطلب على السكنات مازال يعرف عجزاً في تلبيةه وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال نسبة تفاقم حدة العجز التي عرفت ارتفاع منذ سنة 1991 إلى غاية 1998 إلا في بعض السنوات التي عرفت فيها انخفاض ملحوظ كسنة 1992م.

**5- التأثير على تهيئة الوجه العام لمدينة جيجل :** إن قطاع السكن يحيل مرتبة حساسة في البلاد مما جعله يدرج ضمن المشاكل الاجتماعية المحملة على عاتق الدولة، وذلك بالتكفل البين للتحكم في الاتساع العمراني لاسيما من خلال أعمال التهيئة العمرانية التي تم إدخالها في التجمعات السكانية الكبيرة، هذا وينبغي أن يعيد تأهيل الشبكات الحضرية القديمة نتيجة إهمالها نحو التعمير التلقائي للمساحات الجديدة، حيث تعتبر التدخلات في الشبكة الحضرية الموجودة محورا هاما لهيكلة مدننا ولاقتصاد الحضري ومما لا شك فيه أنه يتعين النظر في الفكرة الشائعة التي تعتبر توسيع المدينة مجرد توسع عقاري.

وإذا اعتبرنا أن العمر الإنتاجي للسكن يقدر بـ 75 سنة، فإن البنايات القديمة التي أنجزت قبل 1962 أصبح من الضروري استبدالها بأخرى حديثة، وتحديدنا لنسبة المساكن القديمة من شأنه أن يكون عاملا مساعدا في تحديد عدد الوحدات السكنية التي ينبغي بنائها في المستقبل.

وقد ازدادت عملية التعمير في مدينة جيجل بسرعة أكبر من عمليات التهيئة الداخلية المتمثلة في الطرق والشبكات المختلفة التي تتجزأ فيها بعد، كما لم تعد المراكز القديمة الضيقة قادرة على تلبيه حاجيات التجمعات السكنية وبهذا الصدد يسجل اختلال بين برامج الإسكان وتنمية قطاعي النشاط الاقتصادي والخدمات وقد نجم عن ذلك عجز خطير في حظيرة السكنات وارتفاع نسبة الأفراد في الحجرة الواحدة والإبقاء على الأحياء القصديرية أو ظهور أحياء قصديرية جديدة.



الصورة رقم 01

شاطئ كوتامة: انتشار الملوثات  
على الشريط الساحلي.

المصدر: التقاط الطالبين فيفري 2015.

إن التعمير الحالي قد انتشر بشكل مماثل بمعظم أرجاء الوطن تقريبا ونتيجة لذلك أصبحت المجتمعات الحضرية بسبب اختلالاتها المتعددة توفر بيانات في بيئة حضرية تسودها فوضى شاملة لم تستطع الأدوات القانونية والتنظيمية والتقنية ولا إجراءات التهيئة لاحتوائها كما توضحه الصورة رقم (01)، وقد توالى عمليات إعادة تنظيم الإقليم منذ الاستقلال ويتم في كل مرة ترقية مقرات جديدة دون مراعاة التوزيع الحقيقي للنشاطات الحضرية المنتجة.

**6- التعمير المكثف على الشريط الساحلي يعيق عملية التنمية :** تعاني المناطق الساحلية بمدينة جيجل من مشاكل عديدة ناتجة أساسا عن تركيز السكان ونشاطاتهم بهذا المجال، وساعد في ذلك السياسة التنموية التي انتهجتها الدولة والتي زادت في تعميق الهوة بين الداخل ذو التضاريس الصعبة والساحل وبالتحديد المناطق السهلية، فمن بين أهم المشاكل التي يعاني منها الشريط الساحلي بولاية ومدينة جيجل، انتشار

السكنات ضمن هذا الشريط، الاستغلال الفوضوي له حيث يكون السكان على احتكاك مباشر بجميع ممارساتهم مع هذه المنظومة الهشة حيث تتم أغلب تدخلاتهم بلا وعي و لا إدراك بأخطارها و طرح المخلفات مباشرة في المياه او بالقرب منها مما يؤدي إلى مشكل تلوثها وعدم صلاحيتها للاستعمال.

أن بلدية جيجل هي اكثر البلديات الساحلية التي تعاني من مشكلة اكتساح البنايات للمجال، و نعطي مثال هنا بمنطقة الرابطة التابعة لبلدية جيجل، حيث يلاحظ إقامة عدة سكنات على مسافة لا تتعدى 100 متر من اعلى نقطة تصل اليها مياه البحر داخل المجال البحري والصورة رقم 02 توضح ذلك، إضافة إلى تعدي العديد من المباني في طور الإنجاز لمساحات معتبرة من الكثبان الرملية المتاخمة للبحر، مما يهدد استقرار التربة و يعرضها للانجراف و التعرية حيث بلغ عدد المساكن الواقعة ضمن شريط 800 متر 3250 مسكن، والواقعة ضمن شريط 03 كم 6761 مسكن.



الصورة رقم 02:

شاطئ الرابطة الجهة الغربية:  
تركز عالي للسكن على الخط  
الساحلي.

المصدر: التقاط الطالبين فيفري 2015.

أدت إقامة البنايات في هذا الموقع الذي يعتبر منطقة فيضانية إلى تشكل حاجز يمنع تسرب و جريان المياه، مما ساهم في كثرة البرك و امتداد المستنقعات على مساحة معتبرة، و اتخاذها كمصبات للمياه القذرة و نفايات السكان، و هذا ما يجعلها مجالات خصبة لتكاثر مختلف الحشرات الضارة و التي هي العامل الأساسي في انتشار الأمراض و تفشي الأوبئة كما توضح الصور 01 و 03 والجدول رقم (07) يوضح توزيع البنايات الفوضوية بالمجال الساحلي الجيجلي حيث نلاحظ أن بلدية جيجل هي البلدية الأكثر احتواء على البنايات الفوضوية مقارنة بالبلديات الساحلية التسع الأخرى.

الجدول رقم (07): ولاية جيجل: توزيع البناءات الفوضوية بالمجال الساحلي. لسنة 2012.

الشريط الساحلي				البلديات
عدد البنايات بشريط 800 م	المساحة هكتار	عدد البنايات بشريط 03 كم	المساحة هكتار	
404	14.14	404	14.14	زيامة
164	5.74	178	6.23	العوانة
3250	130.00	6761	270.00	جيجل
0	0.00	150	5.25	إع القادر
200	7.00	464	16.48	الطاهير
200	0.38	6	0.12	القنار
38	9.26	41	0.36	س ع العزيز
0	0.00	595	20.82	واد عجول
0	0.00	0	0.00	الميلية
4256	166.52	8599	333.40	المجموع

المصدر: المحافظة الوطنية للساحل لولاية جيجل لسنة 2012.

كما نلاحظ كذلك الاختراق الكبير للشريط المحدود بـ 300م، المحدد ضمن القانون للمجالات الساحلية التي يمنع أمامها الكثير من أنواع البناءات في معظم بلديات الولاية وبالأخص بلدية جيجل التي تحتل المرتبة الأولى في اختراق هذا المجال بـ 3250 مسكن من منطقة الارتفاق بمساحة 130 هكتار، أما شريط 03 كم فيضم 6761 مسكن بمساحة 270 هكتار، وتبرز هذه الظاهرة خاصة ضمن شواطئ الكثبان الرملية بكل من جيجل وسيدي عبد العزيز والطاهير، حيث أدت إلى تلوث كبير لشواطئ هذه المناطق وتقهقر خطير بالبيئة الطبيعية بها من تلوث وتعرية كما توضح الصور.



الصورة رقم 03:

شاطئ الرابطة الجهة الشرقية:

فنادق قريبة جدا من الخط الساحلي.

المصدر: التقاط الطالبين فيفري 2015.

### خلاصة :

بعد الدراسة التحليلية لمدينة جيجل والمقومات الطبيعية من مناخ معتدل وموقع استراتيجي ونمو ديموغرافي مرتفع هام، كل هذه العوامل أدت إلى التركيز السكاني على الشريط الساحلي مما سبب مشاكل على إقليم مدينة جيجل، حيث نجد أن معظم مشاكل المدينة تتركز في هذا الشريط الضيق لما له من أهمية بالغة في المنطقة الساحلية عموما، رغم امتلاك ولاية جيجل العديد من الإمكانيات والمؤهلات إلا أنها تبقى غير فعالة بسبب سوء التخطيط، و ما يمكن ملاحظته أن جل الممارسات في شتى المجالات تتركز بالمناطق السهلية من الولاية وفي مناطق محددة من الشريط الساحلي، حيث تعرف الولاية تأخر اقتصادي كبير بسبب التمايز المجالي الذي تعرفه المنطقة، إذ نجد تركيز السكان والأنشطة في الشريط الساحلي الذي يتميز بتضاريس سهلة و المحاذي لسلسلة جبال الأطلس التلي التي تشكل عائق دون مشاريع التنمية مع صعوبة الاستغلال.

أما بعد الدراسة السكنية لمدينة جيجل وتطورها منذ الاستقلال خلصنا إلى أن الشريط الساحلي الجيجلي ووضعية السكن به يشكلان العديد من النقاط السوداء التي لا يمكن تجاهلها ومن هذه النقاط ما يلي:

- الاختراق الكبير لمنطقة الارتفاق والمحددة بـ 300 متر من أعلى نقطة تصلها مياه البحر، تعمير مكثف على الشريط الساحلي دون مراعاة قوانين التعمير والبيئة و وجود شبكة طرق كثيفة في منطقة الـ 800 متر والتي يمنع بها إنجاز هذه الأخيرة وخاصة منها الموازية للبحر.
- عدم تطبيق قوانين حماية الساحل، ضياع الواجهة البحرية للمدينة، التعدي على مناطق التوسع السياحي وهذا ما تشهده منطقة الرابطة حيث تم إنشاء محطة التصفية ومنطقة عسكرية على مستوى الشريط الساحلي و الغياب التام لمخططات تهيئة الساحل على مستوى المدينة.
- تمايز مجالي وتعدد الأنماط السكنية من قصديري يفتقد لأدنى شروط العيش واستعماري في حالة متدهورة، إلى التخصيصات التي تفتقد إلى الجمال العمراني والسكن الجماعي بصورة مشوهة اثر تدخل السكان على الواجهات خاصة المقابلة للبحر منها .

• كل هذه المشاكل تعود إلى سببين رئيسيين وهما:

- أ- **تركز ديمغرافي كبير و تسارع النمو الحضري:** تعاني مدينة جيجل من نمو ديمغرافي كبير كغيرها من المدن الجزائرية الكبرى منذ نشأتها حيث بلغ معدل النمو سنة 2008م 7.6%، كما عرفت تطورا سكانيا لأسباب اقتصادية و لموقعها الهام فالشريط الساحلي جعلها منطقة جذب، انعكس ذلك إلى تسارع وتيرة التطور العمراني و الذي بدوره يحتاج إلى مجال فيزيائي لكي يتم فيه تجسيد البرامج المقترحة في المدى القريب، المتوسط، أو البعيد و ذلك في جميع المجالات سواء كانت سكنية أو تجهيزية أو في مجال المنشآت القاعدية داخل المجال العمراني للمدينة.
- ب - **التعمير المكثف على الشريط الساحلي:** إن نسبة التركيز السكاني العالية و الزحف العمراني بالنسبة للواجهة البحرية للساحل في جيجل، قد خلقت تدهورا حقيقيا في هذا المجال، و الانزلاقات الأرضية و ظاهرة تآكل السواحل هي التعبير الأكثر وضوحا لهذا التدهور، إضافة إلى هذا التوسع العشوائي على حساب الأراضي الساحلية والغطاء النباتي.

### تمهيد

نظرا لنقص المعطيات البيانية والإحصائية حول موضوع السكن في الساحلي لجأنا إلى الاعتماد على الصور الجوية وصور القمر الصناعي لمدينة جيجل، هذه الصور تحصلنا عليها من المعهد الوطني للخرائط والاستكشاف عن بعد بقسنطينة (INCT) بعد عدة إجراءات إدارية وأمنية، وهذه الصور ملتقطة في السنوات 1973 و 1988 و 1998، بالإضافة إلى صورة القمر الصناعي لسنة 2015 من Google earth.

حيث سمحت لنا هذه الصور بالمتابعة الزمنية عبر السنوات المذكورة من تحليل وقراء التطور السكاني على طول الشريط الساحلي لمدينة جيجل وتحديد المشاكل التي يعاني منها هذا الأخير والمتمثلة أساسا في التركيز السكاني على الساحل وما يتبعه من تأثيرات على المجالين الطبيعي والعمراني.

بعد تحليل الصور الجوية وتحديد المشاكل لابد من وضع حلول واقتراحات و ذلك بالاعتماد على القوانين والتشريعات الخاصة بالمناطق الساحلية والتنمية المستدامة والتهيئة والتعمير، حيث يعتبر مشكل تأثير السكن على الساحل والبيئة الساحلية من اهم، ابرز وخطر المشاكل المطروحة والمعيقة للتنمية في شتى المجالات كما يمثل تهديدا مباشرا لهذا الوسط الحساس بسبب الاستغلال غير العقلاني له من طرف السكان.

كما تعتبر هذه الحلول كتلخيص مجمل للأفكار الواردة في الدراسة التحليلية في الفصل الثاني حيث حاولنا في تناولها لموضوع السكن في الوسط الساحلي لمدينة جيجل تحري الموضوعية والواقعية قدر الإمكان، انطلاقا من جمع و تحليل المعطيات التي تحصلنا عليها وفق الطرق العلمية ، ووصولاً إلى اقتراحات و حلول التي حرصنا أن تكون قريبة إلى الواقع قابلة للتجسيد تراعى فيها كل الاعتبارات الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية.



### أولا : التغطية الجوية للشريط الساحلي الجبلي:

تعتمد عملية التغطية الجوية على الصور الجوية لسنوات مختلفة لمعرفة التطور الذي طرأ على المنطقة، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذه الصور المستعملة في المتابعة الزمنية.

الجدول رقم 08: معطيات الصور الجوية المستعملة في المتابعة الزمنية للساحل الجبلي.

الوثيقة	رقم الصورة	المقياس	المصدر
الصورة الجوية 1973	07 - 06	20000/1	INCT
الصورة الجوية 1988	71-70-69	20000/1	INCT
الصورة الجوية 1998	57-56	20000/1	INCT
صورة القمر الصناعي	/	/	Google earth

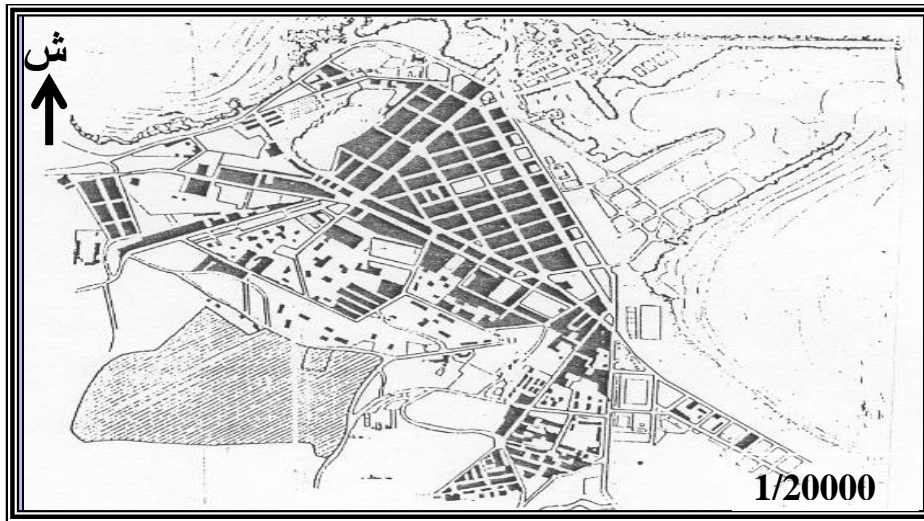
المصدر: إنجاز الطالبين 2015.

بعد اقتناء الصور قمنا بعملية المسح الضوئي لهذه الصور لتحويلها إلى صور رقمية بصيغة JPG وبدقة (Résolution) 600 ppp من أجل تبيان الاستغلال السكني على الشواطئ لكونها ضيقة جدا، ثم تم تركيب هذه الصور باستعمال برنامج photo shop 12 cs5 من أجل الحصول على صورة المدينة كاملة بعد ذلك قمنا بتعديلها بواسطة برنامج الـ Map Info 8.5 و برنامج الـ PowerPoint للحصول على صورة جوية يمكن قراءتها وتحليلها.

1- المتابعة الزمنية لتوسع مدينة جيجل: اعتمادا على الصور الجوية وصور القمر الصناعي وعلى تواريخ التقاطها تطرقنا إلى المتابعة الزمنية لتوسع مدينة جيجل وذلك عبر مراحل كما يلي.

**1-1- مدينة جيجل بين سنتي 1962 - 1974م:** التوسع العمراني في مدينة جيجل لم يعرف توسعا ملحوظا حيث عرفت هذه الفترة حدثا هاما في تاريخ الجزائر ألا وهو الاستقلال، وبالتالي هجرة المعمرين الأوروبيين مما أدى بالجزائريين إلى استقلال مساكنهم، كما عرفت الأحياء السابقة توسعا نوعا ما و ظهرت بها مساكن جديدة و هذا ما ساعد السكان المقيمين في باقي مناطق الولاية للقدوم إلى مدينة جيجل للحصول على خدمات أفضل، خاصة بعد ترقيةها إلى مقر ولاية وتعد هذه المرحلة مرحلة تكثيف المجال الحضري.

الخريطة رقم (07): مدينة جيجل: المحيط العمراني سنة 1962.



المصدر: [www.jijel-info.com](http://www.jijel-info.com)

وفي هذه المرحلة أيضا تم تحويل وحدة الفلين إلى وحدة الألبسة الجاهزة سنة 1964 م و في سنة 1965 م تم فتح وحدات لصناعة الجلود و كذلك وحدة لتعليب السمك، وبالتالي فالمجال العمراني في هذه السنة زاد بـ 42 هكتار أي بمعدل سنوي 3,5 هكتارا.

- والصورة التالية توضح حدود مدينة جيجل سنة 1973 وهي أول صورة مفصلة للمدينة تمكنا من الحصول عليها .



## 1-2- مدينة جيجل بين سنتي 1974 - 1990م:

في هذه المرحلة تم إدراج مشاريع هامة نتيجة لترقية بلدية جيجل إلى ولاية مقرها مدينة جيجل و تنمية هذه الأخيرة في إطار مخطط استعجالي لها، حيث أنجزت عدة مشاريع و مرافق أهمها ، المساكن الاجتماعية في المناطق الحضرية الجديدة في أيوف و السكن الاجتماعي في حي عيسى حريش، و حي عريض و حي الشاطئ بالإضافة إلى السكن الجماعي نجد مرافق هامة و مصالح اجتماعية مثل الولاية ، متوسطة المستشفى الجديد، دار الشباب و أهم ما يميز هذه المرحلة هو ظهور نمط عمراني جديد و المتمثل في التخصيصات إذ ظهر حوالي 800 مسكن وهي تخصيص بن هارين، بالرميل، و لهتيهت في الجهة الغربية و تخصيص الشاطئ العقابي في الجهة الشرقية .

كما شهدت مدينة جيجل في هذه الفترة انتعاشا اقتصاديا على غرار باقي الولاية نظرا للمشاريع الهامة التي تضمنتها الولاية مثل توسيع المطار، و السكة الحديدية، و توسيع الميناء القديم، التي كانت عاملا مهما في جذب السكان خاصة إلى الولاية .

- ما أدى إلى تفاقم أزمة السكن بها حيث تم الشروع في إنجاز المناطق السكنية الجديدة 2 و 3 بإيوف و أولاد عيسى لكن الأزمة الاقتصادية التي أصابت البلاد أدت إلى التأخير في إنجاز هذه المناطق الحضرية و تزايد ظهور البناء الفوضوي إذ أصبح النمط الغالب في المدينة ، كما ظهرت خدمات و مرافق جديدة مثل: الحي الإداري ، الفرع الجامعي، المركز التجاري، مكتبة البلدية، و عدة بنوك و مرافق أخرى مما أدى إلى زيادة مجال المدينة ب 51 هكتارا بزيادة سنوية تقدر ب 39,53 هكتارا<sup>1</sup> .

- والصورة التالية توضح حدود توسع مدينة جيجل بين سنتي 1973 و 1988م.

<sup>1</sup> المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل 2008.



### 1-3- مدينة جيجل بين سنتي 1990 - 2000م:

إن الضغط الحضري لفترة الثمانينات تقاوم بفعل الظروف الاقتصادية و الأمنية خاصة في المناطق الريفية و الجبلية مما أدى إلى هجرة سكانها إلى المدينة و باقي المناطق الأخرى ، تبلور في زيادة اتساع الأحياء الفوضوية من النوع القابل للإزالة ( TYPE PRECAIRE ) في محيط التجمع الحضري لتشكل نمط سكني ريفي داخل المجال حضري للمدينة.

إن برامج التجهيزات المرتبطة بدور مقر الولاية كإدارات والمرافق الاجتماعية والسكنية سرعت من وتيرة نمو المدينة ، حيث ترجم في تلاحم غير متجانس للهيكل الحضري وخلق تجاور أنماط متعددة من البنيات، وبالتالي نتج عنه استغلال غير عقلاني للمجال الحضري وتداخل الأنسجة حيث نجد النمط الاستعماري مع السكن المحلي التقليدي والسكن الجماعي بجوار نمط التخصيصات و تحيط بها أحياء ذات مساكن فوضوية مما أدى إلى انقطاع في النسيج الحضري وعدم التجانس الفيزيائي للبنىات، ووجود جيوب مهمشة مشوهة واستحواذ أكبر للوظيفة السكنية، إذ يرجع ذلك لعدم احترام قوانين التعمير رغم وجود مخططات لتنظيم المدينة و تهيئتها، وقد بلغ عدد سكان المدينة في هاته الفترة حسب تعداد 1998 إلى 106003 نسمة بزيادة سكانية أقل منها في الفترة السابقة 70,28%<sup>2</sup>.

وتعتبر هذه المرحلة مرحلة صدور عدة تشريعات تتعلق بمجالات البناء وتهيئة الإقليم والتهيئة والتعمير.

والصورة التالية توضح توسع مدينة جيجل بين سنتي 1988 و 1998 م.

<sup>2</sup> المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل 2008



#### 1-4- مدينة جيجل بين سنتي 2000-2015م:

إن التوسع المتسارع للمدينة خاصة بسبب الأحياء الفوضوية التي تعود أنويتها لفترات قبل الاستقلال وبعده، أدى إلى تشبع المجال الحضري حيث أصبح العمران في أقدام التلال التي تحيط بالمدينة من الجنوب والغرب وكذلك من جهة البحر، ونتيجة لعملية التكثيف في النسيج الحضري أصبحت مساحات الترفيه واللعب هدفاً لعمليات توسيع وإنشاء بعض المرافق، و برمجة تجزأت للسكن فوق البعض الآخر وخلال هاته المرحلة زالت معظم الأراضي الفلاحية عدى في المنطقة الشرقية (مزرعة عدوان علي) وفي الغرب (العرايش) وهي تشهد الآن أول بوادر التعمير، و قدرت مساحة المدينة في هذه المرحلة بـ 1582,255 هكتار بزيادة قدرها 65,31 هـ / سنة<sup>3</sup>.

أما عن توسع المدينة نحو الخط الساحلي فهو ظاهرة جليلة خاصة في المرحلة الأخيرة رغم صدور القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير و القانون 06/06 القانون التوجيهي للمدينة.

تميز المجال الحضري لمدينة جيجل في هذه المرحلة بالتشبع حيث تم ملء الجيوب العمرانية ومناطق التوسع و حتى الغابات تم استغلال جزء كبير منها فظلا عن منطقة الشريط الساحلي التي تم تحديدها كممنطقة إرتفاعات تمنع فيها نشاطات البناء وغيرها.

والصورة الجوية الملتقطة في فيفري 2015 لمدينة جيجل توضح ذلك.

3- سعدي وابن يحيى: التوسع العمراني بمدينة جيجل، مهندس دولة في التهيئة الحضرية، جامعة منتوري بقسنطينة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2002، ص53-55، 56.





2 - تطور الساحل الجبلي من سنة 1973 إلى سنة 2015م: وذلك من خلال اخذ عينات على طول الشريط الساحلي ومتابعة تطورها عبر السنوات 1973-1988-1998-2015م.

#### 2-1- شاطئ الرابطة:

- سنة 1973: من خلال الصورة نلاحظ عدم وجود كثافة سكانية كبيرة وحتى المساكن الموجودة تبعد بحوالي 120 متر عن أعلى نقطة تصلها المياه.

- سنة 1988: في هذه السنة وكنتيجة لمشاريع التنمية التي شهدتها الولاية ظهرت العديد من السكنات المجاورة للخط الساحلي حيث تقلصت المسافة إلى حوالي 90 متر من أول مبنى إلى أعلى نقطة تصلها المياه.

- سنة 1998: نلاحظ ارتفاع كبير للكثافة السكانية في هذه المرحلة كما نلاحظ أن هناك استغلال للمجال الطبيعي وذلك من خلال التوسع على حساب الغطاء النباتي واقترب السكنات من الخط الساحلي بحوالي 40 متر.

- سنة 2015: في هذه الفترة نلاحظ تشبع المجال الحضري على حساب الارتفاعات المنصوص عليها في التشريعات المتعلقة بحماية الساحل والتهيئة والتعمير إذ نجد سكنات لا تبعد أكثر من 10 امتار عن الخط الساحلي خاصة في فصل الشتاء لاقترب المياه منها.



**2-2- شاطئ كوتامة:** يعتبر شاطئ كوتامة اقرب شاطئ لمركز مدينة جيجل لذلك فهو جزء متصل مع المجال الحضري لمدينة جيجل وليس كبقية الشواطئ.

- **سنة 1973:** منذ البداية تظهر كثافة شبه مرتفعة على شاطئ كوتامة كونه شاطئ رملي حيث تبعد السكنات عن الخط الساحلي بحوالي 100 متر.

- **سنة 1988:** في هذه الفترة تم إضافة رصيف نتيجة اقتراب المياه للسكنات لعدم تجديد رمال الشاطئ بسبب ضيق مجال المد والجزر وتناقصت المسافة بحوالي 20% عن سنة 1973م.

- **سنة 1998:** ظهور عملية تكثيب حضري بالقرب من الساحل وامتداد مركز المدينة على طول الشريط الساحلي كما نلاحظ اقتراب اكثر للمياه إذ تبعد بحوالي 40 متر من اقرب مبنى.

- **سنة 2015:** نتيجة للتناقص الشديد في الرمال الشاطئية تم إضافة حاجز ضد التعرية وفي هذه الفترة تتضح لنا جليا خطورة اقتراب السكن من الخط الساحلي حيث المسافة بين السكنات والمياه تكاد تنعدم في بعض الأماكن تقريبا.



**2-3- شاطئ القنطرة:** تعتبر منطقة القنطرة شريطا ضيقا محصورا بين الطريق الوطني رقم (43) من الجنوب والبحر من الشمال.

- **سنة 1973:** في هذه المدة تعتبر منطقة القنطرة منطقة غير معمرة كونها بعيدة عن مركز مدينة جيجل إذ تحتوي عل عدد قليل من المساكن تبعد بحوالي 200 متر من البحر.

- **سنة 1988:** نتيجة لظهور السياحة بالمناطق الساحلية تم استغلال منطقة القنطرة كم منطقة نشاط سياحي حيث تم بناء مجموعة من الشاليهات المتنقلة لإيواء السياح في فصل الاصطياف.

- **سنة 1998:** خلال هذه الفترة نلاحظ توسع منطقة النشاط السياحي على طول الشريط الساحلي حيث تم إضافة مجموعة من المرافق السياحية ، إضافة إلى هذا تم إنشاء خط السكة الحديدية بمحاذاة الطريق الوطني رقم (43).

- **سنة 2015:** بعد تناقص النشاط السياحي نتيجة الظروف الأمنية وبعد الاستقرار تحولت منطقة القنطرة إلى منطقة سكنية حيث ظهرت العديد من المساكن وعلى طول الشريط الساحلي حيث تبعد بحوالي 30 متر من البحر سنة 2015.



فبعد عملية التحليل باستعمال الصور الجوية ودراسة التوسع لمدينة جيجل و التطور الساحلي عبر السنوات من 1973 إلى غاية 2015 تبين لنا أن المجال الساحلي الجيجلي يعاني من عدة مشاكل لنتيجة عن عدم تطبيق القوانين المتعلقة بالساحل.

إضافة إلى هذا الزحف الجامح على حساب الأراضي الساحلية التي يمنع فيها أي نشاط متعلق بالبناء و المنشآت الدائمة.

والصورة الجوية رقم (05) لمدينة جيجل سنة 2015 توضح ذلك.





## ثانيا: التشريعات المتعلقة باستدامة الساحل والمناطق الساحلية.

### تمهيد

بعد الدراسة النظرية ومن خلال ما تطرقنا إليه حول تحليلنا للصور الجوية والنتائج المتحصل عليها يتعين علينا تقديم حوصلة تتضمن مجموعة من الحلول والاقتراحات للمشاكل التي يعاني منها الوسط الساحلي عموما وساحل مدينة جيجل خصوصا.

### 1- قانون التهيئة والتعمير:

- القانون 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير: يعتبر أول تشريع يولي اهتمام للمناطق الحساسة ويحدد كفاءات التعامل معها في اطار قانوني يراعي خصوصيتها وذلك من خلال ما جاء في الفصل الرابع من هذا القانون:

**المادة (43)** يخضع الساحل والاقاليم التي تتوفر على مميزات طبيعية او ثقافية اوتاريخية بارزة وكذلك الاراضي الفلاحية ذات المردود الفلاحي العالي او الجيد لاحكم الخاصة في المادتين 44 و 45.

**المادة (44)** يضم الساحل بالنظر الى هذا القانون كافة الجزر والجزيرات وكذلك شريطا من الاراضي عرضه الادنى ثمانمئة (800) متر على طول البحر ويشمل:

-كافة الاراضي ومنحدرات التلال والجبال المرئية من البحر والتي لاتكون مفصولة من الشاطئ بسهل ساحلي

- السهول الساحلية التي يقل عرضها عن ثلاثة (3) كيلومترات .

- كامل الغابات التي يوجد جزء منها بالساحل كما هو محدد اعلاه .

- كامل " المناطق الرطبة " وشواطئها على عرض ثلاثمئة (300) متر بمجرد مايكون جزء من هذه المناطق على الساحل كما هو محدد اعلاه.

**المادة (45)** يجب ان يحافظ التوسع العمراني بالساحل على المساحات، وان يبرز قيمة المواقع والمناظر والمميزة للتراث الوطني الطبيعي والثقافي والتاريخي للساحل والبيئات اللازمة للتوازنات البيولوجية، ويجب ان يتم هذا طبقا لاحكام شغل الاراضي .

يمنع كل بناء على قطعة ارض تقع على شريط من منطقة عرضه 100 متر ابتداء من الشاطئ، وتقاس هذه المسافة افقيا من نقطة اعلى المياه .

غير انه يمكن الترخيص بالبناءات او النشاطات التي تتطلب الجوار المباشر للمياه .

- يراعي هذا القانون شروط التمدن في المناطق الحساسة والهشة وخاصة الساحلية منها من خلال المادة 45 وهذا قبل ظهور قانون التنمية المستدامة وقانون حماية الساحل وتثمينه ويعتبر كخطوة أولى في مجال التهيئة والتعمير وتخصيص كل إقليم بسياسة تعمير معينة.
  - ومن خلال هذه المواد نستنتج ما يلي:
  - مراعاة الظروف الجيومرفولوجية والمناخية (الهوية الجغرافية) للمناطق الهشة في وثائق التخطيط.
  - تخصيص إطار قانوني للتعامل مع الأوساط الساحلية.
  - إصدار توصيات من أجل إدماج خصوصيات التخطيط على مستوى الساحل خاصة من جانب أدوات التعمير.
  - تحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها تجاه التنمية الساحلية من خلال التدرج في مخططات التعمير والمتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأرض (POS).
- 2- قانون التنمية المستدامة:

- القانون 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة: يحدد هذا القانون في أحكامه التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم، والتي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة على أساس :
- الاختيارات الاستراتيجية التي تقتضيها تنمية من هذا النوع.
  - السياسات التي تساد على تحقيق هذه الاختيارات.
  - تدرج أدوات تنفيذ سياسة تهيئة الإقليمي والتنمية المستدامة.
- و ذلك من خلال المادة 13 التي تحدد المخطط الوطني للتهيئة الإقليم كإيفيات ضمان المحافظة على المناطق الساحلية والجرف القاري وحمايتها وتثمينها والرطوبة بـ:
- احترام شروط التمدن المناطق الساحلية وشغلها.
  - تنمية أنشطة الصيد البحري والأنشطة الأخرى
  - حماية المناطق الساحلية والجرف القاري ومياه البحر من أخطار التلوث
  - حماية المناطق الرطبة وحماية التراث الأثري المائي.

### 3- قانون حماية الساحل وتثمينه:

ونخص بالذكر هنا القانون 02/02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه والذي يهدف إلى تحديد المبادئ والأحكام المتعلقة بحماية الساحل وتثمينه.

كما يحدد هذا القانون منطقة الساحل و يضع المبادئ الأساسية لاستعماله ، تسييره و حمايته ، تندرج معظم أعمال التنمية من الآن فصاعدا ضمن بعد تهيئة الإقليم و البيئة و يتولى هذا القانون الحفاظ على طبيعة الساحل على أن يتم أي استصلاح في اطار الاحترام التام لطبيعة المناطق الساحلية المعنية ، و في هذا الإطار يحدد القانون القواعد العامة و الخاصة المتعلقة بحماية الساحل و تثمينه.

يعتبر القانون رقم 02-02 المتعلق بحماية الساحل و تثمينه أداة مميزة لعملية وضع الاستراتيجية التي اتخذتها الحكومة من اجل الحفاظ و التثمين العقلاني للفضاءات الساحلية و مواردها.

### 3-1- المبادئ الأساسية لقانون حماية الساحل وتثمينه:

#### - المبدأ الأول:

- تندرج جميع أعمال التنمية في الساحل ضمن سياسة وطنية لتهيئة الإقليمية و حماية البيئة.
- ضرورة التنسيق بين جميع الجهات المعنية: الدولة و الجماعات الإقليمية و الجماعات غير الحكومية.
- **المبدأ الثاني:** يجب على الدولة و الجماعات المحلية عند إعداد أدوات التهيئة و التعمير المعنية أن:
- تسهر على توجيه توسع المراكز الحضرية القائمة بعيدا عن الساحل والشاطئ البحري.
- تصنف المواقع ذات طابع إيكولوجي، طبيعي، ثقافي أو سياحي في وثائق تهيئة الساحل كمساحات خاضعة لارتفاعات منع البناء عليها.

- تعمل على تحويل المنشآت الصناعية القائمة التي يعد نشاطها مضرًا بالبيئة الساحلية إلى مواقع ملائمة.

- **المبدأ الثالث:** يجب أن تحض وضعية الساحل الطبيعية بالحماية و يجب أن يتم أي تثمين للساحل ضمن احترام وجهات المناطق المعنية.

- **المبدأ الرابع:** يجب الالتزام في تطوير الأنشطة الاقتصادية على الساحل و ترقيتها بحتمية شغل الفضاء على نحو اقتصادي، وبما لا يتسبب في تدهور الوسط البيئي.

### 3. 2- أحكام عامة تتعلق بحماية الساحل وتثمينه:

- يجب حماية كل الشواطئ الصخرية ذات الأهمية الإيكولوجية و الكثبان الساحلية و البرك و شواطئ الاستحمام و البحيرات الشاطئية و الغابات و المناطق الشجرة الساحلية و الطبقات المائية الشاطئية و ما جاورها و الجزيرات و الجزر و كل المواقع الأخرى ذات الأهمية الإيكولوجية أو القيمة العلمية التي توجد

على الساحل كالصخور المرجانية و الأعشاب و الأشكال أو المكونات الشاطئية تحت البحر، و يجب أن تتخذ كل الأحكام التي لها علاقة بالمحافظة عليها من طرف السلطات العمومية.

- تمنع جميع البناءات و الأنشطة على مستوى هذه المناطق الطبيعية، ماعدا المنشآت او البناءات الخفيفة الضرورية لتسييرها و تشغيلها و تجميعها.
- تمنع الأنشطة السياحية على مستوى المناطق المحمية و تكون موضوع ترتيبات خاصة في المناطق التي تضم مواقع ثقافية و تاريخية.

• يمنع التوسع الطولي للمحيط العمراني للمجمعات السكانية، الموجودة على الشريط الساحلي، على مسافة تزيد عن ثلاثة كيلومترات (3 كلم) من الشريط الساحلي، تشمل هذه المسافة النسيج العمراني الموجود و البناءات الجديدة. يمنع أيضا التوسع في مجمعين سكانيين متجاورين على الشريط الساحلي إلا إذا كانت المسافة الفاصلة بينهما تبلغ خمسة كيلومترات (5 كلم) على الأقل من الشريط الساحلي.

• تخضع للتنظيم البناءات و عمليات شغل الأراضي المرتبطة مباشرة بالوظائف و الأنشطة الاقتصادية المرخص بها بموجب أدوات التهيئة و التعمير، على الشريط الساحلي المشمول في مساحة ثلاثة كيلومترات (3 كلم) ابتداء من أعلى نقطة تصلها مياه البحر.

• تمنع إقامة أي نشاط صناعي جديد على الساحل باستثناء الأنشطة الصناعية و المرفئية ذات الأهمية الوطنية التي تنص عليها أدوات تهيئة الإقليم.

- تتجز شبكات الطرق و مسالك المركبات المؤدية إلى الشاطئ وفقا للأحكام أدناه:

- يمنع إنجاز المسالك الجديدة الموازية للشاطئ، ضمن حدود شريط عرضه ثمانمائة (800) متر.
- يمنع إنجاز المسالك الجديدة على الكثبان الساحلية و الأجزاء العليا من شواطئ الاستحمام.
- يمنع إنجاز طرق العبور الموازية للشاطئ، على مسافة تزيد عن ثلاثة كيلومترات (3 كلم) على الأقل ابتداء من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر باستثناء العوائق الطبوغرافية.

### 3.3- أحكام خاصة تتعلق بحماية الساحل وتجميعها:

- تتخذ المصالح المختصة جميع التدابير اللازمة لإعادة تأهيل و الحفاظ على أعالي شواطئ الاستحمام، و الأشرطة الرملية المتاخمة للبحر، ولا سيما ضد التعديات أو أي شكل آخر من أشكال التردد المفرط عليها أو الاستعمال المبالغ فيه.

- دون الإخلال بالأحكام القانونية المعمول بها في مجال إرتفاعات منع البناء، ومع مراعاة حالة الأنشطة والخدمات التي تقتضي مجاورة البحر، يمكن أن تمتد هذه الارتفاعات المانعة، إلى مسافة ثلاثمائة (300) متر لأسباب ترتبط بطابع الوسط الشاطئي الحساس.
- تحدد شروط توسيع المنطقة موضوع منع البناء عليها وكذا الترخيص بالأنشطة المسموح بها، عن طريق التنظيم.
- لا يرخّص بأعمال إقامة الحواجز و التصخير و الردم إذا كانت تضر بوضعية الشاطئ الطبيعية، إلا إذا كانت مبررة بضرورة إقامة منشآت تتصل بممارسة خدمة عمومية تقتضي بالضرورة التوقيع على شاطئ البحر، أو بحتمية حماية المنطقة المعنية.
- تخضع رخص استخراج المواد، لا سيما مواد الملاط من الشاطئ و ملحقاته لدراسة التأثير على البيئة، بما فيها الأجزاء الطبيعية لمناطق المصبّات و مجاري المياه القريبة من الشواطئ باستثناء أشغال إزالة الأوحال و الرمال في الموانئ، عندما تخص:
- \* المناطق المجاورة لشواطئ الاستحمام، إذا كانت تساهم في توازن الرسوبات بها.
- \* شاطئ الاستحمام.
- \* الكثبان الساحلية عندما يكون توازنها أو مكوناتها الرسوبية مهددا.
- يمنع استخراج المواد من باطن البحر إلى غاية خط تساوي العمق البالغ 25 متر.
- يمكن أن توسع المناطق المعنية في حالة الضرورة المرتبطة بطبيعة الأعماق المعنية أو بخصوصيات تتصل بالأنظمة البيئية التي تحتضنها.
- 3-4- إنشاء المحافظة الوطنية للساحل:** أنشئت هذه الهيئة بموجب القانون 02/02 المتعلق بحماية الساحل وتنظيمه حسب ما جاءت به المادة 24 وتعتبر هذه المحافظة هيئة عمومية تكلف بالسهر على تنفيذ السياسة الوطنية لحماية الساحل وتنظيمه على العموم والمنطقة الشاطئية على الخصوص، كما تضطلع هذه الهيئة بإعداد جرد وافٍ للمناطق الشاطئية، سواء فيما يتعلق بالفضاءات الطبيعية أو المستوطنات البشرية أما عن اختصاصات هذه المحافظة فيمكن تلخيصها في النقاط التالية :
- إنشاء مخطط لتهيئة وتسيير المنطقة الساحلية في البلديات المجاورة للبحر من أجل حماية الفضاءات الشاطئية، الذي يسمى بمخطط تهيئة الشاطئ PAC.

- إجراء تحاليل دورية ومنتظمة لمياه الاستحمام، وإعلام المستعملين بنتائج هذه التحاليل بصفة منتظمة.
- تصنيف الكثبان الرملية كمناطق مهددة أو كمساحات محمية، ويمكن إقرار منع الدخول إليها.
- تصنيف أجزاء المناطق الشاطئية التي تكون فيها التربة والخط الشاطئ هشين ومعرضين للانجراف كمناطق مهددة، والتي يمنع فيها القيام ببناءات أو منشآت أو طرق أو حظائر توقيف السيارات.

**3-5- إنشاء المخطط الوطني لتهيئة الشاطئ:** جاء بموجب المادة 26 من القانون رقم 02-02 المؤرخ في 5 فبراير سنة 2002 و المتعلق بحماية الساحل و تهمينه التي تنص على :ينشأ مخطط لتهيئة و تسيير المنطقة الساحلية في البلديات المجاورة للبحر، من أجل حماية الفضاءات الشاطئية، لا سيما الحساسة منها، يسمى مخطط تهيئة الشاطئ و يتضمن جميع الأحكام المحددة في القوانين و التنظيمات المعمول بها و أحكام هذا القانون، تحدد شروط إعداد مخطط تهيئة الشاطئ و محتواه و كفايات تنفيذه عن طريق التنظيم.

يعد المخطط الوطني لتهيئة الساحل الأول من نوعه في معالجة النقائص و الخلل الذي تعرفه السواحل الجزائرية و إعطائها ديناميكية حقيقية و وضع حد للفوضى التي حالت دون تجسيد التنمية المنشودة و استغلال الإمكانات الاستثمارية المتاحة ،يمتد هذا المخطط على عدة سنوات و يتزامن مع المخطط الخماسي حيث ينتظر أن تعرف هذه المرحلة وضع قواعد وأسس منتمية لتهيئة الساحل و تبعث السياحة والتنمية المستدامة من خلال المخطط الذي سيكبح التوسعات على حساب الساحل وكذلك التأطير الحضري له و التسيير المتكامل لمصادرة المياه و تطهيرها.

كما يراعي حماية المواقع الطبيعية الحساسة و تسيير و تهمين التراث التاريخي الثقافي و غير المادي وتتم دراسة هذا المشروع من خلال تقديم اقتراحات المسؤولين المحليين لمختلف الولايات الساحلية لإنجاز المخطط و تفعيله و تجسيده ميدانيا ، مؤثرا مسؤولية مختلف الأطراف في صيانة هذا المخطط لمعالجة الأضرار التي مست كثيرا الساحل من خلال فوضى العمران و التعدي على الأرضية الفلاحية و الاستغلال غير عقلاني للثروات الساحلية .

هذا المخطط ليس مخطط إضافي وإنما مخطط يجمع بصفة منسقة ما بين كل الانشغالات و المشاكل المطروحة و كذا الاستثمارات و المشاريع المقترحة في السواحل و ذلك بعد عملية معاينة ومسح ميدانية للإقليم و التي كشفت حسب المعاينة عن وجود تنمية شبه فوضوية خلقت بذلك اختلالات كالاكتظاظ في الشمال و الساحل و فراغ في الهضاب العليا و الجنوب .

هذا المخطط الذي وضعته الحكومة سيكون أداة فعالة لإعادة الاعتبار للساحل و ثرواته حيث سيضع حد للتوسع العمراني غير المعقول مع ضرورة الخروج باستراتيجية الحفاظ على الساحل و الشاطئ و صيانه مع النزاع القائم بين مختلف الناشطين.

و حسب ما ورد في الخلافات فان عملية مسح و جرد الساحل كشف عن تجاوزات مختلفة منها تآكل الساحل دون مراقبة ، تلاصق بين كل المجمعات العمرانية و تدفق العمران على الأراضي الفلاحية و تراجع المناطق المحمية بسبب الكثافة السكانية نسبة شغل الشريط الساحلي.

وجود مناطق نشاطات صناعية كما تعدت عدة بلديات التوسع الطولي الذي لا يجب أن تتجاوز 03 كلم زيادة على ذلك وجود منشآت من خط الساحل بعدة امتار ، و لمحاربة ووضع حد لمختلف هذه الظواهر التي تهدد المناطق الساحلية عمد المخطط الوطني تهيئة السواحل ما يلي:

- تنصيب اللجنة الساحلية لتحضير مشروع تجسيد المخطط.
- وضع جباية خاصة بالساحل و إشراك الخواص في ذلك.

• إعطاء للجماعات المحلية سلطة التحكم إبراز و ترقية البلديات الساحلية و تثمين مؤهلاتها.

**4- المرسوم التنفيذي 206/07 المؤرخ في 30 جوان 2007:** الذي يحدد الشروط و كفايات البناء و شغل الأرض على الشريط الساحلي، شغل المناطق الطبيعية المحاذية للشواطئ و توسيع المنطقة موضوع منع البناء.

#### 4-1-أهداف المرسوم التنفيذي 206 /07:

• الشروط و كفايات البناء و شغل الأرض المرتبطة مباشرة بوظائف الأنشطة الاقتصادية المرخص بها على شريط ساحلي يمتد على مسافة ثلاثة كيلومترات (03) كلم.

• شروط شغل الأجزاء الطبيعية المتاخمة للشواطئ و التي تساهم في الحفاظ على حراكيتها وتوازن الرسوبات بها، وكذلك الكتبان المتاخمة و الأشرطة الرملية للأجزاء العليا من الشواطئ التي لا تصل إليها مياه البحر.

• شروط و كفايات توسيع المنطقة موضوع منع البناء إلى مسافة 300 متر، وكذلك الشروط التي يرخص بموجبها للأنشطة و الخدمات التي تقتضي مجاورة البحر.

• تتم كفايات شغل الأراضي أو إنجاز البناءات في الفضاءات الساحلية على أساس دراسة تدعى " دراسة تهيئة الساحل".



- تتعلق دراسة تهيئة الساحل حسب احتياجات شغل الأراضي وطبيعة المنطقة المعنية وحسب الحالة بإحدى المناطق الآتية للفضاء الساحلي:
  - الشريط الشاطئي الممتد على مسافة ثلاثمائة متر (300 م).
  - الشريط الساحلي المشمول في مساحة ثلاثة كيلومترات (3 كم).
  - يجب أن تحدد الدراسة في ما يخص الفضاءات المذكورة ما يأتي :
    - حالة شغل الأراضي الحالية والأنشطة البشرية التي تجري بها.
    - الموصفات الجيولوجية والجيومورفولوجية، لاسيما العناصر التي يمكن أن تعرف تدهورا جراء البناء أو شغل الأراضي.
    - حالة الموارد المائية و الوسط البحري الشاطئي، لاسيما كل عنصر تمييز للمناخ المحلي و التيارات البحرية و كذا عواقب الأنشطة البشرية الموجودة أو المبرمجة.
    - الحالة البيئية وكذا الأنظمة البيئية التي تطورت فيها والتي تحتاج إلى حماية خاصة.
- ينص المرسوم في المادة رقم 09 تخضع للإرتفاقات كل من :
  - الأوساط الشاطئية الحساسة الواقعة في شريط الثلاثمائة متر (300م).
  - شغل الأراضي المسموح به على مستوى الأجزاء الطبيعية المتاخمة للشواطئ و التي تساهم في الحفاظ على حركيتها وتوازن الرسوبات بها و كذا الكثبان المتاخمة و الأشرطة الرملية للأجزاء العليا من الشواطئ .
  - نوع البناءات ونسبة شغل الأراضي المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية المرخص بها على الشريط الساحلي الممتد على مسافة ثلاثة كيلومترات (3) كم ابتداء من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر.
  - وكذا الأنشطة والخدمات التي تقتضي مجاورة البحر في كل من هذه الحالات.

ثالثا: التوصيات المستخلصة من القوانين المتعلقة بقواعد التهيئة والتعمير وحماية الساحل و التنمية المستدامة :

#### تمهيد

هناك عدة أسباب للتدهور ( التسيير، البيئة، الاجتماع ....)، إلا أن التركيز هنا ينبغي أن يكون على ميكانيزمات التسيير باعتبارها أهم العناصر التي تشمل باقي الأسباب و تساهم بصورة مباشرة في تدهور هذه الفضاءات، و هي تمس إحدى الجوانب التالية:

#### - الجانب الإداري:

- عدم التنسيق بين الأطراف المسيرة.
- عدم التحديد القانوني لكل متدخل ( البلدية، ديوان الترقية والتسيير العقاري، مديرية البناء و التعمير...).
- عدم إعطاء الأهمية للمساحات الخضراء من طرف المسؤولين.
- عدم تحديد زمان و مكان وكيفية تدخل مختلف الأطراف المسيرة.
- عدم المتابعة و الصيانة بعد الإنجاز.
- عدم التطبيق الصارم للقوانين و المراسيم التنفيذية.

#### - الجانب التقني:

- عدم التطبيق الفعلي لمضمون مخططات التهيئة على أرض الواقع.
- التخطيط يكون في أغلب الأحيان تحصيل حاصل لغياب المراقبة .
- عدم الاعتماد على الشروط الخاصة بالمناطق الحضرية الساحلية.

#### - الجانب المالي:

- بحكم الاحتياجات المتزايدة في ميدان السكن و الآلية المتبعة في تمويله، انصب الاهتمام حول إنجاز السكنات و إهمال الفضاءات الخارجية باعتبار أن الأغلفة المالية لا تكفي ( مثال: ديوان الترقية و التسيير العقاري ).
- أما البلدية و باعتمادها على الخزينة العمومية، و أمام حجم المهام الموكلة إليها، و الإمكانيات التي تتوفر عليها من جهة أخرى، فإنها لا تستطيع تهيئة و صيانة هذه المساحات و لا تولي لها أي اهتمام.

- الجانب الاجتماعي:

- غياب ثقافة عمرانية لدى السكان و عدم وعيهم بضرورة المحافظة على المحيط.
- عدم احترام القوانين من طرف المستعملين الخواص والعموميين.
- الإحساس بالمسؤولية لا يتعدى حدود المسكن.
- عدم مطالبة المواطنين بالمحافظة على المحيط كمطالبتهم بالعمل و السكن.

1- التوصيات المتعلقة بالتهيئة والتعمير:

- يجب على الجهات المختصة و الجماعات الإقليمية، في إطار إعداد أدوات التهيئة و التعمير المعنية أن:
- تسهر على توجيه توسع المراكز الحضرية القائمة نحو مناطق بعيدة عن الساحل و الشاطئ البحري.
- تصنف المواقع ذات الطابع الإيكولوجي أو الطبيعي أو الثقافي أو السياحي، في وثائق تهيئة الساحل كمساحات مصنفة خاضعة لارتقاقات مُنع البناء عليها.
- يجب أن يتم شغل الأراضي الساحلية و استعمالها بما يكفل حماية الفضاءات البرية و البحرية الفريدة أو الضرورية، للحفاظ على التوازنات الطبيعية.
- يمنع التوسع الطولي للمحيط العمراني للمجمعات السكنية، الموجودة على الشريط الساحلي على مسافة تزيد عن ثلاثة كيلومترات (3 كلم) من الشريط الساحلي كما تشمل هذه المسافة النسيج العمراني الموجود و البناءات الجديدة.
- يمنع أيضا التوسع في مجمعين سكانيين متجاورين على الشريط الساحلي إلا إذا كانت المسافة الفاصلة بينهما تبلغ خمسة كيلومترات ( 5 كلم ) على الأقل من الشريط الساحلي.
- تخصص لتنظيم البناءات و شغل الأراضي المرتبطة مباشرة بوظائف الأنشطة الاقتصادية، المرخص بها بموجب أدوات التهيئة و التعمير، على الشريط الساحلي المشغول في مساحة ثلاثة كيلومترات (3 كلم ) ابتداء من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر.
- يمنع إنجاز المسالك الجديدة الموازية للشاطئ ضمن حدود شريط عرضه ثمانمائة ( 800 ) متر.

2- التوصيات المتعلقة بحماية الساحل:

- تندرج جميع أعمال التنمية في الساحل ضمن بعد وطني لتهيئة الإقليم و البيئة.
- يجب أن تحظى وضعية الساحل الطبيعية بالحماية، و يجب أن يتم أي تثمين للساحل ضمن احترام وجهات المناطق المعنية.

- يجب الالتزام في تطوير الأنشطة على الساحل و ترقيتها بحتمية شغل الفضاء على نحو اقتصادي.
  - يشمل الساحل في مفهوم القانون جميع الجزر و الجزيرات، و الجرف القاري، و كذا شريطا ترابيا بعرض أقله ثمانمائة (800 متر) على طول البحر.
  - يمنع المساس بوضعية الساحل الطبيعية، و تجب حمايته و استعماله و تثمينه وفقا لوجهته الطبيعية.
  - تمنع الأنشطة السياحية لاسيما الأنشطة الاستحمامية و الرياضات البحرية، و التخميم القار أو المنقل على مستوى المناطق المحمية و المواقع الإيكولوجية الحساسة، و تكون موضوع ترتيبات خاصة في المناطق التي تضم مواقع تاريخية و ثقافية.
  - يمنع التوسع الطولي للمحيط العمراني للمجمعات السكنية، الموجودة على الشريط الساحلي على مسافة تزيد عن ثلاثة كيلومترات (3 كلم) من الشريط الساحلي.
  - يجب أن يراعى في علو المجمعات السكنية و البناءات الأخرى المبرمجة على المرتفعات المدن الساحلية، التقاطيع الطبيعية لخط الذرى.
  - تمنع إقامة أي نشاط صناعي جديد على الساحل.
  - يمنع إنجاز المسالك الجديدة على الكثبان الساحلية، و الأشرطة الكثبانية الساحلية و الأجزاء العليا من شواطئ الاستحمام.
  - يمنع إنجاز طرق العبور الموازية للشاطئ، على مسافة تزيد عن ثلاثة كيلومترات (3 كلم) على الأقل، ابتداء من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر.
  - يمنع استخراج المواد من باطن البحر إلى غاية خط تساوي العمق البالغ خمسة و عشرين (25) مترا.
  - تحدث هيئة عمومية تسمى المحافظة الوطنية للساحل، تكلف بالسهل على تنفيذ السياسة الوطنية لحماية الساحل و تثمينه على العموم و المنطقة الشاطئية على الخصوص.
  - تمنع أعمال استخراج مواد الملاط منعا باتا، باستثناء أشغال إزالة الأحوال و الرمال في الموانئ.
- 3- التوصيات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة:**
- العمل على تحويل المنشآت الصناعية القائمة التي يعدّ نشاطها مضرًا بالبيئة الساحلية إلى مواقع ملائمة.
  - إدراج جميع أعمال التنمية في الساحل ضمن بعد وطني لتهيئة الإقليم و البيئة. و تقتضي تنسيق الأعمال بين الدولة و الجماعات الإقليمية و المنظمات و الجمعيات التي تنشط في هذا المجال، و تركز على مبادئ التنمية المستدامة و الوقاية و الحيطه.
  - على الدولة اتخاذ التدابير التنظيمية من اجل استغلال الموارد الساحلية بصورة مستدامة.

- كل الأعمال المرطبة بالساحل يجب ألا تتسبب في تدهور الوسط البيئي.
  - يمنع المساس بوضعية الساحل الطبيعية، يسري هذا الحكم على الشواطئ الصخرية ذات الأهمية الإيكولوجية، و الكثبان الساحلية، و البراحات، و شواطئ الاستحمام، و البحيرات الشاطئية، و الغابات، و المناطق المشجرة الساحلية، و الطبقات المائية الشاطئية، و ما جاورها، و الجزيرات و الجزر و كل المواقع الأخرى ذات الأهمية الإيكولوجية أو القيمة العلمية التي توجد على الساحل، كالصخور المرجانية و الأعشاب و الأشكال أو المكونات الشاطئية تحت البحر.
  - و يجب أن تتوفر المجمعات التي يقل عدد سكانها عن مائة ألف (100.000) نسمة على أساليب و أنظمة لتصفية المياه القذرة.
  - تخضع رخص استخراج المواد، لا سيما مواد الملاط من الشاطئ و ملحقاته لدراسة التأثير على البيئة، بما فيها الأجزاء الطبيعية لمناطق المصببات و مجاري المياه القريبة من الشواطئ.
- و المخطط رقم 04 يلخص كل هذه الارتفاقات التي يحددها القانون و يوضح المجالات القانونية للشريط الساحلي.



### الخلاصة:

الساحل هو كيان جغرافي يتطلب تطوير خاص ومحدد، إذ لا يمكن تصوره من دون وعي حقيقي للضروريات الأساسية للمحافظة على الأنظمة البيئية والإمكانيات الاقتصادية، ولهذا كان من الواجب دمج الخصائص الساحلية في وثائق التخطيط.

ونظرا لتحديات حماية والحفاظ على المناطق الحساسة ويجب أن تجرى هذه التنمية الساحلية في إطار قانوني واضح ودقيق يراعي كل العوامل المجاورة والتي قد تؤثر عليه من قريب أو من بعيد.

إن المخططات التي تتعلق بتخطيط الساحل كمخطط تهيئة الساحل (PAC)، المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS) والهيئات التي تعمل على حماية الساحل كالمحافظة الوطنية للساحل كلها أدوات فعالة في تنظيم هذا المجال إذا حُسن استعمالها في إطار قانوني.

## الخاتمة العامة:

إن المناطق الساحلية تشكل موردا هاما لما تتميز به من إمكانيات طبيعية هائلة لكنها تبقى محدودة بقدر أهميتها لأنها أوساط حساسة، ما يجعل التدخل عليها يتطلب الكثير من الحيلة و الحذر، لكن للأسف هذه الحقيقة غائبة عن تفكير مجمل مستهلكي السواحل خاصة في العالم الثالث، و الجزائر ليست بمنى عن ذلك فالشريط الساحلي الجزائري كان و لا يزال الوجهة المفضلة للتوطن و الاستثمار .

تعتبر ولاية جيجل من أهم المدن الساحلية التي تلقى اهتماما خاصا في ما يخص مجال السياحة ، لكن هذه الأخيرة تعاني من مشاكل عديدة ناتجة أساسا عن التركيز الكبير للسكان و نشاطاتهم بهذا المجال، بالإضافة إلى الاستغلال العشوائي له، و ما ساعد على ذلك السياسة التنموية التي انتهجتها الدولة و التي زادت في الهوة، حيث من خلال عرض مبسط لإمكانيات و خصوصيات المنطقة تعرضنا لأهم المشاكل التي يعاني منها الشريط الساحلي للولاية منها التركيز الكبير للسكان و نشاطاتهم بهذا المجال، نتج عنه عدة تأثيرات منها الملوثات و النفايات الناتجة عن مختلف النشاطات، التي تشكل في الوقت الحالي أهم العوامل المؤثرة على البيئة.

و قد اقترنت الولاية و لفترة طويلة بالتهميش وسوء استغلال مواردها، و هذه الوضعية تمتد جذورها لفترة الاحتلال الفرنسي ، و استمر هذا التهميش بعد الاستقلال إذ لم تلقى الاهتمام اللازم حتى العشرية الأخيرة فهي تعيش أهم بؤابر الانفتاح و النمو الاقتصادي في خضم التحولات السياسية و الاقتصادية العميقة فتموحيها في إثبات وجودها يفرض عليها الأخذ باعتبارات كثيرة أهمها تطبيق قوانين التعمير في الشريط الساحلي و إدراج البعد البيئي و حماية الأنظمة الإيكولوجية ضمن سياستها التنموية بشكل فعال و صارم. الأمر الذي يتطلب إدخال عمليات تقنية و التي تهدف إلى توفير فضاء منظم و مهيكّل و مهين يتلاءم مع الشروط المثلى للحياة ، من أجل الوصول إلى تنمية شاملة و ذلك باستغلال كافة الإمكانيات و خصوصيات المنطقة، و محاولة أقلمة مختلف المساحات و إبراز العلاقات و التأثير المباشر بين مركز المدينة و الواجهة البحرية.



رغم امتلاك ولاية جيجل لإمكانيات هائلة إلا أنها تبقى حبيسة النسيان، حيث تعرف الولاية تأخر اقتصادي كبير كان للخاصية التضارسية دور أساسي في ذلك، و ما يمكن ملاحظته أن جل الممارسات تتركز بالمناطق السهلية من الولاية وفي مناطق محددة من الشريط الساحلي.

وللنهوض بالشريط الساحلي كان عملنا محور حول اختيار و إيجاد اقتراحات قادرة على حل بعض المشاكل و اقتراح مجموعة من الحلول تستجيب للأهداف المسيطرة في بداية الدراسة ألاو هو الوصول إلى خطة تهدف إلى تنظيم و هيكلة المجال من أجل تنمية شاملة تراعي البعد البيئي و تعطي صورة مستقبلية للساحل الجيجلي و الواجهة البحرية لمدينة جيجل.

مهما كانت نوعية النتائج المتوصل إليها وفعالية الحلول المقترحة ، فان مثل هذه الدراسة لا يمكن أن تجد طريقها إلى التجسيد على أرض الواقع إلا في اطار سياسة شاملة للدولة في هذا المجال ، قائمة على التطبيق الفعلي للقوانين، و تجنيد الكفاءات القادرة على توفير طرق تسييرية جديدة تتماشى مع المعطيات و التحولات الحالية.

و لضمان نجاح هذه العملية يجب عليها أن لا تبقى في حدود التشريع بل يجب أن ترتقي إلى التجسيد بين جميع الفاعلين و من أهمهم السكان و المعنيين بالتهيئة والسكن والعمران والبيئة ، كما يجب أن تراعي كافة الشروط البيئية و الخصائص الاجتماعية و الثقافية في ظل المعطيات الاقتصادية للمجتمع المحلي و تنمية الوعي البيئي له و الذي يظهر من خلال سلوكياتهم و مختلف ممارساتهم و تعاملاتهم اليومية.

يشكو السكن في الوسط الساحلي الجزائري من وضعية متدهورة جراء عدم الوعي بالنسبة للمواطنين وغياب الرقابة بالنسبة للسلطات، رغم المجهودات التي تبذلها الدولة في مجال التدخلات العمرانية على اغلب المدن الساحلية إلا أن تطبيقها لا اثر له على الميدان، كما أن تأثيره كان سلبيا على الوسط الساحلي من جميع النواحي لما له من مخلفات على البيئة، رغم وجود قوانين لحماية الساحل والبيئة وبعد اكثر من عشرة سنوات من صدور هذه القوانين إلا أن الوضع لم يشهد أي تغيير بل ازداد سوءا عن سابقه.

## قائمة المراجع:

### 1. باللغة العربية:

#### 1- الكتب:

بوجمعة خلف الله: كتاب العمران والمدينة (دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة 2005).

دوجلاس موسيشت مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء الدين شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، الطبعة الأولى ، القاهرة 2000 .

الأستاذ شيكوش: محاضرات السنة الثالثة لمقياس مشاريع عمرانية. جامعة محمد وضياف المسيلة معهد تسيير التقنيات الحضرية 2012.

#### 2- مشاريع التخرج:

- 1- سماعلي نجوى مذكرة ماجستير تطور الساحل الجزائري وانعكاسات التهيئة (حالة ساحل سكيكدة) جامعة منتوري قسنطينة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية قسم التهيئة العمرانية 2006.
- 2- فرخي محمد: السياسات السكنية ونوعية السكن في الجزائر حالة مدينة جيجل، مذكرة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013.
- 3- بهلول سامي: تهيئة الشريط الساحلي لمدينة جيجل مذكرة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013.
- 4- مريد عبد القادر: الاستدامة و التشكيل العمراني في مدن الواحات بين تجارب الماضي والواقع القائم دراسة حالة مدينة طولقة، مذكرة ماجستير جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - 2011.
- 5- مسمة فارس، دواره محمد: السياحة الإيكولوجية بالشريط الساحلي لولاية جيجل، مذكرة مهندس دولة، تسيير وتقنيات حضرية، المركز الجامعي أم البواقي 2007.
- 6- بوشفرة حسينة: إشكالية التوسع العمراني بمدينة جيجل، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض والجغرافيا 2006.
- 7- نبيهة بوسقيعة: السياحة الإيكولوجية خيار للتنمية السياحية بولاية جيجل، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض والجغرافيا 2006.
- 8- مذكرة سعدي وبن يحيى: التوسع العمراني بمدينة جيجل، مهندس، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2002.

9- شادي عزالدين: التنمية المستدامة في الجزائر، بحث سنة أولى ماجستير ، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم علوم الإعلام و الاتصال 2009.

#### ا. المجلات والجرائد

- 1- التهيئة العمرانية في الجزائر الاستراتيجية و الأدوات وزارة تهيئة الإقليم والبيئة 2010.
- 2- المحافظة الوطنية للساحل لولاية جيجل : الاستراتيجية المعتمدة من اجل الحفاظ على الساحل سنة 2012.
- 3- اللجنة العالمية للبيئة و التنمية مستقبلا المشترك سلسلة عالم المعرفة العدد 142 الكويت 1989.
- 4- الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية ANAT، التقرير النهائي لمخطط التهيئة (ولاية جيجل 1995).
- 5- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل 2008.
- 6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 52 الصادرة في 15 جمادى الأولى 1411هـ.
- 7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001.
- 8- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 10 الصادرة في 12 فبراير 2002.
- 9- المحافظة الوطنية للساحل لولاية جيجل 2013.
- 10- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 43 الصادرة في 01 جويلية 2007.
- 11- جريدة الوطن، أزمة السكن، 22/02/2005.

#### ا. باللغة الفرنسية:

- 1- J.E HAVEL, habitat et logement, presse universitaires de France, France, 1968
- 2- Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement –Littoral et Environnement MATA 2004
- 3- SARTCOGITERRA .ACTU-environnement N845317.2006 www.actu-environnement.com
- 2- [http://www.cpas-egypt.com/pdf/Abeer\\_Glal/Ph.D/3.pdf](http://www.cpas-egypt.com/pdf/Abeer_Glal/Ph.D/3.pdf)

## الفهارس

### - فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مدينة جيجل: توزيع الكثافة السكانية عبر أحياء.	38
02	مدينة جيجل: تطور الحظيرة السكنية.	40
03	مدينة جيجل: توزيع السكنات الاجتماعية حسب المخططات التنموية.	41
04	مدينة جيجل: البرامج السكنية قبل سنة 2005.	43
05	مدينة جيجل: البرامج السكنية من سنة 2005 إلى 2009.	43
06	مدينة جيجل: البرامج السكنية لسنتي 2010 و 2011.	44
07	مدينة جيجل: توزيع البناءات الفوضوية بالمجال الساحلي. لسنة 2012.	49
08	تفاصيل الصور الجوية المستعملة في المتابعة الزمنية للساحل الجيجلي.	53

### - فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل البياني	الصفحة
01	الأبعاد المحورية للاستدامة.	20
02	ولاية جيجل: متوسط التساقطات الشهرية ما بين 2006 و 2013.	30
03	ولاية جيجل: متوسطات الحرارة الشهرية ما بين 2006 و 2013	31
04	مدينة جيجل: مراحل النمو السكاني ما بين 1966-2014.	36

### - فهرس المخططات:

الرقم	عنوان المخطط	الصفحة
01	مدينة جيجل : حدود الشريط الساحلي حسب قانون حماية الساحل وتثمنه.	35
02	شاطئ الرابطة: خلال المدة من 1973 سنة إلى سنة 2015.	63
03	شاطئ كوتامة: خلال المدة من سنة 1973 إلى سنة 2015.	65
04	شاطئ القنطرة: خلال المدة من سنة 1973 إلى سنة 2015.	67
05	النطاقات الثلاث للساحل التي حددها القانون الخاص به	82

## الفهارس

### - فهرس الصور:

الرقم	عنوان الصورة	الصفحة
01	شاطئ كوتامة: انتشار الملوثات على الشريط الساحلي.	47
02	شاطئ الرابطة الجهة الغربية: تركيز عالي للسكن على الخط الساحلي.	48
03	شاطئ الرابطة الجهة الشرقية: فنادق قريبة جدا من الخط الساحلي.	49
04	مدينة جيجل: موضع المدينة بالسبب للساحل سنة 1973.	55
05	مدينة جيجل: التوسع العمراني من سنة 1973 إلى 1988.	57
07	مدينة جيجل: التوسع العمراني من سنة 1988 إلى 1998.	59
08	مدينة جيجل: التوسع العمراني من سنة 1998 إلى 2015.	61
09	مدينة جيجل: مراحل توسع المدينة من سنة 1973 إلى 2015 .	69

### - فهرس الخرائط:

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	ولاية جيجل: الموقع الإداري	25
02	ولاية جيجل : الموقع الجغرافي.	26
03	ولاية جيجل : توزيع الوحدات التضاريسية الكبرى.	27
04	ولاية جيجل : الشبكة الهيدروغرافية.	29
05	ولاية جيجل - توزيع الأنشطة -	33
06	ولاية جيجل - توزيع السكان عبر البلديات -	37
07	مدينة جيجل: المحيط العمراني سنة 1962	54

# الفهارس

## - فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
	الفصل التمهيدي: المقدمة العامة
أ	تمهيد
ج	الإشكالية
د	أسباب اختيار الموضوع
هـ	أهداف الدراسة
هـ	منهجية البحث
	الفصل الأول: مفاهيم عامة حول السكن، الساحل و التنمية المستدامة
01	تمهيد
02	أولاً: السكن
02	1- تعاريف حول السكن
02	2- أنواع السكن
02	2-1- السكن الفردي
02	2-2- السكن الجماعي
02	3- تعريف المناطق السكنية
03	4- تعريف الحي
03	5- تعريف المدينة
03	6- السياسة السكنية في الجزائر
05	6-1- سياسة السكن الاجتماعي
05	6-2- سياسة التخصيصات
05	6-3- سياسة الترقية العقارية
05	6-3-1- ترقية عمومية
06	6-3-2- ترقية خاصة
06	6-4- الهيئات المكلفة بالسياسة السكنية و إنجاز السكن

## الفهارس

06	6-4-1- ديوان الترقية و التسيير العقاري
07	6-4-2- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP
07	6-4-3- مديرية البناء و التعمير و السكن DUCH
07	6-4-4- الصندوق الوطني للسكن CNL
08	6-4-5- الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره AADL
08	6-4-6- الوكالة العقارية المحلية AFL
09	ثانيا : تعاريف حول الساحل
09	1- تعريف الساحل
09	1-1- تعاريف عالمية
09	1-2- تعاريف محلية
10	2- تعريف الساحل المستديم
10	3- تعريف الشاطئ
10	4- تعريف المدينة الساحلية
10	5- المدينة المستديمة
10	6- تعريف المدينة الساحلية المستديمة
10	7- شروط التمدن في المناطق الساحلية
11	8- القوانين المتعلقة بتنظيم المناطق الساحلية في الجزائر
11	9- تخطيط المناطق الساحلية في العالم
12	10- استعمالات الأراضي بالمدن الساحلية
12	10-1- المناطق السكنية
12	10-2- المناطق التجارية
12	10-3- المناطق المفتوحة
12	10-4- المناطق الخاصة بالسياحة
12	10-5- المناطق الصناعية

## الفهارس

13	10-6- مناطق الحماية البيئية
13	10-7- المناطق الزراعية
13	10-8- استعمالات خدمية
14	11- السياسات الوطنية تجاه المناطق الساحلية
14	11-1 استراتيجية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT في الإقليم الساحلي
14	11-2 السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة
15	11-3 المخطط الوطني لتهيئة الساحل PAC
17	ثالثا : التنمية المستدامة
17	1-التعريف الاصطلاحي للتنمية المستدامة
17	1-1- تعريف منظمة الفاو (FAO) للتنمية المستدامة
17	1-2- تقرير بورتلاند
17	1-3- تعريف مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992 للتنمية المستدامة
17	2- التعريف القانوني للتنمية المستدامة
17	2-1- حسب القانون الفرنسي
18	2-2- حسب القانون الجزائري
18	3- مبادئ التنمية المستدامة
18	3-1- مبدأ الرؤية بعيدة المدى
18	3-2- مبدأ الترابط
18	3-3- مبدأ المؤشرات المتعددة الأبعاد
19	3-4- مبدأ المشاركة أو الاحتواء
19	3-5- مبدأ الحيطة والتحفظ
19	3-6- مبدأ التضامن أو العدالة الاجتماعية والإقليمية
19	4- الأبعاد المحورية للاستدامة
20	4-1- البعد الاقتصادي



## الفهارس

20	4-2- البعد الاجتماعي
21	4-3- البعد البيئي
22	الخلاصة
الفصل الثاني: التحليل المجالي لمدينة جيجل	
23	تمهيد
24	أولاً: الدراسة الطبيعية لمدينة جيجل
24	1- البعد التاريخي لمدينة جيجل
25	2- الموقع و الموضع
25	2-أ- الموقع الفلكي
25	2-ب- الموقع الإداري
26	2-ج- الموقع الجغرافي
27	3- الخصائص الطبيعية لمدينة جيجل
27	3-1- التضاريس
27	3-1-1- السهول
28	3-1-2- الجبال
28	3-1-2-أ- الجبال المرتفعة
28	3-1-2-ب- جبال متوسطة الارتفاع
28	3-2- الشبكة الهيدروغرافية
30	3-3- الدراسة المناخية لمدينة جيجل
32	4-التجهيزات الكبرى والهيكل القاعدية
32	4-1- الطرق
34	4-2- منشآت السكة الحديدية
34	4-3- ميناء جن جن
34	4-4- مطار فرحات عباس

## الفهارس

35	5- خصائص الشريط الساحلي الجبلي
36	ثانيا : التحليل السكاني والسكني لمدينة جيجل
36	تمهيد
36	1- مراحل النمو السكاني لمدينة جيجل
36	1- أ- المرحلة الأولى 1962-1966م
36	1- ب- المرحلة الثانية 1966-1977م
37	1- ج- المرحلة الثالثة 1977-1987م
37	1- د- المرحلة الثالثة 1977-1987م
37	1- هـ- المرحلة الخامسة 1998-2008م
37	1- و- المرحلة السادسة 2008 - 2014م
38	2- الكثافة السكانية
39	2- أ- الفئة الأولى
39	2- ب - الفئة الثانية
39	2- ج - الفئة الثالثة
40	2- د - الفئة الرابعة
40	3- تطور الحظيرة السكنية بمدينة جيجل
41	3- 1- الأنماط السكنية بمدينة جيجل
41	3-1-1- السكن الاجتماعي
42	3-1-2- التخصيصات
42	3-1-3- السكنات الترقية
42	3-1-4- السكن التطوري
42	3-1-5- السكن التساهمي
43	3-2- البرامج السكنية لولاية جيجل
43	3-2-أ- قبل سنة 2005

## الفهارس

43	3-2- ب - من 2005 إلى 2009
43	3-2- ج - بين سنتي 2010 و 2011
45	ثالثا : انعكاسات السياسة السكنية على الشريط الساحلي لمدينة جيجل
45	1- انتشار المساكن القديمة والمفتقرة إلى الصيانة
45	2- ارتفاع درجة التزاحم أو الاكتظاظ في المسكن
45	3- نقص رفاهية السكنات وتزايد الأحياء والبيوت القصديرية
46	4- ارتفاع الطلب على الوحدات السكنية بالمدينة
46	5- التأثير على تهيئة الوجه العام لمدينة جيجل
47	6- التعمير المكثف على الشريط الساحلي يعيق عملية التنمية
50	الخلاصة
الفصل الثالث: نتائج المتابعة الزمنية والتوصيات المقترحة	
52	تمهيد
53	أولا : التغطية الجوية للشريط الساحلي الجبلي
54	1- المتابعة الزمنية لتوسع مدينة جيجل
54	1-1- مدينة جيجل بين سنتي 1962 - 1974م
56	1-2- مدينة جيجل بين سنتي 1974 - 1990م
58	1-3- مدينة جيجل بين سنتي 1990 - 2000م
60	1-4- مدينة جيجل بين سنتي 2000 - 2015م
62	2- تطور الساحل الجبلي من سنة 1973 إلى سنة 2015م
62	2-1- شاطئ الرابطة
64	2-2- شاطئ كوتامة
66	2-3- شاطئ القنطرة
70	ثانيا: التشريعات المتعلقة باستدامة الساحل والمناطق الساحلية
70	1- قانون التهيئة والتعمير

## الفهارس

71	2- قانون التنمية المستدامة
72	3- قانون حماية الساحل وتنميته
72	3-1- المبادئ الأساسية لقانون حماية الساحل وتنميته
72	3-2 - أحكام عامة تتعلق بحماية الساحل وتنميته
73	3-3 - أحكام خاصة تتعلق بحماية الساحل وتنميته
74	3-4- إنشاء المحافظة الوطنية للساحل
75	3-5 - إنشاء المخطط الوطني لتهيئة الشاطئ
76	4- المرسوم التنفيذي 206/07 المؤرخ في 30 جوان 2007
82	ثالثا: التوصيات المستخلصة من القوانين المتعلقة بقواعد التهيئة والتعمير وحماية الساحل و التنمية المستدامة
78	تمهيد
79	1- التوصيات المتعلقة بالتهيئة والتعمير
79	2- التوصيات المتعلقة بحماية الساحل
80	3- التوصيات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة
83	الخلاصة
الخاتمة العامة	
84	الخاتمة العامة
قائمة المراجع	
الفهارس	
الملاحق	

جدول رقم (01): ولاية جيجل :متوسط التساقطات الشهرية 2006-2013.

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
متوسط التساقط الشهري	124.82	112.66	131.2	66.38	55.56	17.86	1.16	12.7	68.8	53.56	168.48	180.6

المصدر : محطة الأرصاد الجوية لولاية جيجل 2014.

جدول رقم (02): مدينة جيجل :متوسط الحرارة ما بين 2006 و 2013.

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
متوسط الحرارة الشهرية	11.2	11.9	12.6	16.4	19.3	22.74	25.62	26.08	23.78	21.08	15.5	12.48

المصدر: محطة الأرصاد الجوية لولاية جيجل 2014.

جدول رقم (03): بلدية جيجل : مراحل للتطور السكاني.

السنوات	عدد السكان (نسمة)	الزيادة السكانية	معدل النمو %
1966	25730	/	/
1977	36422	972	3,2
1987	62252	2583	5,9
1998	117506	3977	4,9
2008	133147	7646	7,6
2014	154250	8514	8.4

المصدر: مديرية التخطيط لولاية جيجل 2008.

## الملخص

يعتبر الوسط الساحلي من أهم الأوساط الطبيعية على مستوى إقليم الوطني، ومن أكثرها تعقيدا، حيث يشهد حركة تعميرية مرتفعة تنعكس أساسا في ارتفاع الكثافة السكانية وتنوع الأنماط السكنية، التي لا تخلو من النمط الفوضوي.

تقوم دراستنا على إحدى أهم المناطق الساحلية في الجزائر والمتمثلة في مدينة جيجل وهذه الأخيرة ومثلها في المناطق الساحلية تعاني من التدخل غير العقلاني على البيئة الطبيعية للشريط الساحلي، كما تجلّى لنا هذا بوضوح من خلال تحليلنا لمجموعة من الصور الجوية و صور القمر الصناعي للمدينة ابتداء من 1973 إلى 2015، مما يستوجب وضع مخططات فعالة لحماية المناطق الساحلية، وحلول و اقتراحات تؤدي إلى تحسين إطار الحياة لسكانها، ومظهر المدينة الساحلية بصفة عامة.

## الكلمات المفتاحية

الوسط الساحلي، السكن، سياسة التنمية المستدامة، خطر الساحل، حماية الساحل، مدينة جيجل.